كتاب

الاحمرار

الجامع بين التسهيل والخلاصة

للعلامة ابن بونا

تأليف

الشيخ المختار بن بون الجكني الشنقيطي

المتوفى سنة ١٢٢٠هـ

تحقيق وشرح

الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الفقيه

دار عبد الله الشنقيطي

العلامة ابن بونا
كتاب الاحمرار
٢
دار عبد الله الشنقيطي

الجزء الثاني

كتاب

الاحمرار

الجامع بين التسهيل والخلاصة

للعلامة ابن بونا



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت ـ لبنان

ص.ب.: ٨٧٢٣ ـ ١١ ، برقياً: نابعلبكي

هاتف : ٣١٥١٤٢ ـ ٨١٩٦٨٤ (٠١)

خليوي : ٣٨١٨٣١ (٠٣)

فاكس : ٣١٥١٤٢ (٩٦١١)

E-mail : alamko@dm.net.lb

دار عبد الله الشنقيطي

مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية

شارع المنصور ـ خلف مسجد إبن حسن

ص.ب : ١٣٧٨ مكة

هاتف المكتب : ٥٤٢٨٢٥٧ ـ ٥٤٢١٤٠٣

جوال : ٠٥٠٣٥٠٨٥٤٦

الطَبعَة الأولى

١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م

كتاب

الاحمرار

الجامع بين التسهيل والخلاصة

للعلامة ابن بونا

تأليف

الشيخ المختار بن بون الجكني الشنقيطي

المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ

تحقيق وشرح

الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الفقيه

الجزء الثاني

دار عبد الله الشنقيطي


بسم الله الرحمن الرحيم

باب الفاعل

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

باب **(الفاعل)** حقيقة هو اللَّه ولغة من أوجد الفعل. واصطلاحاً **(الذي)** أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة والمحل[(١)] أو ما أوّل بذلك[(٢)] لكونه جرى عليه[(٣)]، أو وصف به[(٤)] أو فعَله[(٥)]، أو نُفِيَ عنه شيء من ذلك[(٦)]، وذلك **(كمرفوعي)** الفعل والصفة من قولك: **(أتى زيد منيراً وجهه نعم لفتى)**. ورافعه المسندُ إليه لا الإسناد خلافاً لخلف الأحمر[(٧)].

---

(١) هذا حد للفاعل الاصطلاحي. وخرج بقوله (فعل) المبتدأ من قولك: زيد قائم. فالذي أسند إلى المبتدأ هنا (قائم) وهو اسم وليس فعلاً. وخرج بقوله (تام) الأفعال الناقصة كـ (كان) وأخواتها مثلاً. وخرج بقوله (أصلي الصيغة) ما إذا كان الفعل مركباً للمجهول نحو: ضُرب عمرو فإن الصيغة هنا (فُعل) عارضة بسبب حذف الفاعل والإسناد للمفعول. وخرج بقوله (والمحل) نحو: زيد قام. فـ (زيد) هنا مبتدأ عند غير الكوفيين وليست فاعلاً، لأن محل الفاعل أن يكون بعد الفعل كما سيأتي إن شاء اللَّه.

(٢) المراد ما أوّل بالاسم وهو ثلاثة أحرف من الموصول الحرفي لأنه يؤول مع صلته بمصدر والأحرف هي: (أنّ) و (أنْ) و (ما) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ أي أولم يكفهم إنزالنا.. وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ أي خشوع قلوبهم، وقول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابُهُنَّ له ذهابا

أي: يسر المرء ذهاب الليالي.

(٣) نحو: مات زيد.

(٤) نحو: كرم زيد.

(٥) نحو: قام زيد.

(٦) نحو: ما مات زيد، ما كرم زيد، ما قام زيد.

(٧) يعني أن خلفا الأحمر يرى أنّه مرفوع بأمر معنوي هو الإسناد، أي كونه أسند إليه الفعل وليس مرفوعاً بالفعل أو الوصف وهو المعبر عنه هنا بـ (المسند) هذا هو مذهبه. ورفعه بالمسند مذهب سيبويه ومن موافقه وهو الأرجح، لأنّ العامل المعنوي لا يعدل إليه إلا عند عدم وجود العامل اللفظي. انظر: المساعد (١/ ٣٨٦).

تنبيه:

حكم الفاعل الرفع وقد يُجر في مواضع: =

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ.......... ....

(وبعد فعل فاعل) خلافاً للكوفيين وأما قوله:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديداً

أم صرفانا بارداً شديداً أم الرجال جثما قعوداً(١)

= ١ ـ جره بالمصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾.

٢ ـ جره باسم المصدر نحو: الحديث «من قبلة الرَّجل امرأته الوضوءُ» فـ (قبلة) اسم مصدر عامل عمل فعله، وقد أضيف إلى الفاعل وهو (الرجل) و(امرأته) مفعول به و (الوضوء) مبتدأ مؤخر خبره (من قبلة).

٣ ـ «من» الزائدة: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ أي ما جاءنا بشير.

٤ ـ «الباء» الزائدة نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي كفى اللّه شهيداً.

٥ ـ «اللام» الزائدة نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ٣٦﴾ فـ (هيهات) اسم فعل (بَعُد) وفاعلها (ما) فالأصل بعدما توعدون. انظر: التوضيح مع التصريح (١/ ٢٧٠).

وإلى هذه المواضع الخمسة أشار من قال:

وجر فاعل أتى في خمس مسائل أتت بغير لبس

يجر باللام كـ (هيهات لما) و (من) كمثل (من بشير) فاعلما

وجاز أن يجر بالباء كما في قوله جل (كفى) فاليعلما

واجرره بالمصدر أن أضيفا إليه واسمه فلا تحيفا

وزاد بعضهم سادساً وهو جره بالتوهم، فذيل الأبيات قائلاً:

وجَرّه جرّ التوهم ذكر عن بعضهم كـ (حين هاج الصِّنبِرْ)

يشير إلى قول الشاعر:

بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصِّنَّبِرْ

ووجه الشاهد منه أن الشاعر توهم أنه قال: حين هيجان الصنبر. فجرّ الصنبر نظراً لهذا التوهم. والدليل جرّه مع أنّ الراء ساكنة في البيت هو: كسر الباء، فإن الشاعر وقف هنا بنقل حركة الراء إلى الباء وهذا هو الوقف بالنقل.

(١) هذا الرجز للزبّاء. انظر: شواهد التوضيح (ص: ١١١) والتصريح (١/ ٢٧١).

والشاهد منه: جواز تقديم الفاعل على عامله. فقوله (مَشْيُهَا) فاعل مقدم العامل فيه (وئيداً) هكذا قال الكوفيون.

قال الشيخ خالد: (وجه التمسك ـ يعني بهذا الشاهد ـ أنّ (مشيها) روي مرفوعاً =

. . . . فَإِنْ ظَهَرْ　　فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ
وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا　　لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا　　. . . . .

فمؤول(١) **(فإن ظهر)** في اللفظ بعده.

(فـ) واضح **(هو وإلا)** يظهر **(فـ)** هو **(ضمير استتر)**.

(وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع على اللّغة الفصحى **(إذا ما أسنِد لاثنين أو جمع كفاز الشهدا)** وقال الظالمون. وقال رجلان، وقال نسوة **(وقد يقال)** في لغة طيىء وأزد شنوءة **(سعدا)** أخواك **(وسعدوا)** أخوتك وسعدن نسوتك، وقوله:

= ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً) وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعل: (وئيداً) مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند. نفس المصدر ونفس الصفحة.

(١) منهم من حمل الشاهد على الضرورة. وقيل: (مشيها) مبتدأ حذف خبره وسدت الحال (وئيداً) مسده على وجه الشذوذ على حدِّ (حكم مسمطا) وقد مَرَّ، وقيل: (مشيها) بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد الاستقرار وذلك أن (ما) استفهامية في محل رفع على الابتداء و (للجمال) خبره، وهو جار ومجرور وفيه ضمير مرفوع على الفاعلية عائد على (ما) ـ وبالقول وبالضرورة صدّر ابن هشام في توضيحه، وعلى الثاني اقتصر ابن مالك في شواهد التوضيح التصحيح. انظر: شواهد التوضيح (ص: ١١١)، وأوضح المسالك (١/ ٨٧ـ ٨٨).
وإلى هذا أشار مم رحمه اللّه بقوله:

(ما للجمال) حجة الكوفي　　وهو ضرورة لدى البصريّ
أو (مشيها) مبتدأ قد أسقطا　　خبره كسابق (مسمطا)
أو (مشيها) أبدل من ضمير ما　　وكل ذا التخريج للضعف انتمى
إذ يمكن العدول عن هذا الأول　　للنصب مطلقاً وللجر بدل
والثاني تخريج على الشذوذ　　وذاك معدود من المنبوذ
ثالثها مضعف كذلك　　بعدم الهمز ولابن مالك
وبدل المضمن الهمز يلي　　همزاك (من ذا أشعيد أم علي؟).

. . . . وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرَ بَعْدُ مُسْنَدُ

ألفيتا عيناك عند القفى أولَى فأولَى ذا واقيه(١)

وقوله: يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلّهم ألْوَم(٢)

وقوله: رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر(٣)

وقوله: نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب(٤)

(والفعل للظاهر بعد مسند) والأحرف دليل على التثنية والجمع لا ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدآت على التقديم والتأخير أو تابع على الإبدال لقول الأئمة إن ذلك لغة قوم معينين والتقديم والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم(٥) والأصح أنها لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

---

(١) هذا البيت لعمرو بن لقيط الطائي. انظر: التصريح (١/ ٢٧٥) والعيني (٢/ ٤٥٨).
والشاهد منه: «ألفيتا عيناك» حيث لم يجرد الفعل من علامة التثنية، وقد أسند إلى مثنى.

(٢) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت: انظر: ديوانه (ص: ٤٨) والتصريح (١/ ٢٧٦).
وبعده:

وأهل الذي باع يَلْحونه كما لُحِيَ البائعُ الأولُ

والشاهد منه: «يلومونني في اشتراء النخيل أهلي» حيث لم يجرد الشاعر الفعل من علامة الجمع، ولو جرده لقال: «يلومني».

(٣) من المصادر ما نسب فيه هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، ومنها ما نسب فيه إلى العتبي، ومنها ما نسب فيه لمحمد بن أمية، والحق أنه لابن أبي ربيعة. وهو في ديوانه (ص: ٢١١) مصدر السابق.

(٤) هذا البيت لأبي فراس الحمداني وقبله:

يا أيها الملك الذي أضحت له جمل المناقبْ

نتج الربيع. . . . .

راقتْ ورقّ نسيمُها فحكت لنا صورَ الحبائبْ

عدة السالك (١/ ١٠٢) مصدر سابق.

والشاهد منه: «ألقحنها غر السحائب» حيث لم يجرد الفعل المسند لجمع من علامة الجمع التي هي نون النسوة.

(٥) يعني أن الفاعل من قولك: قَامَا الزيدان، إنما هو الاسم الظاهر وهو (الزيدان) =

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

بالواو. كقوله:

تولّى قتالَ المارقينَ بسيفه   وقد أسلماه مُبْعَد وحَمِيمُ[(١)]

وقوله: ذريني للغني أسعى فإني   رأيت الناس شرّهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه   وإن كانا له نسب وخيرُ[(٢)]

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا) جوازا إن أجيب به استفهام محقق **(كمثل زيد في جواب من قرا)** نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[(٣)] أو مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ﴾[(٤)] وقوله:

= وأن الألف في (قاما) ليست ضميراً وإنما هي مجرد حرف دال على التثنية. ومن النحاة من يرى أن الألف فاعل وأنّ الاسم مبتدأ أخبر عنه بالجملة المتقدمة أو بدل من الضمير. ورد بأن هذا لو كان من باب تقديم الخبر أو الإبدال لكان في لغة كل العرب.

(١) هذا البيت لعبد اللّه بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير. انظر: ديوانه (ص: ١٩٦/١)، والتصريح (١/ ٢٧٧). والشاهد منه: أن الأحرف الدالة على التثنية لا تمتنع مع المفردين المتعاطفين بالواو، وذلك في قوله: (أسلماه مبعد وحميم).

(٢) هذان البيتان لعروة بن الورد في ذم الفقر. انظر: التصريح (١/ ٢٧٧)، وديوان عروة (ص: ٢٠). والشاهد منهما: «وإن كانا له نسب وخير» حيث جيء بألف دالة على التثنية مع الفعل مع أن بعده اسمين متعاطفين بالواو ففيه رد على ابن هشام الخضراوي هكذا قال أبو حيان، وتعقبه ابن هشام في المغني بأن الخضراوي إنما يمنع تخريج هذا التركيب على ما ذكره ولا يمنع وجوده. انظر: التوضيح مع التصريح (١/ ٢٧٧) مصدر سابق. وإلى هذا أشار مم بقوله:

سوى ابن هشام قد أجاز تقدموا   سعيد وعمرو في الوغى وحكيم

ولابن هشام ردّ قوم بقوله   «وقد أسلماه مبعد وحميم»

وهو مقر أن ذا النوع واقع   فلائمه بأن يقر مليم

ولكن على الإبدال أو على الابتدا   يخرج والنهج الأول قويم

وهذا واعلم أن الباء في قول مم: «بأن يقر» بمعنى «مع» وأن المليم هو الذي يأتي بما يلام عليه.

(٣) جزء من الآية ٦١ من سورة العنكبوت.

(٤) الآية ٣٦ من سورة النور.

....

لَيُبك يزيدُ ضارع لخصومة ومُخْتَبِط ممّا تُطيح الطوائح[(١)]

وهو مقيس وفاقا للجرمي وابن جني، أو نفي كقوله:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قُلتُ بل أعظم الوجد[(٢)]

أو استلزمه ما قبله كقوله:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصينٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ[(٣)]

---

(١) اضطربت المصادر في نسبة هذا البيت اضطراباً كبيراً فقيل: هو للحارث ابن نهيك وقيل لنهشل بن حري وقيل لضرار بن نهشل وقيل للبيد. انظر: التصريح (١/ ٢٧٤) مصدر سابق، والأعلم الشمنتمري (١/ ١٤٥) مصدر سابق، الخزانة (١/ ١٧٤). والشاهد منه: حذف الفعل الرافع للفاعل إذا كان في جواب استفهام مقدر والفعل المقدر «يبكيه». والأصل: ليبك يزيد. فقال قائل: من يبكيه؟ فقيل: يبكيه ضارع لخصومة. فإن قيل: لِمَ لَمْ تكن الرواية «ليبك يزيد ضارع..» إلخ؟ فلا تحتاج إلى تقدير.

فالجواب: أن لهذا التركيب فائدتين: **الأولى**: تكرر الإسناد الذي يدل على زيادة اعتناء مع أن الشيء إذا كان في جواب استفهام كانت النفس أتوق إليه. **الثانية**: صون «يزيد» عن النصب على أنه فضلة. وإلى هذا أشار من قال:

وفَـيْـدُ ذا تـكـرر الإسـنـاد والـنـيـلُ بـعـد الـيـأس لـلـمـراد

وصـونُ مـن هـو مـلاذُ الـفـقـرا عن كونه في اللفظ فضلةً يرى

قلت: ولا يخفى ما في هذا الأخير، فلو كان ورود الشيء فضلة في الاصطلاح ينافي الكمال لما ورد نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ و ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ فما أضعف هذا التوجيه.

(٢) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: حذف الفعل وإبقاء فاعله إذا كان الفعل جواب نفي. فالتقدير: قلت بل عراه أعظم الوجد.

(٣) هذا البيت للفرزدق. انظر: ديوانه (١/ ٢٥٤) مصدر سابق. والشاهد من البيت: أن (الخمر) في آخره مرفوع بفعل محذوف تقديره: وحلّتْ الخمر. وذلك لأن (أحلّ) تستلزم (حَلّ) لأنّه إذا أُحلّ لك الشيء فقد حلّ هو في نفسه.

و(حصين) بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان، وحصين ابن أصرم هذا قُتِل له قتيل فحرم على نفسه الخمر واللحم حتى يثأر لقتيله فلما طعن قاتله أحلت له الطعنة عبيطات السدائف. وهي ما غلب عليه السمن والطراوة من اللحم مما يلي =

(لَا يُحْذَفُ الفَاعِلُ إلَّا وَهْوَ مَعْ رَافِعِهِ الَّذْحَذْفُهُ قَدِ اتَّسَعْ)
(وَمَصْدَراً نَوَاهُ أَوْ كَذَلِكْ إنْ حَذْفُهُ تُوُهِّمِ ابنُ مَالِكْ)

وقوله: سقى الإلهُ عدواتِ الوادي وجوفَه كُلَّ مُلِثٍّ غاد
كُل أجيش حالك السواد[١]

ووجوباً إن فسره ما بعده نحو:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢].

(لا يحذف الفاعل) في غير المواضع الآتية[٣] **(إلا وهو مع رافعه الذحذفة قد اتسع)** كقولك: «عمراً» لمن قال من أكرم زيداً؟

(و) ضمير **(مصدراً نواه أو كذلك إن حذفه توهم ابن مالك)**[٤] تبعاً لغير الكسائي كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾[٥]

= السنام وغيره. وحلت له الخمر. هذا وفي التصريح ما نصه: (وحكى الكسائي سُئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع (الخمر) في هذا البيت فقال بإضمار فعل أي وحلت الخمر. فقال يونس: ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق يسنده بنصب (طعنة) ورفع (عبيطات) على جعل الفاعل مفعولاً به. نقله محمد بن سلام، التصريح (١/ ٢٧٤) مصدر سابق.

(١) ينسب هذا الرجز لرؤبة وليس في أصل الديوان ونسبه إليه العيني في المقاصد (٢/ ٤٧٥) مصدر سابق، وهو في ملحقات ديوانه (ص: ١٧٣). والشاهد منه: «كل أجش حالك السواد» لأن «كل أجش» فاعل لفعل محذوف وتقديره: «سقاه» لأنها تستلزمها «سقى» في أول الرجز.

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٣) نص عبارة التسهيل: (ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه). التسهيل مع المساعد (١/ ٣٩٥) مصدر سابق.

(٤) يعني أن ابن مالك الذي تقدم عندنا نصه على أن الفاعل لا يحذف إلا مع عامله قال: إنما ورَّد مما يتوهم منه حذف الفاعل دون العامل لا يبقى على ظاهره بل يقدر الفاعل ضمير مصدر أو غيره، ونص عبارة التسهيل: (ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدراً منوياً). التسهيل المساعد (١/ ٣٩٥) مصدر سابق.

(٥) الآية ٣٥ من سورة يوسف.

وتَـاءُ تَـأنِـيـثٍ تَـلِـي الـمَـاضـي إذَا كَان لأنثَى كـأبَتْ هِنْدُ الأذَى
وإنـمـا تـلـزم فـعـل مـضـمـر مـتـصـل أو مـفـهـم ذات حِـر

وفي الحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»(١)، وقوله:

لئن كان لا يُرضيك حتى تَرُدَّني إلـى قَـطَـريٍّ لا إخـالُـك راضـيـاً(٢)

وقولهم: إذا كان غدا فأتني.

(وتاء تأنيث تلي الماضي) ساكنة ويفتتح بها المضارع متحركة **(إذا كان)** الفعل مسنداً **(لأنثى)** أو مؤولاً بها أو مخبراً بها عنه **(كأبت هند الأذى)** وتأبى هند الأذى، وقول بعضهم: أتته كتابي فمزقها(٣)، وقوله:

ألـم يك غدرا ما فعلتم بمشعل وقد خاب من كانت سريرتَه الغدر(٤)

وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أنه لما كان كالجزء منه جاز أن يدل ما اتصل به على معنى فيه ما جاز أن تتصل به علامة رفعه في الأفعال الخمسة.

(وإنما تلزم) هذه التاء من الأفعال **(فعل)** فاعل **(مضمر)** لم يسكن له آخر الفعل(٥) مطلقاً(٦) قال **(متصل أو)** اسم ظاهر **(مفهم ذات حر)** غير مكسر ولا

---

(١) رواه البخاري في كتاب: الأشربة ٥١٥٠، ومسلم كتاب: الإيمان ٨٦.
(٢) هذا البيت لسوار بن المضرب قاله في فراره من الحجاج لما أراد أن يوجهه إلى قتال الخوارج بقيادة قطري بن الفجاءة. انظر: التصريح (١/ ٢٧٢) مصدر سابق، والعيني (٢/ ٤٥١) مصدر سابق.
(٣) لأن الكتاب مؤول بالصحيفة وهي مؤنثة.
(٤) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «وقد خاب من كانت سريرته الغدر» حيث أنث الفاعل مع أن مرفوعه مذكر ولكن هذا الفعل أخبر عنه بمؤنث وهو «سريرته».
(٥) يعني أن الفعل الذي يسكن آخره عند اتصال الضمير به لا يأتي معه بالتاء ولو كان الضمير لمؤنث نحو: الهندات قمن.
(٦) يعني أن الضمير المتصل المؤنث يلزم معه الإتيان بالتاء ويستوي في ذلك حقيقي التأنيث ومجازيه نحو: هند قامت والشمس طلعت.

وقد يبيح الفصلُ تركَ التاء في   نحو أتى القاضي بنتُ الواقف
وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلّا فُضِّلَا   كَمَا زَكَى إلّا فَتَاةُ ابنِ العُلَا

اسم جنس ولا جمع.

(وقد يبيح الفصل) بينهما **(ترك التاء نحو أتى القاضي بنت الواقف)** وقوله:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء   على باب استها صلب وشام(١)

وقوله:

إن امرءاً غره منكن واحدة   بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور(٢)

(والحذف مع فصل «بإلا» فضلا) على الإثبات مراعاة للمعنى **(كما زكى إلا فتاة ابن العلا)** إذ المعنى ما زكى أحد إلا هي، ومن الإثبات قراءة بعضهم: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾(٣) ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾(٤) وخصه الجمهور بالضرورة كقوله:

ما برئت من ريبة وذم   في حربنا إلا بنات العم(٥)

---

(١) هذا البيت لجرير في هجاء الأخطل. انظر: ديوان جرير (ص: ٢٧٣) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٢٧٩) مصدر سابق. والشاهد منه: أن الفعل المسند لفاعل مؤنث حقيقي التأنيث قد لا يؤتى معه بالتاء إذا فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول، وذلك في قوله: «لقد ولد الأخيطل أم سوء، فـ «الأخيطل» مفعول و «أم سوء» فاعل «ولد».

(٢) هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم لها قائل. وأورده ابن مالك في شواهد شرح الكافية (٢/ ٥٩٦) مصدر سابق. والشاهد منه: «إن امرءاً غره منكن واحدة» حيث جرد الفعل المسند إلى الواحدة المؤنثة تأنيثاً حقيقياً أقول جرد من تاء التأنيث لأن الفعل والفاعل فصل بينهما بالمفعول.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٤) الآية ٢٩ من سورة يس.

(٥) لم أعثر لهذا الرجز على قائل، وممن أورده ولم يعزه العيني في «المقاصد» (٢/ ٤٧١) مصدر سابق، والشنقيطي في «الدرر» (٢/ ٢٢٦). والشاهد منه: اتصال تاء التأنيث بالفعل الذي فصل بينه وبين فاعله بـ «إلا»، وقد خصّ الجمهور اتصال التاء بالفعل. والحالة هذه بالضرورة.

وَالحَذْفُ قَدْ يَأتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ
وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وقوله:

طَوَى النَّحزُو الإجرازُ ما في عروضها ... فما بقيتْ إلا الضلوعُ الجرَاشِعُ[(١)]

(والحذف قد يأتي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث شذوذاً حكى سيبويه: «قال فلانة» وهو رديء لا يقاس عليه **(بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع)**.

وكقوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقلَ إبقالَها[(٢)]

وقوله: فإما تريني ولي لِمَّة ... فإن الحوادثَ أوْدَى بِهَا[(٣)]

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر) والسالم من مؤنث **(كالتاء مع** المؤنث المجازي كـ **(إحدى اللبن)** لكونه بمعنى الجمع والجماعة قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[(٤)] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(٥)] ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[(٦)] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾[(٧)]، وقوله:

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل الذي فاعله مؤنث مع أن هذا الفعل مفصول بينه وبين فاعله بـ «إلا».

(٢) هذا البيت لعامر بن جوين الطائي. انظر: عدة السالك (٢/١٠٨) مصدر سابق، و «اللسان» مادة ودق (١٢/٢٥٢) مصدر سابق. والشاهد منه: «ولا أرض أبقل إبقالها» حيث لم تتصل تاء التأنيث بفعل «أبقل» مع أن فاعله ضمير يعود على الأرض وهي مجازية التأنيث فكان القياس أن يقول: «أبقلت» لكن منعت من ذلك ضرورة الشعر.

(٣) هذا البيت للأعشى. انظر: ديوانه (ص: ١٧١) مصدر سابق، و «اللسان» مادة: ودي (٢/ ٢٦٤) مصدر سابق. والشاهد منه: «فإن الحوادث أودى بها» حيث لم تتصل تاء التأنيث بفعل «أودى» مع أن فاعله ضمير يعود على «الحوادث» وهي مجازية التأنيث وهذا خاص بالضرورة إذ لو قال: «أودت» ما استقام وزن البيت.

(٤) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٥) الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٦) الآية ٤٢ من سورة الحج.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف.

والحذفَ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا   لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيه بَيِّنُ
وَالأصْل في الفاعل أن يتَّصلا   والأصْلُ في المفْعول أن يَنفصلَا
وقد يُجَاءُ بِخَلافِ الأَصِلِ   ....

فبكى بناتي شجْوَهن وزوجتي   والظاعنون إليَّ ثم تصدعوا[(١)]

وحكمها معهما كحكمها مع واحدهما[(٢)] خلافاً للكوفيين فيهما، والفارسي في الثاني تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[(٣)].

(والحذف في) قولك **(نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين)** على الأصح لكن الإثبات أكثر **(والأصل في الفاعل أن يتصلا)** بالفعل لأنه كالجزء منه ألا ترى أن علامة رفعه تتأخر عنه في الأفعال الخمسة[(٤)] **(والأصل في المفعول أن ينفصلا)** عنه بالفاعل لأنه فضلة **(وقد يجاء بخلاف الأصل)** نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ

---

(١) هذا البيت الصحيح، إن شاء اللَّه أنه لعبدة بن الطيب. انظر: عدة السالك (٢/١١٦، ١١٧) مصدر سابق، ونوادر أبي زيد (ص: ٢٣) مصدر سابق، وقيل لأبي ذؤيب. انظر: المقاصد للعيني (٢/ ٤٧٢) مصدر سابق.

(٢) يعني أن حكم التاء مع جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم كحكمها مع مفرد كل فتجب مع جمع المؤنث السالم وتمنع مع جمع المذكر السالم وقد خالف الكوفيون في الاثنين فأجازوا الإتيان بالتاء مع المذكر السالم وتجريد المؤنث السالم من التاء، ووافقهم أبو علي الفارسي في الأخير. انظر: التوضيح مع التصريح (١/ ٢٨٠) مصدر سابق. وإلى هذا أشار من قال:

أبو علي الفارسي يقبلوا   لديه «جاء الفاطمات الفضل»
كذلك الكوفة يقبلونا   ويقبلون: «جاءت الزيدونا»

ومما يجدر التنبيه عليه أن ظاهر عبارة ابن مالك هنا أنه يوافق أبا علي، فقول ابن بون «والسالم من مؤنث» ليس شرحاً وإنما هو إبداء رأي فتنَبَّه.

(٣) الآية ١٢ من سورة الممتحنة.

(٤) المراد بعلامة الرفع النون فإنها علامة رفع الفعل المضارع كما مر ومع أنها علامة رفع للفعل فإنها متأخرة عن الفاعل الذي هو الواو أو الألف أو الياء من قولك: الزيدون يقومون، والزيدان يقومان، ويا هند مالك لا تقومين. فتأخر علامة رفع الفعل عن الفاعل دال على أن الفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد.

وَقَدْ يجيء المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ ....

(سَبْقَهُ أمْنَعَنْ إذا أنَ وُجِدْ   وَمُطْلَقاً...............)

فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ (وقد يجيء المفعول قبل الفعل) جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[١] ووجوباً في نحو: «من أكرمت»؟

(وسبقه أمنعن إذا أن) وصلتها مشددة أو مخففة لما سلف[١] وتأخيره إن استوجب التصدير، أو نصبه جواب أما غير منفصل عنها بغيره نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾[٢] (وجد ومطلقا) خلافاً للكوفيين في نحو: زيداً غلامه ضرب، أو غلامه أو غلامَ أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وما طعامك أكل إلا زيد، والحجة عليهم السماع. قال:

كعباً أخوه نهى فانقاد منتهيا   ولو أبى باء بالتخليد في سقرا[٣]

وقوله: رَأْيَه يحمد الذي يألف الحزم   ويشقى بسعيه المغرور[٤]

وقوله: شرَّ يوميها وأغواه لها   ركبت عنز بحدج جملا[٥]

وقوله: ما شاء أنشأ ربِّي والذي هو لم   يَشَأْ فلست تراه منشأ أبدا[٦]

---

(١) أي من خوف التباسها بالمكسورة خطاً لأنها يبتدأ بها وبالتي بمعنى «لعل» لفظاً وخطاً، وقوله: «وتأخيره.. إلخ أي أمنع تأخيره إن استوجب التصدير، ونص عبارة التسهيل: (فصل يجب تأخير منصوب الفعل إن كان «أن» مشددة، أو مخففة). التسهيل مع المساعد (١٤٣٤) مصدر سابق.

(٢) الآية ٩ من سورة الضحى.

(٣) هذا البيت تقدم في الضمائر أنه لبجير بن زهير بن أبي سلمى. والشاهد منه: «كعبا أخوه نهى» فهو كـ «زيدا غلامه ضرب» ففيه رد على الكوفيين.

(٤) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «رأيه يحمد الذي يألف الحزم» فهو بمثابة غلامه ضرب زيد.

(٥) لم أقف له على قائل. والشاهد منه: شر يوميها وأغواه لها ركبت عنز» أي ركبت عنز شر يوميها، وعنز علم امرأة فهو بمثابة غلام أخيه ضرب زيد أي ضرب زيد غلام أخيه.

(٦) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ما شاء أنشأ ربي» فـ «ما» مفعول لـ «أنشأ»، و «ربي» فاعل، فهو بمثابة ما أراد زيد أخذ أي أخذ زيد ما أراد.

(. . . . . في غَيرِ ذَاكَ يَطْرِدْ)

وأَخِّـر الـمَـفْـعُـولَ إن لَـبْـسٌ حُـذِرْ . . . .

وقـولـه: مـا الـمـرْءَ يـنـفـع إلا ربُّـه فعلامَ تُسْتَمالُ لغيرِ اللّه آمالُ[(١)]

(في غير ذلك يطرد) ما لم يمنع مانع من سبقه بأن كان تعجباً أو موصولاً به حرف عامل أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم كـ «ما أحسن زيدا» و «يعجبني أن تكرم زيدا» ويحب اللّه المحسنين، ونحو: واللّه لأضربن زيدا.

(وأخر المفعول) وجوباً **(إن لبس حذر)** بأن خفى إعرابهما ولا قرينة لفظية أو معنوية[(٢)] خلافاً لابن الحاج محتجاً بأن العرب تجيز تصغير «عمرو» و «عُمَر» على «عمير»، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء[(٣)] وبأنه يجوز نحو: «زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر» وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً اتفاقاً وشرعاً على الأصح وبأن الزجاج نقل أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿فما

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ما المرء ينفع إلا ربه» أي ما ينفع المرء إلا ربه فهو بمثابة «ما طعامك أكل إلا زيد».

(٢) يعرف الفاعل برفعه والمفعول بنصبه فإذا ظهر إعرابهما أو إعراب أحدهما فإن اللبس مأمون، أمّا إذا خفي إعرابهما معاً نحو: ضرب موسى عيسى فلا يعرف الفاعل إلا بالتقدم ولا المفعول إلا بالتأخر ما لم تكن هنالك قرينة لفظية نحو: ضربت موسى أروى، فوجود التاء في الفعل دال على أن الفاعل «أروى» وإن تأخرت. أو قرينة معنوية نحو: أكلت الكُمَّثرى الحُبلى، فـ «الحبلى» فاعل وإن تأخرت.

(٣) فالمسألة حينئذٍ من باب الإجمال وليست من باب اللبس، والفرق بينهما أن اللبس تبادر فهم غير المراد، والإجمال احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما والأول مضر دون الثاني. انظر: الصبان (٢/ ٥٢، ٥٣) مصدر سابق. وإلى هذا أشار من قال:

الـفـرق بـيـن الـلـبـس والإجـمـال مـمـا بـه يـهـتـم فـي الأقـوال
فـالـلـفـظ إن أوهـم غـيـر الـقـصـد فـاحـكـم عـلـى اسـتـعـمـالـه بـالـرد
لأنـه الـلـبـس وأمـا الـمـجـمـل فـربـمـا يـفـهـمـه مـن يـعـقـل
وذاك أن لا تـفـهـم الـمـخـالـفـا ولا سـواه بـل تـصـيـر واقـفـا
وحـكـمـه الـقـبـول فـي الـموارد فـاحـفـظـه نـظـمـا أعـظـم الـفـوائـد

.... أَوْ أُضْمِرِ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وَمَـا بِـإلَّا أَوْ بِـإنَّـمَـا انـحـصَـرْ أخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

زَالَت تِّلْكَ دَعْوَنْهُمْ﴾ كون تلك الخبر أو العكس **(أو أضمر الفاعل غير منحصر)** كضربته إلا أن قصد بتقديمه على الفعل غرض الحصر، والفاعل الظاهر إن أضمر المفعول كذلك كزيد ضربه عمرو.

(وما) من الفاعل والمفعول **(بإلا أو بإنما انحصر أخر)** وجوباً **(وقد يسبق إن قصد)** المتكلم **(ظهر)** بأن كان الحصر بإلا وفاقاً لالكسائي فيهما (١) وللبصريين وابن الأنباري والفراء في المفعول، قال:

فلم يدر إلا اللَّه ما هيجت لنا عـشـيـة أنـاء الـديـار وِشَـامُـهـا (٢)
وقوله: ما عاب إلا لئيم فعلَ ذي كرم ولا جـفـا قـط إلا جـبّـاً بـطـلاً (٣)
وقوله: نُبِّتُهم عذبوا بالنار جارهم وهـل يـعـذبُ إلا الـلَّـهُ بـالـنـار (٤)

---

(١) أي الفاعل والمفعول.

(٢) هو لغيلان. انظر: ديوانه (ص: ٦٣٦) مصدر سابق، وعدة السالك (٢/ ١٣١). والشاهد منه: «فلم يدر إلا اللَّه ما هيجت لنا «حيث قدم الفاعل المحصور بـ «إلا» وهو «اللَّه» على المفعول وهو «ما» وكان القياس تأخيره إلا أنه قد يسبق على قلة عند ابن مالك تبعاً للكسائي فهو شاهد لهما.

(٣) لم أعثر له على قائل، وممن أورده لم يعزه: الشنقيطي في «الدرر» (١/ ١٤٣) مصدر سابق، والشيخ خالد في «التصريح» (١/ ٢٨٤) مصدر سابق، ومحيي الدين عبد الحميد في «عدة السالك» (٢/ ٢٣٩) مصدر سابق. والشاهد منه: تقديم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المفعول فهو شاهد الكسائي ومن وافقه، وفي البيت شاهد على هذا في موضعين:
الأول: «ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم» فـ «إلا لئيم» فاعل «عاب» و «فعل ذي كرم» مفعول به.
الثاني: «ولا جفا قط إلا جبأ بطلاً» فـ «جُبَّأ» فاعل، و «بطلاً» مفعول به.

(٤) هذا البيت ليزيد بن، وقبله:
يا سخنة العين للجرمى إذ جعت بـيـنـي وبـيـن نـوار وحـشـة الـدار
والشاهد منه: «وهل يعذب إلا اللَّه بالنار» حيث قدم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المفعول به والفاعل «إلا اللَّه» والمفعول «بالنار» تعدى إليه العامل بالباء.

وَشَاعَ نَحْوُ: خَافَ رَبَّه عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُه الشَّجَرْ

وقوله: تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها[(١)]

وقال: وهل يُنبت الخَطّي إلى وشيجُه ... وتغرس إلا في منابتها النخل[(٢)]

وقوله: فلما أبى إلا جماحا فؤادُه ولم ... يَسْلُ عن ليلى بمال ولا أهل[(٣)]

(وشاع) في كلامهم تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل **(نحو خاف ربه عمر)** وقوله:

جاء الخلافة إذ كانت له قدراً ... كما أتى ربه موسى على قدر[(٤)]

(وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة حتى قيل بمنعه، والصحيح جوازه على قلة **(نحو زان نوره الشجر)** وقوله:

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحداً ... من الناس أبقى مجدُه الدهر مُطْعِمَاً[(٥)]

---

(١) هذا البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى. انظر: ديوانه (ص: ٢٥٠) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٢٨٢) مصدر سابق، والشاهد منه: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث تقدم المفعول المحصور بـ «إلا» على الفاعل والمفعول «إلا ضعف» والفاعل «كلامها» فهو شاهد للكسائي والبصريين وابن الأنباري والفرَّاء.

(٢) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر: ديوانه (ص: ١١٥) مصدر سابق، وعدة السالك (٢/ ١٢٣) مصدر سابق.

(٣) هذا البيت لدعبل بن علي الخزاعي. انظر: التصريح (١/ ٢٨٢) مصدر سابق. وقبله:

تسلى بأخرى غيرها فإذا التي ... تسلى بها تغري بليلى ولا تسلى

والشاهد منه: «فلما أبى إلا جماحا فؤاده» حيث تقدم المفعول به المحصور بـ «إلا» على الفاعل والمفعول «إلا جماحا» والفاعل «فؤاده».

(٤) هذا البيت لجرير من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز. انظر: ديوانه (ص: ٤١٦) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٢٨٣) مصدر سابق، والشاهد منه: «كما أتى ربه موسى» حيث تقدم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل والمفعول «ربه» والفاعل «موسى».

(٥) هذا البيت لحسان رضي اللّه عنه. انظر: ديوانه (٣٢٧) مصدر سابق، وعدة السالك (٢/ ١٢٦) مصدر سابق. والشاهد منه: «أبقى مجده الدهر مطعما» حيث تقدم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول، والفاعل «مجده» والمفعول «مطعما» علم على رجل.

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ عَنْهُم نَدَرْ وَنَصْبُ فَاعِلٍ إذَا القَصْدُ ظَهَرْ
(وَارتَفَعَا وانتصبَا فيمَا انتظم ....)

وقوله: جزى ربُّه عنَّا عديّ بنَ حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ[(١)]
وقوله: فما نفعت أفعالُه المرءَ رَاجياً جزاءً عليها من سوى من له الأمر[(٢)]
وقوله: كسى حلمه ذا الحلم أثوابَ سؤدد ورقَّى نداه ذا الندى في ذُرَى المجد[(٣)]
وقوله: جزا بنُوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجْزَى سِنِمَّارُ[(٤)]

(ورفع مفعول به عنهم ندر ونصب فاعل إذا القصد ظهر) سمع من كلامهم: «خَرَق الثوبُ المسمارَ» و «كسر الزجاجُ الحجرَ»، وقوله:

مثل القنافذ هدا جون قد بلغت نجران أو بلغت سؤاتِهم هجرُ[(٥)]
وقوله: قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما
وذات قرنين ضموزا ضرزما[(٦)]

(وارتفعا وانتصاب فيما انتظم) كقوله:

---

(١) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي. انظر: ديوانه (ص: ١٢٤) مصدر سابق، وعدة السالك. وقيل بل هو للنابغة أو عبد اللّه بن معارق. انظر: التصريح (١/ ٢٨٣) مصدر سابق. والشاهد منه: «جزى ربه عنا عدي ابن حاتم» حيث تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول والفاعل: «ربه» والمفعول «عدي».
(٢) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «فما نفعت أفعاله المرء» حيث تقدم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول فـ «أفعاله» فاعل و «المرء» مفعول.
(٣) لم أقف له على قائل والشاهد منه: «كسى حلمه ذا الحلم» فـ «حلمه» فاعل متلبس بضمير يعود على المفعول الذي هو «ذا الحلم».
(٤) هذا البيت لسليط بن سعد. انظر: «المقاصد» للعيني (٢/ ٤٩٥) مصدر سابق. والشاهد منه: «جزي بنوه أبا الغيلان» فـ «بنوه» فاعل «جزى» و «أبا الغيلان» مفعول وقد تلبس الفاعل بضمير يعود على المفعول.
(٥) هذا البيت للأخطل. انظر: ديوانه (ص: ١٧٨) مصدر سابق، و «اللسان» مادة: نجد (٧/ ٤٨) مصدر سابق. والشاهد منه: «أو بلغت سؤاتهم هجر» حيث نصب الفاعل وهو «سؤاتهم» أقول نصب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. ورفع المفعول وهو «هجر» والأصل: بلغت سؤاتهم «هجر».
(٦) هذا الرجز نسبه الجوهري لمساور بن هند العبسي. انظر: صحاح الجوهري، مادة: =

(......... وَخُصِّصَ الفاعِلُ فَهْوَ مُلتَزَم)

النَّائِبُ عَن الفَاعِل (١)

يَنُوبُ مَفْعُولٌ به عن فَاعِلِ ....

إن من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم

(وخصص الفاعل) بأحد مسوغات الابتداء **(فهو ملتزم)**.

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف للجهل به(٢) أو لغرض لفظي كإصلاح السجع والنظم والقافية نحو: «من طابت سريرته حُمدت سيرتُه»(٣).

وقوله: عُلِّقتُها عرَضا وعلِّقَتْ رجلا غيري وعُلِّق أخرى غيره الرجل(٤)

= ضمز. والشاهد منه: «قد سال الحيات منه القدما» حيث نصب كل من الفاعل المفعول ضرورة. والفاعل: «القدم» والمفعول «الحيات».

(١) قال أبو حيان: لم أرَ هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف «باب المفعول الذي لم يسم فاعله» التصريح (١/ ٢٨٦) مصدر سابق، وترجمة ابن مالك أولى لأمور:
١ ـ الاختصار.
٢ ـ أن «المفعول الذي لم يسم فاعله» يدخل فيه «ديناراً» من قولك: أُعطِي زيدٌ ديناراً» والنائب «زيد» وليس «ديناراً».
٣ ـ أن «المفعول الذي لم يسم فاعله» لا يدخل فيه الظرف والمجرور وهما ينوبان فيدخلان في «النائب» راجع الصبان (٢/ ٥٧) مصدر سابق، وإلى هذا أشار مم بقوله:

ترجم بـ «النائب» نجل مالك وما له ذاك من مشارك
ليدخل المجرور للمعتبر وقابل من ظرف أو من مصدر
والاختصار ولمنع ثاني علم زيد سور القرآن

(٢) نحو: سرق المتاع، إذا كنت تجهل سارقه.

(٣) لأنه لو قال: حمد الناس سيرته. بفتح التاء ما تطابق مع السجع الذي قبله وهو «سريرته».

(٤) هذا البيت للأعشى. انظر: ديوانه (ص: ٩٧) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٢٨٦) مصدر سابق. والشاهد منه: حذف الفاعل لإصلاح النظم لأنه لو قال: علقني اللّه إياها عرضا وعلقها اللّه رجلاً غيري... إلخ ما استقام وزن البيت، فالفاعل حذف هنا لإصلاح النظم.

. . . .

وقوله: وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد من يوم ترد الودائع[١]

أو معنوي كالعلم به[٢]، والإبهام[٣] والخوف منه، أو عليه[٤]، والتحقير[٥]، والتعظيم[٦]، وإيثار غرض السامع.

وقوله: يغضي حَيَاءً ويُغْضَى من مهابته فما يكلَّمُ إلا حين يبتسم[٧]

---

(١) هذا البيت للبيد، والشاهد منه: «ولا بد من يوم ترد الودائع» حيث حذف الفاعل لغرض إصلاح النظم إذ لو قال: «ولا بد من يوم يرد الناس فيه الودائع» لم يستقم وزن بيته.

(٢) نحو: وخلق الإنسان ضعيفاً، لأن الخالق معلوم وهو اللَّه.

(٣) أي الإبهام على السامع كقول مخفي صدقته: تُصُدق اليوم على مسكين.

(٤) أي الفاعل إذا ذكرت اسمه.

(٥) نحو: طعن عمر، وقتل الحسين.

(٦) أي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن أي يقرن بالمفعول نحو: خلق الخنزير. وإلى مواطن الحذف أشار من قال:

وحذفه للجهل والإبهام والخوف والتحقير والإعظام

والعلم والوزن والاختصار والسجع والوفاق والإيثار

ومراده بـ «الوفاق» ما يكون عند فواصل الآي فلا يسمى سجعاً، مراده بـ «الإيثار»: إيثار غرض السامع السائل عن المفعول دون الفاعل.

(٧) هذا البيت من قصيدة الفرزدق المشهورة في زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي اللَّه عنهم. انظر: ديوانه (٢/ ١٧٩) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٢٩٠) مصدر سابق. والشاهد منه: «ويغضي من مهابته» فنائب فاعل «يغضى» ضمير مصدر أي محذوف فالتقدير: يغضي هو أي الإغضاء المعهود أو إغضاء من مهابته هو ولا يقال إن النائب الجار والمجرور» من مهابته» لأن حرف الجر هنا، وهو «من» حرف دال على التعليل.

فائدة:

منع قوم نيابة الجار والمجرور مطلقاً وقالوا إن النائب في نحو: «ولما سقط في أيديهم» ضمير المصدر، قال ابن هشام: (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي: النائب ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه يتقدم نحو: «كان عنه مسؤولاً» ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل إذا تقدم فإنه يكون =

.... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيرُ نَائِلِ
فَأَوّل الفِعْل اضْمُمَنْ وَالمُتصلْ بالآخر اكْسرْ في مُضيّ كوُصِلْ
وأجْعَلْه مِن مُضارعٍ مُنفَتِحَا كَيَنْتحِي المقولِ فيهِ يُنْتَحَى
وَالثّاني التّالي تَا المطَاوَعَهْ ....

(فيما له) من الأحكام **(كنيل خير نائل فأول الفعل)** المبني مطلقاً[١] **(اضمن و)**الخوف **(المتصل بـ)** الحرف **(الآخر أكسر)** لفظاً أو تقديراً **(في مضي كـ «وصل»)** و «رد»[٢] ومنهم من يفتحه في معتل اللام كرُمَى وغُزَى **(واجعله من مضارع منفتحا)** كذلك **(كينتحي المقول فيه)** عند التركيب للنائب **(ينتحي)** و ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[٣].

(و) الحرفَ **(الثانيَ التاليَ تا المطاوعة)** وشبهها من كل تاء زائدة معتادة الزيادة وهي المفتوح ما بعدها كـ «تعلّم» و: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾[٤]

= مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له نحو: مر بهند، ولنا قولهم: سير بزيد سيراً وأنه إنما يراعي محل يظهر في الفصيح نحو: لست بقائم ولا قاعداً). التوضيح مع التصريح (١/ ٢٨٧، ٢٨٨) مصدر سابق. وإلى هذا أشار مم بقوله:

وقولنا سقط في يديه أناب فيه ابن درستويه
كذا السهيلي كذا الرندي ضمير مصدر وذا المروي
إذ لم يك المجرور متبوعَ الملح وربما إلى التقدم ارتحل
وليس في تقديمه مبتدأا وفعله عن تاء التأنيث نأى
ومن أجاب قال لا يعتبر إلا محل في الفصيح يظهر
ومُوهِم التقديم لن يُسلّما ومنْعُ الابتداء إن تقدما
لكون عن عامل ما جُرِّدا والتاء في «كفى بهند» فُقِدَا

(١) أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً، والحاصل أن الفعل المسند للنائب إن كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره.
(٢) مثال لما يكسر ما قبل آخره تقديراً فأصلها: رُدِدَ، فأدغمت الدال في الدال فصارت: رُدّ.
(٣) الآية ٤٧ من سورة فصلت.
(٤) جزء من الآية ٢٧ من سورة المائدة.

.... كـالأوَّل أجْـعَـلْـه بـلَا مُـنَـازَعـه

وَثَـالِـثَ الَّـذي بـهَـمْـز الـوَصـل كَـالأوَّل أجْـعَـلـنَّـه كـاسْـتُـحـلـى

واكسِرْ أو اشـمـم فَـا ثـلَاثـي أُعِـلْ عـينـاً وَضَـمٌّ جَـا كَـبُـوعَ فـاحْـتَـمِـلْ

و«تُضُورِبَ» و «تُغُوفِلَ» بخلاف تَرْمس[١] الشيءَ بمعنى: رمسه. **(كالأول أجعله بلا منازعة)**[٢] **وثالث الذي)** ابتدأ **(بهمز الوصل كالأول أجعلنه كاستحلي)**[٣] الشرابَ و «استخرج» المتاعُ. **(واكسر)** **راجحاً** **(واشمم)** وقرىء بهما: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[٤]، والإشمام شوبُ الضمة شيئاً من صوت الكسرة **(فا ثلاثي أعل عينا وضم جا)** في لغة «فقعس» و «دبير» راجحا **(كبُوع)** و «حوك» قال:

حُـوكَـتْ عـلـى نـيـرَيـن إذ تُـحَـاكُ تَـخْـتَـبِـطُ الـشـوكَ ولا تُـشَـاكُ[٥]

وقال:

لـيـت وهـل يـنـفـع شـيـئـاً لَـيـتُ ليتَ شباباً بُوع فاشتريتُ[٦].

(فاحتمل)[٧].

---

(١) لأن ما بعد التاء ساكن.

(٢) يعني بهذا البيت أن الفعل المبدوء بتاء المطاوعة كما يضم الحرف الأول منه ـ وهو تاء المطاوعة ـ يضم معه الحرف الذي يليه فيضم كل من التاء والعين من «تُعلَّمَ» والتاء والغين من «تغوفل».

(٣) يعني أن الفعل المبدوء بهمزة وصل كما يضم الحرف الأول منه ـ وهو همز الوصل ـ يضم معه أيضاً الحرف الثالث فيضم كل من الهمزة والتاء من «استُحِلى الشراب».

(٤) جزء من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٥) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «حوكت على نيرين» حيث ضمت فاء الفعل المعتل المركب للمجهول ضماً خالصاً من الإشمام.

(٦) هذا الرجز ينسب لرؤبة. انظر: التصريح (١/ ٢٤٩) مصدر سابق، وملحق ديوان رؤبة (ص: ١٧١) مصدر سابق. والشاهد منه: «ليت شباباً بوع» حيث ضمت الباء من «بوع» وهو فعل ثلاثي معتل العين مركب للنائب.

(٧) المراد ببيت ابن مالك هذا أن الفعل الثلاثي المعتل العين إذا ركب للنائب فلك في فائه ثلاثة أوجه: =

وإن بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وما لبَاعَ قَدْ يُرَى لِنحْوْ حَبّ

(وإن بـ) سبب **(شكل)** من هذه الأشكال **(خيف لبس)** بأن أسند الفعل إلى تاء الإضمار أو نونه **(يجتنب)**(١) ذلك الشكل وجوباً وفاقا للأبَديّ وابن عصفور، ويعدل عنه إلى شكل لا لبس فيه، فتجتنب الكسرة في يائي العين مطلقاً(٢)، وفي واويها المكسورها(٣)، والضمةُ في واويها المفتوحها(٤) خلافاً لسيبويه **(وما لباع)** ونحوه من الأوجه الثلاثة **(قد يرى لنحو «حَبّ»)** و «عُلْمَ» من كل فعل

= ١ ـ الكسر الخالص نحو: بِيع الثوبُ.
٢ ـ الإشمام.
٣ ـ الضم الخالص نحو: بُوعَ الثوبُ.

(١) يعني أن محل جواز الأوجه الثلاثة في فاء الثلاثي المعتل العين المركب للنائب هو ما إذا لم يؤد واحد من هذه الأوجه إلى التباس الفعل المسند إلى النائب بالفعل المسند إلى الفاعل بأن كان الفعل مسنداً إلى تاء الفاعل أو نون الإناث وهما اللتان عبر عنهما ابن بون بتاء الإضمار أو نونه فإن أدى واحد من هذه الأوجه إلى لبس المركب للنائب بالمركب للفاعل وجب العدول عنه إلى شكل لا لبس فيه.

(٢) أي سواء كان مفتوح العين في الماضي كـ «باع» فإن أصلها «بَيَع» لأن مضارعها على «يبيع» أو كان مكسورها كـ «هاب» فإن أصلها «هيب» لأن مضارعها «يهاب» فلو أراد العبد أن يخبرنا أنه بيع لعمرو فعليه أن يجتنب الكسر لأنه سيلتبس بالفعل المسند للفاعل فلو قال: بعت لظننا أنه هو الذي باع فاجتناب الكسر والحالة هذه واجب إذا أريد الإسناد إلى النائب فيجب العدول إلى الضم أو الإشمام ولو أراد شخص أن يخبرنا أن غيره يهابه فعليه أن يجتنب الكسر لأنه سيلتبس بالفعل المسند للفاعل فلو قال: هبت لظننا أنه يهاب غيره فالعدول إلى الضم أو الإشمام واجب.

(٣) يعني أن واوي العين الذي هو على وزن «فعل» بالكسر يجب فيه أيضاً اجتناب الكسر إذا أسند الفعل إلى النائب وكان الفاعل التاء أو نون النسوة فيجب العدول إلى الضم أو الإشمام فلو أن رجلاً أراد أن يخبرنا أن غيره قد خوفه من أمر ما فعليه أن لا يقول: خِفت لأننا سنظن أنه خاف في نفسه وإن لم يخوف فيجب العدول إلى الضم أو الإشمام.

(٤) يعني أن واوي العين الذي هو بفتح العين أي على وزن «فعَل» يجب فيه أن يجتنب فيه الضم إذا كان مسنداً للتاء أو النون وأريد به المركب للمجهول لئلا يلتبس بالمسند =

وَمَا لِفَا بَاعَ لَمَا العينُ تَلِي   في «اختارَ» و «انقَادَ» وَشِبْه يَنجَلِي

ثلاثي ساكن العين تخفيفاً أو تضعيفاً وقرىء ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾(١) ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾(٢) والأفصح الضم حتى التزمه الجمهور كقوله:

خَود يُغَطِّي الفَرْعُ منها المؤتزرْ   لو عُصْرَ منها البانُ والمسكُ انعصَر(٣)

(وما) ثبت **(لفا باع)** ونحوه من الأوجه الثلاثة.

(لما لعين تلي في «اختار») كـ «امتاز» و «انجاب» و «اشتد» عند الشاطبي **(وانقاد وشبه)** هما من «افتعل» و «انفعل»، مُعْتَلَّى العين صحيحي اللام خلافاً لابن عذرة في الضم **(ينجلي)**(٤).

= للفاعل فلو أن شخصاً عاقك عن أمر فأردت أن تخبرنا بأنك معاق فعليك أن تقول: عِقت بالكسر أو الإشمام ولا تقول: «عُقت» بالضم لئلا يظن أنك أنت الذي تعوق غيرك. وإلى ما يجب اجتنابه في اللبس أشار ابن متالي رحمه الله فقال:

واجتنبنَّ الكسر في كـ «باع»   «هاب» كذاك تنل اتِّباعا

وفي كـ «خاف» الكسر أيضاً   يجتنب والضَّمُّ في «عاق» اجتنابه وجب

(١) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٣) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «لو عصر منها البان» حيث ضمت فاء الفعل المركب للمفعول والذي سكنت عينه تخفيفاً والفعل «عصر» والنائب «البان».

(٤) يعني أن ما ثبت لفاء «باع» ونحوها من الأوجه الثلاثة. وهي الكسر والإشمام والضم ثابت للحرف الذي تليه العين من «افتعل» و «انفعل» إذ كانا معتلي العين صحيح اللام ومثال ذلك في «افتعل» «اختار» وفي «انفعل» «انقاد» لأن أصل «اختار» «اختير» فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فعين «اختار» هي الألف والحرف الذي تليه هو التاء فلك فيه الأوجه الثلاثة فتقول: اختِير واختُور بالكسر أو الإشمام أو الضم، وأما «انقاد» فأصلها «أنقود» ففعل بها ما فعل بـ «اختار» فالحرف الذي تليه العين منها هو القاف. هذا واعلم أن الهمزة في نحو: «اختار» و «انقاد» ينطق بها كما ينطق بالحرف الثالث أفاده الشيخ خالد نقلاً عن ابن مالك. انظر: التصريح (١/ ٢٩٥) مصدر سابق.

وقـابـل مـن حـرف أَوْ مِـن مَـصْـدَرِ   أَوْ حَـرْف جَـرٍّ بِـنِـيَـابَـةٍ حَـرِ

(أو من مصدر) متصرف مختص(١) ملفوظ به، أو مدلول عليه بغير العامل(٢) **(أو حرف جر)** مع مجروره على الأصح(٣)، غير دال على تعليل(٤)، ولا ملتزم طريقة واحدة(٥) **(بنيابة حر)** كـ «صيم رمضان»، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾(٦) ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾(٧) وأما قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾(٨) وقوله:

(١) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجرَّ بـ «مِنْ» والمتصرف من المصادر ما يفارق النصب على المصدرية، والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كـ: الإضافة والصفة والعلمية والمختص من المصادر: ما يكون لغير مجرد التوكيد. انظر: الصبان (٢/ ٦١) مصدر سابق.

(٢) مثال المصدر النائب الملفوظ به: «فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة» ونحو: قيم في الدار قيام طويل، ومثال المصدر المحذوف المدلول عليه بغيره العامل: بلى سير، جواباً لمن قال: ما سير سير شديد، فقد حذف المصدر النائب عن فاعل الفعل الذي بعد «بلى» أعني «سير» والتقدير: بلى سير سير شديد. وإنما حذف لأنه ورد جواباً لكلام دال عليه. انظر: المساعد (١/ ٣٩٨) مصدر سابق.

(٣) يريد أن يقول إن النائب مجموع الجار والمجرور. وظاهر عبارة ابن مالك هنا، أن النائب الجار وحده وهو مذهب الفراء إلا أنه نص في التسهيل على أن النائب الجار والمجرور وكذلك في الكافية وعبارة التسهيل: (فينوب عنه ـ يعني الفاعل ـ جاريا مجراه في كل ما له مفعول به أو جار ومجرور..) وعبارة الكافية:

ونـاب مـصـدر وظـرف صـرفـا   وخـصـصـا عـن فـاعـل قـد حـذفـا
كـذاك حـرف الـجـر والـمـجـرورُ   كـسـيـر بـي والـيـوم والـمـسـيـر

انظر: التسهيل مع المساعد (١/ ٣٩٧) مصدر سابق، والكافية مع شرحها (٢/ ٦٠٧) مصدر سابق. هذا واعلم أن أهل الكوفة ينيبون المجرور وحده دون الجار، فالأقوال ثلاثة. وإليها أشار من قال:

وكـوفـة مـنـيـبـة مـا جُـرا   وحـرفـه يـنـوب عـنـد الـفـرّا
واسـتـغـربـوا هـنـا الـذي بـه لَـفَـظْ   إذ ليس في الحروف للإعراب حَظْ

(٤) بخلاف اللام و «مِن».

(٥) بخلاف «مذ» و «منذ» لأنهما تختصان بالزمان فلا تدخلان على غيره.

(٦) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٧) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف.

(٨) الآية ٥٤ من سورة سبأ.

ولا ينوبُ بعضُ هذي إن وُجِدْ في اللَّفظِ مفعول به وقد يَرِدْ

فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله[١]

وقوله: وقالت متى يُبْخل عليك ويُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وإن يُكْشَفْ غَرامُك تدرَبِ[٢]

(ولا ينوب بعض هذي) المذكورات **(إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد)** عند الأخفش إن تقدم النائب[٣] والكوفيين مطلقاً[٤] وقرىء: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[٥] وقال:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيدا ولا جَفَى ذا الغي إلا ذو هُدَى[٦]

---

(١) هذا البيت لطرفة بن العبد، انظر: التصريح (١/ ٢٩٠) مصدر سابق، وديوان طرفة (ص: ١٢٠) مصدر سابق. والشاهد منه: أن ظاهره نيابة الظرف غير المتصرف لأن «دون» تلازم الظرفية والصحيح أن غير المتصرف لا ينوب فالنائب إما مصدر محذوف أو ضمير مصدر. فالتقدير حيل حول دنوها أو حيل هو أي الحول المعهود. انظر: التصريح (١/ ٢٩٠) مصدر سابق.

(٢) هذا البيت الصحيح أنه لامرىء القيس بن حجر الكندي. انظر: التصريح (١/ ٢٨٩) مصدر سابق، وديوان امرىء القيس (ص: ٤٢) مصدر سابق. وقيل بل هو لعلقمة بن عبدة. انظر: العيني (٢/ ٥٠٦) مصدر سابق. والشاهد منه: «متى يبخل عليك ويعتلل» حيث حذف نائب فاعل «يعتلل». وأجيب بأن النائب عن الفاعل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة فالمعنى: يعتلل الاعتلال، أو اعتلال مخصص بـ «عليك» أخرى دل عليها بالمذكورة قبل. انظر: التوضيح مع التصريح (١/ ٢٨٩) مصدر سابق.

(٣) يعني أن الأخفش أجاز إنابة الظرف أو المجرور أو المصدر مع وجود المفعول به لكن بشرط أن يكون النائب من هذه الثلاثة مقدماً على المفعول به كما في البيتين الآتيين.

(٤) أي: سواء تقدم النائب أو تأخر والآية تشهد لهم لأن النائب «بما كانوا» والمفعول به «قوما».

(٥) جزء من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٦) هذا الرجز لرؤبة. انظر: التصريح (١/ ٢٩١) مصدر سابق، وملحق ديوان رؤبة (ص: ١٧٣) مصدر سابق، وقيل بل هو لأبيه: العجاج. انظر: الدرر (١/ ١٤٤) مصدر سابق، والشاهد منه: «لم يعن بالعلياء إلا سيدا» حيث أناب الشاعر الجار والمجرور وهو «بالعلياء». أقول: أنابه مع وجود المفعول به المتأخر عن النائب ففيه شاهد للكوفيين والأخفش.

(وشذّ أن ينوبَ في «اختار» بلا   تردُّدٍ والمنعُ أيضاً نُقِلَا)
وباتِّفاقٍ..........   ....

وقوله: وإنما يُرضي المنيبُ ربَّهْ   ما دام مَعْنِياً بذكرِ قَلْبَهْ[(١)]

(وشذ أن ينوب) الثاني المنصوب بإسقاط الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل[(٢)] **(في اختار بلا تردد والمنع أيضاً نقلاً)** عن الجمهور.

(وباتفاق) أكثر النحاة، وقيل يمنع مطلقاً، وقيل إن لم يعتقد القلب،

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ما دام معنياً بذكر قلبه»، لأن «معنياً» اسم مفعول فهو كالفعل المركب للمجهول ونائب فاعله هنا «بذكر» والمفعول «قلبه» وقد بقي منصوباً وقد قدم النائب ـ وهو المجرور ـ على المفعول به ففيه شاهد للكوفيين والأخفش.

(٢) اعلم أنك إذا قلت: اخترت زيداً الرجال، فـ «زيداً» مفعول: «اخترت» و «الرجال» منصوب بنزع الخافض فالأصل: «اخترت زيداً من الرجال» وإذا علمت هذا فاعلم أن الأصل في النيابة أن تكون للمفعول به الأول وهو: «زيداً» لأن الثاني في الأصل جار ومجرور وقد تقدم عندك قبل قليل أن الجار والمجرور لا ينوب مع وجود المفعول به إلا على ندور إلا أنهم أنابوا الثاني والحالة هذه فقالوا: اختير الرجال زيداً.
وابن بون حكم على إنابة الثاني والحالة هذه بالشذوذ، والذي يفهم من عبارات ابن مالك أنه يجيز هذه الحالة كما أنه يجيز إنابة الظرف أو المصدر أو المجرور مع وجود المفعول من غير شذوذ ونص عبارته في التسهيل: (ولا تمنع نيابة غير المفعول به وهو موجود) التسهيل مع المساعد (١/٣٩٨) مصدر سابق، وقال في الكافية:

ولا ينوب بعضُ هذي إن وُجِدْ   في اللفظ مفعول به وقد يرد
كقول بعض الفصحاء منشدا   «لم يغن بالعلياء إلاّ سيدا»
وهكذا أيضاً «ليجزي قوماً»   فاصدع بحق وتوق اللوما

الكافية مع شرحها (٢/٦٠٧) مصدر سابق.
فأنت تراه هنا نسب هذه اللّغة للفصحاء ثم إنه بعد ذلك ـ وهذه أهم من الأولى ـ ذكر أنها وردت في قراءة بعض القراء، وهذه القراءة قراءة التابعي المشهور: أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وهو أحد القراء العشرة فالقراءة إذاً متواترة.
وإذا علمت كل هذا فاعلم أن قوله: «فاصدع بحق وتوق اللوما» ليس مجرد تتميم بل هو إمعان في إبداء مذهبٍ يراه صواباً وإن خالفه جمهور البصريين. والله أعلم.

. . . . قَدْ ينوب الثاني مِنْ   باب «كسا» فيما التباسُه أُمِنْ
في باب «ظَن» و «أَرى» المنعُ اشتهرْ   ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر
(ومفرد «كان» بها مَنْصُوبَا   والحالُ والتمييزُ لَنْ تنُوبا)
(ولا تجز كينَ يُقام وجُعل   يُفْعَل والتجويزُ عَنْ بعض نُقلْ)

وقيل إن كان نكرة والأول معرفة، وقيل نيابته والحالة هذه قبيحة **(قد ينوب الثاني من باب كسا[١] فيما التباسه أمن)**.

(في باب «ظن» و «أرى» المنع اشتهر) من إنابة الثاني، وقيل يجوز في باب «ظن» إن لم يكن نكرة والأول معرفة **(ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر)** ولم يكن جملة أو شبهها وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في الأول، وقوم من الكوفيين في الثاني، وأما الثالث فقيل بإنابته حيث لا لبس.

(ومفرد «كان» بها منصوباً)[٢] فلا يقال: «كين أخوك» **(والحال والتمييز)** والمفعول له والمفعول معه **(لن تنوبا)** لأن إنابة المفرد يلزم عليها الاخبار عن غير معلوم والبواقي مبنية على جواب سؤال مقدر خلافاً لزاعمي ذلك. **(ولا تجز كين يقام وجُعل يفعل)** بتركيب الفعلين **(ولتجويز عن بعض)** وهو الكسائي **(نقل)** نقله الأخفش لجواز كون الفاعل عندهم جملة والنائب مثله. **(وما سوى)** الفاعل **(والنائب مما علقا بالرافع)** للفاعل والنائب **(النصب له محققا)** لفظاً أو محلاً لأن الفاعل لا يتعدد وكذا نائبه.

---

(١) المراد بباب «كسى»: كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ليس الثاني منهما منصوباً بنزع الخافض.

(٢) يعني أن «كان» إذا كان خبرها مفرداً فلا يمكن أن يحذف اسمها وتركب للنائب فيقال في «كان زيدٌ قائماً»: كِين قائمٌ، ولا في «كان زيد أخاك»: كين أخوك. ونص عبارة التسهيل: (ولا ينوب خبر «كان» المفرد خلافاً للفراء) التسهيل مع المساعد (١/ ٤٠٠) مصدر سابق.

اشتغال العامل عن المعمول:

وحقيقته: أن يقتدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو شبهه، ناصب لضميره أو ملابسه بواسطة أو غيرها، ويكون ذل؛ العامل بحيث لو جرِّد من الضمير وسلط عليه لنصبه.

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عنه بنصب لفظِه أو المحلْ
فالسابق انصبه بفعل أُضْمِرَا ... حتماً موافقاً لما قد أُظهرا
والنصبُ حتم إن تلا السابقُ ما ... يختصُّ بالفِعل كـ «إنْ» و «حيثما»

(إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه) نحو: زيدا ضربته. **(المحل)**(١) نحو: زيد مررت به.

(فالسابق انصبه بفعل أضمرا) على الأصح(٢) **(حتما)** لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر. وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾(٣) فتوكيد **(موافقا لما قد أظهر)** لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

(والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كـ) أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض كـ **(إن وحيثما)** وهَلْ وهَلَّا وَأَلَا وألَّا(٤).

---

(١) معنى هذا البيت والذي بعده: أنك إذا وجدت فعلاً مشغولاً بالعمل في ضمير يعود على اسم سابق للفعل فانصب الاسم السابق بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور.

(٢) مقابل الأصح قول الكسائي والفراء فإنهما يريان أن العامل ناصب للاسم السابق وليس منصوباً بفعل محذوف أما الضمير فقد اختلفا فيه فيرى الفراء أنه منصوب بنفس العامل هو الآخر كما نصب به الاسم السابق بينما يرى الكسائي أنه لا محل له من الإعراب. وإلى هذا أشار من قال:

ينصب الاسمَ السابقَ الكسائي ... بالعامل المشغولِ كالفراءِ
واختلفا من بعد في المضمر ... فهو كالاسم لدي يحي السَّرِى
ومذهب الكسائي الالغاء فلا ... عملَ للعامل فيه فاعقِلَا

(٣) جزء من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٤) يعني أن نصب الاسم السابق واجب إذا جاء بعد واحدة من الأدوات المذكورة =

(ورُبـمـا رَفَـعَـهُ مَـا أُضْـمِـرَا ... مـوافـقـاً مـعـنـى لـمـا قـد أُظْـهـرَا)

(بعد كـ «هَلْ» و «لَمْ» وشرطٍ يُمْنَعُ ... الاشـتـغـالُ واضـطـراراً يَـقَـعُ)

(وربما رفعه) والحالة هذه (ما أضمرا موافقاً معنى لما قد أظهرا)[١] كقوله:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تُهديك القرونُ الأوائلُ[٢]

وقوله: لا تجزعي إن مُنْفس أهلكته ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[٣]

وقوله: أتجزعُ إن نفس أتاها حِمَامُها ... فهلَّا التي عن بين جنبيك تَدْفَع[٤]

(بعد كهل) من أدوات الاستفهام، وأدوات النصب والجزم نحو: لَنْ (و) (لم) وأدوات الشرط كـ «إن وحيثما» (يمنع الاشتغال) اختياراً (واضطراراً يقع).

= لأنك لو أبقيته مرفوعاً لزم من ذلك مباشرة هذه الأدوات لجمل الأسماء وهي تختص بجمل الأفعال. فإذا رفع رفع على أنه مبتدأ أخبر عنه بالجملة التي بعده فتكون الجملة اسمية بخلاف ما إذا نصب فإنه سيكون منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور.

(١) معنى هذا البيت أن الاسم السابق قد يرفع والحال أنه مسبوق ببعض الأدوات التي تقدم أنه يجب نصبه إن سبق بها، ورفعه هنا يكون بفعل محذوف موافق في المعنى للفعل المذكور، ونص عبارة التسهيل: (وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق). التسهيل مع المساعد ١/ ٤١٤ مصدر سابق.
قلت: قصرابن مالك الإضمار هنا على حالة المطاوع ـ كما رأيت ـ بينما عبر ابن بون بالموافق معنى «وهو يشمل المطاوع وغيره. والصواب مع ابن بون إن شاء اللّه كما ستراه جلياً في الكلام على محل الشواهد من الشواهد اللاحقة.

(٢) هذا البيت للبيد، انظر: الخزانة ١/ ٣٣٩ مصدر سابق، وديوان لبيد ص ٢٥٥ مصدر سابق، والشاهد منه: (فإن أنت لم ينفعك علمك) حيث رفع الاسم السابق وهو: (أنت) بفعل محذوف تقديره: (تنتفع) دلت عليها (ينفعك) المذكورة هذا مع الاسم السابق مسبوق بأداة من الأدوات المتقدمة وهي: (إن).

(٣) هذا البيت للنمر بن تولب. انظر: الخزانة ١/ ٥٢ مصدر سابق، وديوانه ص ٧٢ مصدر سابق، والشاهد منه: (إن منفس أهلكته) فالتقدير: إن هلك منفس أهلكته فقد حذفت (هلك) لاستلزام (أهلك) لها.

(٤) هذا البيت لزيد بن رزين. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد رقم ١٥١٧، والشاهد منه هنا: (فهلا التي عن بين جنبيك تدفع)، والأصل: (فهلا تدفع عن التي بين جنبيك تدفع).

(وبَعْدَ «إنْ» واقعةً قبلَ المُضِي   ومطلقاً بعد «إذا» قد ارتُضِي)
وإن تلا السابقُ ما بالابتدَا   يَخْتَصُّ فالرفعَ التزمه أبَدَا
كذا إذ الفعلُ تلا ما لَم يرد   ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وُجِدْ

كقوله:

ظننت فقيرا ذا غِنًى ثم نُلتُه   فلم ذا رجاء ألقه غير واهب[1]

(وبعد «إن») اختياراً **(واقعة قبل المضي)** لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه، أو لم تلقه فانتظره.

(ومطلقاً بعد إذا قد ارتضى)[2] سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً نحو: إذا زيداً لقيته، أو تلقاه فأكرمه.

(وإن تلا السابق ما بالابتدأ يختتص) كإذا الفجائية **(فالرفع التزمه أبدا)**[3].

(كذا) يلتزم الرفع **(إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد)**[4] مما يستوجب التصدير كـ «أدوات الشرط والاستفهام.

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: (فلم ذا رجاء ألقه غير واهب) حيث وقع الاشتغال بعد (لم) اضطراراً، و (ذا) منصوب على الاشتغال بعامل محذوف يفسره العامل المذكور، والتقدير: فلم ألق ذا رجاء ألقه غير واهب. راجع المساعد ٤١٦/١ مصدر سابق.

(٢) يعني أن الاشتغال يقع اختياراً بعد إن بشرط أن تكون واقعة قبل فعل ماضٍ لا يفصل بينها وبينه إلا الاسم السابق، كما يقع اختياراً بعد إذا سواء كان الفعل المذكور ماضياً أو مضارعاً.

(٣) يعني أن الاسم السابق يجب رفعه إذا جاء بعد أداة لا تباشر إلا جمل الأسماء كـ: إذا الدالة على المفاجأة نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. لأنك لو نصبت (زيد) فسيكون النصب بفعل مقدر فتكون (إذا) الفجائية داخلة عليه تقديراً فتكون بذلك داخلة على جملة فعلية بخلاف ما إذا رفعته.

(٤) يعني أنه يجب رفع الاسم السابق إذا حال بينه وبين الفعل ما لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده لكونه أي الحائل يستحق صدر الكلام وما يستحق صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فإذا قلنا: «يد ما ضربته» وجب رفع «زيد» لأنها لو نصبت ستكون منصوبة بعامل تفسره ضربته المذكورة وهذه لا يمكن أن تفسر =

(أو أسند الفعل لمضمر على ... سابق فعل عائد متصلا)

(ورجح النصب إذا ما يوجد ... في الرفع موهم لما لا يقصد)

(أو أسند الفعل لمضمر على سابق فعل عائد متصلا)(١)، كـ: زيد ظنه نجيباً، بخلاف: لم يظنه نجيبا إلا هو(٢).

(ورجح النصب إذا ما يوجد في الرفع موهم لما لا يقصد) خلافاً لسيبويه نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾(٣).

= العامل في «زيد» لأنها لا يمكن أن تعمل فيه بسبب أنها حالت بينها وبينه «ما» النافية وهي تستحق صدر الكلام وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. هذا ولا يخفى ما في بيت ابن مالك هذا من تشويش لذا كان الصواب أن يقول:

كذا إذا الفعل تلا ما استوجبا ... صدر الكلام فارتفاع وجبا

(١) اعلم أن معنى هذا البيت: أنه يجب رفع الاسم السابق إذا كان بعض الفعل مسنداً إلى ضمير متصل عائد على الاسم السابق للفعل ففاعل ظن في المثال ـ ضمير يعود على «زيد». وإنما وجب الرفع هنا لأنه لا يوجد فعل فاعله ضمير متصل وهو متعد إلى الاسم المفسر لفاعله، فـ «زيد» لو نصبت هنا لكانت منصوبة بفعل تفسره «ظنه» المذكورة وتلك لا يمكن أن تعمل في «زيد» وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وإذا علمت هذا فاعلم أن «متصلاً» في آخر البيت يحتمل أن تكون نعت «مضمر» ولكنه قطع عن التبعية إلى النصب وعلى هذا فالتقدير ـ قبل القطع ـ يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل مسنداً إلى ضمير متصل عائد على الاسم السابق للفعل. ويحتمل أن تكون حالاً وعليه فالتقدير: يجب رفع الاسم السابق إذا كلن الفعل مسنداً إلى ضمير عائد على الاسم السابق حال كونه هو ـ أي الضمير المسند إليه الفعل ـ متصلاً.

(٢) لأن الضمير هنا منفصل.

(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر.

قال ابن عقيل: فنصب «كل» يرفع توهم أن «خلقنا» صفة «شيء» إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر كما هو قول أهل السُنَّة، ورفعه يوهم أن خلقناه صفة «شيء»، والصواب كونه خبراً فرجح النصب لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قرئ بكل منهما لكن المشهور النصب. المساعد ١/ ٤١٧. مصدر سابق.

وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري

(ولا تجز كخالداً ذهب به ومن يجيزه فلا يعبأ به)

(وجوزوا زيداً أخاه تضربه وبعضهم تجويزه مجتنبه)

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

(وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق **(بحرف جر)**(١) مطلقاً **(أو بإضافة)**(٢) وإن تتابعت(٣) أو بهما معاً(٤) **(كـ وصل يجري)** في جميع ما تقدم من الأحكام.

(ولا تجز) الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير **(كـ خالداً ذهب به)** على أن النائب ضمير مصدر منوي **(ومن يجيزه)** كـ: الفارسي والمبرد وابن السراج **(فلا يعبأ به)**.

(وجوزوا) أن يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان سببيه وكان المشغول مسنداً إلى ضميرهما كـ **(زيداً أخاه تضربه)** **(وبعضهم تجويزه مجتنبه)** وإن أسند إلى صغير أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الآخر منصوب به.

(وسو في ذا الباب وصفا) اسم فاعل أو مفعول **(ذا عمل)** بأن كان للحال أو الاستقبال **(بالفعل)** في جواز تفسير ناصب الاسم **(إن لم يكن مانع حصل)**

= في الرفع الاشتغال يجري أبدا كالنصب إما فاعلا أو مبتدأ

فالفاعل احتمه بـ «إن زيد سرى» واختر بنحو: «أمحمد قرا»

والابتداء اختره في «زيد غدا» واحتم «خرجت فإذا ذا قد بدا»

واستويا في «نحو: زيد قعدا» وعامر مر» قس ذا أبدا

(١) نحو: زيداً مررت به.
(٢) نحو: زيداً ضربت غلامه.
(٣) نحو: زيداً ضرتب غلام أخي زوجته.
(٤) نحو: زيداً مررت بغلامه.

وعلقة حاصلة بتابع كعلقة ... بنفس الاسم الواقع
(والربط في النعت وفي الموصول ... والحال والخبر كالمشغول)

كوقوعه صلة لـ «أل» أو صفة مشبهة لأن صلة «أل» والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

(وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق **(حاصلة بتابع)** نعتاً أو عطف بيان أو نسق بالواو خاصة غير معاد معه العامل **(كعلقة بنفس الاسم الواقع)** شاغلاً، نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت عمراً أخاه، وزيداً ضربت عمراً وأخاه، **(والربطُ في النعت وفي الموصول والحال والخبر كالمشغول)**.

وهو باب الصلة وباب الحال وباب المبتدأ وباب النعت نحو: ضربت امرأة قام رجل يحبها وجاءت التي قام عمرو أخوها، وجاء زيد راكباً عمرو أبوه، وزيد قام عمرو وأبوه.

تعدي الفعل ولزومه

عـلامـةُ الـفـعـل الـمـعـدَّى أن تَـصِـلْ | «هـا» غـيـر مـصـدر بـه نـحـو: عَـمِـلْ
فـانـصـبْ بـه مـفـعـولَـه إن لـم يَـنُـبْ | عن فـاعـل نـحـو: تـدبَّـرتُ الـكـتـبْ
ولازم غـيـرُ الـمـعـديَّ وحـتـمْ | لـزومُ أفـعـال الـسـجـايـا «كـنـهـم»

(علامة الفعل المعدى) ويسمى واقعاً ومجاوزاً **(أن تصل «ها» غير مصدر)** وأن يصاغ منه اسم مفعول تام[1] **(نحو)** الخير **(عمل)** ته فهو معمول **(فانصب به مفعوله)** لا بالفاعل[2]، ولا بهما[3] ولا بمعنى المفعولية[4] خلافاً لزاعمي ذلك **(إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب)**.

(ولازم غير المعدى) إذ لا واسطة بينهما على الأصح[5]، ويسمى قاصراً **(وحتم لزوم أفعال السجايا)** وهي ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل لازم له **(كنهم)**

---

(١) اعلم أن للفعل المعدى علامتين **الأولى**: أن تصل به هاء على وجه لا تكون فيه خبراً بخلاف الهاء في «الصديق كأنه زيد»، ولا مصدر بخلاف الهاء في قولك: كان ذلك في جلوس جلسته عند أحمد لأن الهاء في «جلسته» هاء المصدر، ولا ظرف بخلاف الهاء في اليوم صمته. **الثاني**: أن يصاغ منه اسم مفعول تام والمراد به اسم المفعول الذي لا يحتاج أن يعدى بحرف الجر بخلاف زيدٌ ممرور به. فقولك: ضرب زيد عمراً «ضرب» هنا فعل متعد لأنك تقول عمرو ضربه زيدٌ فهو مضروب. فقد اتصلت الهاء المذكورة بـ «ضرب» وصيغ منها اسم مفعول تام. راجع التصريح والتوضيح وحاشية يَس (١/ ٣٠٩) مصدر سابق.

(٢) خلافاً لهشام.

(٣) خلافاً للفرّاء.

(٤) خلافاً لخلف الأحمر. انظر: التصريح (١/ ٣٠٩) مصدر سابق، وإلى هذا أشار مَمُّ بقوله:

ونـصـب مـفـعـول بـه قـد وقـعـا | بـفـعـل أو فـاعـل أو هـمـا مـعـا
وهـو بـمـفـعـولـيـة لـلـبـصـري | هـشـام الـفـراء دون نـكـر
وخَـلَـفٍ وعـزوهـا بـنـشـر | مـرتـب كـمـا أتـى فـي الـتـصرِ

ومراد مَمُ بالتصر: التصريح.

(٥) مذهب جمهور النحاة أن الأنواع ثلاثة: =

كذا افْعَلَلَّ والمضاهي اقعنسسا   وما اقتضى نظافةً أو دنسا
أو عرضا أو طاوعَ المعديَّ   لواحد كمدَّه فامتدَّا

الرجل إذا كثر أكله **(كذا)** حتم لزوم موازن **(أفعلل)** كاقشعر، واشمأز واطمأن وما ألحق به منع «افوعل» كاكوهد الفرخ إذا ارتعد **(والمضاهيه)** «افعنلل» بزيادة إحدى اللامين كـ **(اقعنسسا)**، و «افعنلى» بزيادة ألف في آخره نحو «احْرَنْبَى الديك إذا انتفش للقتال» ومن «افعَنلَلَ» بأصالة اللامين كـ «احرنجم»، وأما قوله:

قد جعل النعاس يغرنديني   أدفعُه عَنِّي ويسرنديني

فشاذ **(وما اقتضى نظفة)** كطهر، ونظف، ووضوء **(أو دنسا)** كقذر ونجس.

(أو عرضاً) وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له كـ: «مرض» و «كسل» **(أو طاوع)** فاعلهُ فاعلَ الفعل **(المعدى لواحد كمده فامتد)** وكسرته فانكسر، فإن طاوع ما يتعدى لاثنين تعدى لواحد كـ «علمته الحساب فتعلمه».

= ١ ـ لازم محض.
٢ ـ متعد محض.
٣ ـ واسطة، وهي قسمان: ما رفع المبتدأ ونصب الخبر كـ «كان» وأخواتها، وما كان تارة يتعدَّى بالحرف وتارة يتعدى بنفسه نحو: شكرت له وشكرته ونصحت له ونصحته، ولعل التقسيم الثلاثي هو الأصح فقد درج عليه ابن مالك في التسهيل ونص عبارته: (وقد يشهر بالاستعمالين ـ يعني اللزوم والتعدي ـ فيصلح للاسمين) وقال في الكافية:

وجمع اللزوم والتعدي   لواحد مع اتحاد القصد
وجمعا مع اختلاف المعتبر   نحو: فغرت الفم والفم فغر

كما أن الصبان نص على أنه هو الأصح فيما يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى. انظر: المساعد مع التسهيل(٢/ ٤٢٧) مصدر سابق، والكافية مع شرحها (٢/ ٦٣٦) مصدر سابق، والصبان (٢/ ٨٧) مصدر سابق، ولبعضهم:

واسطة نحو: شكرت ونصحْ   بين اللزوم والتعدي في الأصحْ
أو متعد زيدت الحروفُ   أو لازم وحرفه محذوف

وعــدِّ لازمــا بــحــرف جَــرِّ   وإن حذفْ فـالنَّـصـبُ لـلـمْـنَـجـرِّ
نَـــقْــلَا..................   ....

و **(عد لازماً بحرف جر)** نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[١] و«أقام زيد بالمكان» والمعدى لواحد لآخر به كـ «ضربت زيداً العصا». **(وإن حذف فالنصب)** ثابت **(للمنجر)** وجوباً.

وشذ بقاء الجر في قوله:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة   أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[٢]

(نقلاً) وارداً في السعة كـ «شكرته»، و «نصحته»[٣]، وذهبت الشام[٤] و «اخترته القوم»[٥]، و «امرأته الخير»[٦]، ومخصوصاً بالضرورة كقوله:

آليت حبَ العراق الدهرَ أطعمه   والحب يأكله بالقرية السوس[٧]

---

(١) جزء من الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) هذا البيت للفرزدق. انظر: التصريح (١/ ٣١٢) مصدر سابق، وديوان الفرزدق (١/ ٤٢٠) مصدر سابق. والشاهد منه: «أشارت كليب بالأكف الأصابع» حيث حذف حرف الجر وأبقى المجرور مجروراً ولم ينصب والأصل: «أشارت إلى كليب» فكان القياس أن يقول: أشارت كليباً بالنصب.

(٣) تقدم لك قبل أن الصحيح فيهما أنهما واسطة بين اللزوم والتعدي.

(٤) أي إلى الشام فحذف حرف الجر بعد لفظ «ذهب» خاص بلفظ «الشام» فلا يقال: ذهبت مكة. انظر: الصبان (٢/ ٩٠) مصدر سابق.

(٥) أي من القوم.

(٦) أي بالخير.

(٧) هذا البيت من قصيدة للمتلمس فيه جاء عمرو بن هند، وتحريض قوم المتلمس: بكر بن وائل على الإطاحة به. ومطلع القصيدة:

يــا آل بــكــر ألا لــلَّــه دركــم   طال الثواءُ وثوبُ العجز ملبوس

والتاء من «آليت» مفتوحة والخطاب بها لعمرو بن هند، والأصل: آليت عن حب العراق وهو محل الشاهد. انظر: التصريح (١/ ٣١٢) مصدر سابق، والعيني (٢/ ٥٤٨) مصدر سابق.

.... وفي «أن» وأنْ يطرد مع أمن لبس كعجبت أنْ يدُوا

وقوله: لَدنٌ بِهَز الكف يَعْسِلُ متنهُ فيه كما عَسَلَ الطَريق الثعلبُ(١)

و (وفي «أن») نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٢).

(وأن) و «كي» المصدريات(٣) لا غيرهن خلافاً للأخفش الأصغر(٤) لطولهن بالصلة(٥) محكوماً على موضعهن بالنصب لا بالجر خلافاً للخليل والكسائي والحجة لهما قوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه(٦)

(يطرد مع أمن لبس) أو لقصد إبهام لغرض نحو: «وترغبون أن تنكحوهن»(٧).

---

(١) هذا البيت لساعدة بن جؤية يصف رمحاً، واللدن: اللين، ويعسل: يتحرك ويضطرب، ومتنه: ظهره، والباء في قوله: «بهز» باء السببية، والأصل: هو لدن يعسل بسبب هز الكف إياه، والشاهد منه: «كما عسل الطريق الثعلب» حيث حذف الحرف الذي تعدى به الفعل اللازم والأصل: كما عسل في الطريق الثعلب. انظر: التصريح (٢/ ٣١٢) مصدر سابق، وعدة السالك (٢/ ١٧٩) مصدر سابق.

(٢) جزء من الآية ١٨ من سورة آل عمران، والتقدير: شهد اللّه بأنه...

(٣) أي الواقعة كل واحدة منهن موصولاً حرفياً مؤولاً مع صلته بالمصدر.

(٤) الأخفش الأصغر هو علي بن سليمان البغدادي، تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والأخفش الأصغر هذا يرى أن حذف حرف الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم مقيس في غير «أنْ» و «كي» كما هو مقيس فيها فقد أجاز أن تقول في «بريت بالسكين القلم»: بريت السكين القلم. انظر: التصريح (١/ ٣١٣) مصدر سابق.

(٥) هذا بيان لعلة جواز حذف حرف الجر مع «أنَّ» و «أنْ» و «كي» يريد أن يقول: إنما كان الحذف معهن مقيساً لطولهن بالصلة لأن كل واحدة منهن موصول حرفي يحتاج إلى صلة.

(٦) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ولا دين بها أنا طالبه» لأنه معطوف بالجر على قوله: «أن تكون حبيبة» لأن أصله: «لأن تكون» فالعطف بالجر هنا دال على أن «أن تكون» ما زالت في محل جر وإن حذف الجار ففيه شاهد للخليل والكسائي اللذين يرين أنه ما زال في محل جر.

(٧) جزء من الآية ١٢٧ من سورة النساء، =

والأصل سبق فاعل معنى كـ «مَنْ» من البسنْ من زاركم نسجَ اليمنْ
ويلـزم الأصـل لـمـوجـب عـرا وتركُ ذاك الأصلِ حتما قد يُرَى
وحـذف فَضْـلَـةٍ أجز إن لـم يـضـر ....

(والأصل) في ترتيب المفعولين الذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر **(سبق فاعل معنى)**(١) ومسرح لفظاً تقديراً على غيرهما(٢) **(كـ «مَنْ» من ألبس من زاركم نسج اليمن)** واخترت زيداً القوم، أو «من القوم». **(ويلزم الأصل**(٣) **لموجب عرا)** كما إذا خيف اللبس كأعطيت زيداً عمراً، أو كان الثاني محصوراً كما «أعطيت زيداً إلا درهماً»، أو كان الثاني ظاهراً والأول ضميراً نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾(٤) **(وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى)** كما إذا كان محصوراً كما «أعطيت الدرهم إلا زيداً» أو ظاهراً والثاني ضمير متصل نحو: «الدرهم أعطيته زيداً»، ومتلبساً بضمير الثاني نحو: «أسكنت الدار بانيها».

(وحذف فضلة أجز) لبعض أسباب النيابة(٥) **(إن لم يضر)** حذفها كما هو

= واعلم أولاً أن «رغب» على قسمين: «رغب فيه» و «رغب عنه» والغرض هنا هو الإجمال ليرتدع من رغب عن نكاحهن لفقرهن وقبحهن ومن رغب في نكاحهن لمالهن وجمالهن وقد مرّ بك الفرق بين اللبس والإجمال وأن الأول مردود والثاني مقبول.

(١) المراد بالفاعل في المعنى المعطى له مثلاً والمراد بالمفعول في المعنى المعطى أي الشيء الذي أعطي وهذا من قولك أعطيت زيداً درهماً فـ «زيد» مفعول أول ولكنه فاعل في المعنى بالنسبة للمفعول الثاني.

(٢) المراد بالمسرح لفظاً وتقديراً: المفعول الأول من قولك: اخترت زيداً القوم والمراد بالمسرح لفظاً فقط المفعول الثاني لأنه ليس مسرحاً من حرف الجر في التقدير إذ الأصل: اخترت زيداً من القوم.

(٣) أي تقديم الفاعل في المعنى.

(٤) الآية ١ من سورة الكوثر.

(٥) المراد بها أسباب حذف الفاعل وجعل النائب مكانه وقد تقدمت في أول باب النائب عن الفاعل.

.... كحذف ما سيق جواباً أو حصر

الأصل لغرض لفظي كتناسب الفواصل نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝٣﴾(١)، ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَن يَخْشَى ۝٣﴾(٢)، أو معنوي كاحتقاره نحو: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾(٣)، أي الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «ما رأيت منه ولا رأى مني» أي العورة(٤)، أو الاختصار نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾(٥)، وإلاّ فلا **(كحذف ما سيق جوابا**(٦) **أو حصر)** أو حذف عامله نحو: ضربت زيداً جواباً لمن قال: من ضربت؟، وما ضربت إلا زيداً(٧)، وإياك والأسد، ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾(٨).

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الضحى. والأصل: «وما قلاك» لكن حذف المفعول به هنا لتناسب الفاصلة مع بقية الفواصل.

(٢) الآية ٣ من سورة طه، والأصل: «إلّا تذكرة لمن يخشى ربه أو يخشى اللَّه، أو عاقبة سوء عمله مثلاً.

(٣) جزء من الآية ٢١ من سورة المجادلة.

(٤) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وقد رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة. باب النهي أن يرى عورة أخيه ٦٥٤، وكتاب: النكاح ـ باب الستر عند الجماع ١٩١٢ وأحمد في المسند ـ باقي مسند الأنصار ٨/ ٢٣٢، والترمذي في الشمائل ـ كما عزاه إليه المزي في تحفة الأشراف، لكن هؤلاء كلهم رووه بغير لفظ النحاة بل بلفظ: ما رأيت فرج رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، ولا شك أن هذه الرواية لا شاهد فيها لأن المفعول مذكور لم يحذف، وللفائدة فالحديث ضعيف نص على ذلك الألباني رحمه اللَّه في الإرواء.

(٥) جزء من الآية ٢٤ من سورة البقرة. والأصل: فإن لم تفعلوا الإتيان بسورة من مثله ولن تستطيعوا الإتيان بها.

(٦) يعني أن الفضلة إذا سيقت جواباً لسؤال فلا يجوز حذفها فلا يمكنك أن تحذف «زيداً» وهو فضلة أقول: لا يمكنك أن تحذفه من قولك: ضربت زيداً إذا كان ذلك جواباً لمن سألك من ضربت؟

(٧) لا يمكن حذف «زيداً» هنا لأنها محصورة.

(٨) جزء من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

ويحذف النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا وقَدْ يكونُ حذفُه ملتَزَمَا

(بأنْ يكونَ حاضراً...... ....)

(ويحذف الناصبها) أي الفضلة **(إن علما)** لدليل حالي أو مقالي **(وقد يكون حذفه ملتزما)** كأن يكون في مثل نحو: «الكلابَ على البقر» (١)، و «كلِيْهما وتمرا» (٢) و «هذا ولا زَعَمَاتِك» (٣) أو شبهه في كثرة الاستعمال (٤) كـ «حسبك خيراً لك» (٥)، و «وراءَك أوسع لك» (٦)، ومنه ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (٧)، وقوله:

ديارَ ميةَ إذ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يُرَى مثلَها عُرْبٌ ولا عَجَمُ (٨)

(بأن يكون) (٩) العامل **(حاضراً)** معناه كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا:

---

(١) هذا مثل يضرب في الابتعاد عن الناس خيرِهم وشرِّهم، وقيل معناه: انتهز الفرصة إن أمكنتك، وأصله: أرسل كلاب الصيد على بقر الوحش فتوسعوا فيه فقالوا: الكلاب على البقر، فحذف العامل في الفضلة وحذفه هنا واجب لأنه في مثل والأمثال لا تغير. انظر: الأشموني مع الصبان (١/ ٩٤) مصدر سابق.

(٢) أصل هذا المثل أن أعرابياً نزل ضيفاً عند رجل فعرض عليه القرى لبناً أو لحماً فقال له: كليهما وتمراً أي ناولني كليهما وأعطني تمراً.

(٣) أي خذ هذا ولا ترتكب زعماتك.

(٤) الفرق بين المثل وشبهه: أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية. وشبهه المثل مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطي حكمه في عدم التغيير. أفاده الصبان ناقلاً عن الدنوشري. الأشموني مع الصبان (١/ ٩٤) مصدر سابق.

(٥) أي أصنع خيراً لك.

(٦) أي أرجع وراءك تجد أوسع لك.

(٧) أي انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم وهذا جزء من الآية.

(٨) هذا البيت لغيلان ذي الرُّمة، والشاهد منه: «ديار مية» فقد حذف الفعل العامل في: «ديار» وتقديره: أذكر وإنما حذف لكثرة الاستعمال وحذفه واجب. انظر: المساعد (١/ ٤٤٢) مصدر سابق.

(٩) بيت ابن بون هذا وبيته الذي بعده أتى بهما تفصيلاً لما أجمله ابن مالك في شطر =

(.............. والـوعـد بِـهْ   أَوْ بِـالـسُّـؤال عَـنْـهُ أو بِـسَـبَـبِـه)

(أَوْ طَـلَـبٍ أو رَدِّ مَـنْ قَـدْ أَمـرا   بِـنَـفْـيِـه...............)

«خيراً» أي أذكر، ومقارنه كقولك لمن تأهب للحج: «مكةَ؟» أي تريد: ولمواجه الهلال إذا كبر: «الهلالَ» أي رأيت؟، و«القرطاسَ» لمن سدَّدَ سهما، **(والوعد به)** نحو: «زيداً» لمن قال سأطعم. أي أطعم، **(أو بالسؤال)** بلفظه نحو: «زيداً لمن قال: هل رأيت أحداً؟، أو بمعناه نحو: «وِجَاذ»، لمن قال: أفي موضع كذا وَجْذٌ؟[١]، أو عن متعلقه نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[٢] أي أنزل، **(عنه أو بسببه)** كقوله:

إذا تغنَّى الحمامُ الوُرْقُ هيجني   وإن تسلَّيتُ عنها أُمَّ عَمَّار[٣]

(أو طلب) «اللّهم ذئباً وضبعاً فيها»[٤] **(أو رد من قد أمرا بنفيه)**[٥] «من

= بيته هذا أعني قوله: «ويحذف الناصبها إن علما» فما ورد في بيتي ابن بون تفصيل لما ورد في الشطر الأول من بيت ابن مالك دون ما ورد في الشطر الثاني فتنبه. راجع التسهيل مع المساعد (١/٤٣٩) فما بعدها.

(١) «الوَجْذ» النقرة في الجبل تمسك الماء، والحوض، جمعه: «وِجْذَانٌ» و «وِجَاذٌ» بكسرهما ومكانٌ وَجِذٌ: كثيرها. القاموس، مادة: وجذ. وإنما كان بالمعنى هنا لأن السؤال بلفظ: «وَجْذٍ» والجواب بلفظ: «وِجاذ» فالأول مفرد والثاني جمع.

(٢) جزء من الآية ٣٠ من سورة النمل.

(٣) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: حذف الفعل الناصب للمفعول والاستغناء عنه بسببه، والفعل المحذوف: «ذكرت» والمفعول «أُمَّ عَمَّار» وسبب ذكرت الذي أغنى عنها هو قوله: «هيجني» لأن التهيج سبب للذكرى.

(٤) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الزمخشري مرتين، الأولى: برقم ١١٤٥، والثانية: برقم ١٤٦٩، والعامل المحذوف هنا تقديره: أجمع أي أجمع ذئباً وضبعاً فيها أي الغنم، قيل: هو دعاء عليها ليفسدا فيها، وقيل: بل دعاء لها لأنهما إذا اجتمعا تمانعا فتسلم الغنم. انظر: المستصفى في الأمثال للزمخشري (١/١٧٢ و ٣٤٢) مصدر سابق.

(٥) أي العامل وذلك في قوله: لا تضرب أحداً فهو أمر بنفي العامل.

(.......... أو غـيـرِه أو خـبـرا)
(وجُعِلَ المنصوبُ في الأصل خَبَرْ أَوْ مُبْتَدأً فحذفُ غيرِهِ اسْتَقَرْ)
(وما كأعْوَرَ وذَا نابِ نُصِبْ بعاملٍ تَلَفُّظ بِه اجْتُنِبْ)

أساء؟»[(١)] لمن قال: لا تضرب أحداً. **(أو غيره)** نحو: «لا بل زيداً» لمن قال: اضرب عمراً **(أو خبراً)** بهما نحو: «لا بل زيداً» لمن قال: ما ضربت أحداً، و «لا بل خالداً» لمن قال: ضربت عمراً. **(وجعل المنصوب في الأصل)** في المثل وشبهه **(خبراً ومبتدأ فحذف غيره استقر)** نحو: «الكلابُ على البقر»[(٢)]، و ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[(٣)]، و «كلاهما[(٤)] وتمرُ»، و«ديارُ مية»[(٥)].

(وما كأعور وذا ناب)[(٦)] من أسماء الأعيان والصفات كـ «تربا وجندلا»[(٧)]، و «فاها لفيك»[(٨)] **(نصب بعامل تلفظ به اجتنب)** مفعولاً به على الأصح[(٩)].

---

(١) أي اضرب من أساء.
(٢) إذا كان المحذوف المبتدأ فالتقدير: أمرِي الكلابُ على البقر، وإذا كان المحذوف الخبرَ فالتقدير: الكلابُ مرسلةٌ على البقر.
(٣) جزء من الآية ١٧١ من سورة النساء، والتقدير: ذلك خير.
(٤) تقدم الكلام عليه والشاهد منه هنا على رواية: «كلاهما» بالرفع على أنها مبتدأ والخبر: «لِي».
(٥) هذا جزء من بيت غيلان المتقدم، والتقدير هنا ـ على رواية الرفع ـ: تلك ديار مية، أو هذه ديار مية.
(٦) أول من قال هذا اللفظ: رجل من بني أسد غزى قومهُ بني عامر فوضع بنو عامر في طريقهم جملاً أعور ذا ناب ليتشأموا به فتسهل هزيمتهم، فرآه أحد بني أسد فقال لقومه: أأعور وذا ناب فكأنه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب. انظر: المساعد (١/ ٤٨٠) مصدر سابق.
(٧) أي ألزمك اللّه ترباً وجندلاً. نفس المصدر ونفس الصفحة.
(٨) الضمير في «فاها» عائد على الداهية، والتقدير: ألم اللّه فاها لفيك أو جعل فاها لفيك.
(٩) اعلم أن هنا أمرين يجب التنبه لهما: **الأول**: أن ابن بون جعل المنصوب مفعولاً به =

(وألْزِمْ الفعلَ المعدَّى إنْ وُجِدْ مُضَمَّنَ اللَّازِمِ والعكسُ يَرِدْ)

(وألزم الفعل المعدى إن وجد مضمن اللازم) نحو: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[١] أي بارك، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[٢] أي يخرجون **(والعكس يرد)**[٣] نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[٤] أي تنووا، وفي قياس التضمين خلاف[٥]، وهو: إشراب لفظٍ معنى آخرَ وإعطاؤه حكمَه، وشرطه أن يجتمعا في معنًى.

= سواء كان اسماً نحو: ترباً وجندلاً أو صفة نحو: عائذاً بك، وابن مالك يرى أن الأصح أن الأسماء مفعولات والصفات أحوال وقد نص على هذا في التسهيل وفي شرح الكافية ونص عبارة التسهيل: (والأصح كون الأسماء مفعولات والصفات أحوال). وقد قال في الكافية:

وناب غيرُ مصدر عن مصدر يجيء منصوباً بفعل مضمر
كقولهم: «تُرباً لَهُ وجندلاً» و «عائذاً بالله من كل بلا»

وقال في شرحها: (ولا حاجة إلى أن يؤول بمصدر بل يجعل الجامد مفعولاً به نحو: ترباً وجندلاً، والمشتق حالاً نحو: عائذاً بك). انظر: التسهيل مع المساعد (١/ ٤٧٩) فما بعدها، والكافية مع شرحها (٢/ ٦٦٨) مصدر سابق.

الأمر الثاني: أن ابن بون تكلم على هذه الألفاظ هنا هذا الباب: باب تعد الفعل ولزومه، وابن مالك تكلم عليها في التسهيل والكافية في باب المفعول المطلق ولعل الحامل لابن بون على سحبها إلى هذا الباب هو ما صرح به من أن الأصح أنها مفعولات فناسبت هذا الباب دون باب المصدر.

(١) جزء من الآية ١٥ من سورة الأحقاف، و«أصلحْ» يتعدى بنفسه إلّا أنه ضُمِّن هنا معنى فعلٍ آخر قدره ابن بون بـ «بارك» وقدره ابن عقيل بـ «الطف»، انظر: المساعد (١/ ٤٤٤) مصدر سابق.

(٢) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور.

(٣) يعني أن الفعل المعدى قد يتحول إلى اللزوم إذا ضمن معنى فعل لازم وأن الفعل اللازم قد يتحول هو الآخر إلى التعدية إن ضمن معنى فعل متعد.

(٤) جزء من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة.

(٥) قال ابن عقيل: وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف فيصير يتعدى بنفسه ومنه: «ولا تعزموا عقدة النكاح»، أي: ولا تعقدوا وهو كثير. ومن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال، والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعاً من العرب. المساعد (١/ ٤٤٤) مصدر سابق.

(وَعَدِّ إِنْ ضُمِّنَ مَعْنَى الغَلَبَة ثُلَاثِيّاً وذَا انْضِمَامٍ أَجْلِبَهْ)
(ونَقَلُوا اللَّازِمَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالهَمْزَة...........

(وَعدِ إن ضُمِّن معنى الغلبة[(١)] **ثلاثيا)** لازماً قياساً **(وذا انضمام)** العين في المضارع وانفتاحها في الماضي لفظاً وتقديراً، قال:

إنَّ الفرزدق صخرة ململمة طالت فليس تنالُها الأوْعَالا[(٢)]

ونحو كرمته **(أجلبه. ونقلوا اللازم)** إلى مفعول واحد **(والمعدى لواحد)** لآخر به **(بالهمز)**[(٣)] قياساً على الأصح إن كانا ثلاثيين.

---

(١) يعني أن الثلاثي اللازم إذا ضمن معنى الغلبة ـ وهو ما يعبر عنه أحياناً ببذ الفخر ـ فإنه ينتقل من اللزوم إلى التعدي ـ قياساً ـ بسبب هذا التضمين، وأشار بقوله: «وذا انضمام أجلبه.. إلخ» إلى أن هذا الثلاثي المضمن يجلب إليه الفتح في الماضي وإن كان ماضيه مضموماً أو مكسوراً قبل التضمين، كما يجلب إليه الضم في المضارع لأن بذا الفخر جالب لضم العين فيه ومثال ما جلب له الفتح في الماضي لفظاً والضم في المضارع لفظاً مما هو معدّى لتضمين معنى الغلبة أقول: مثاله: كرَمت زيداً أكرُمُه إذا غلبته في الكرم فقد ضمنت «كرم» معنى «غلب» فجلب لها الفتح في الماضي وكانت قبل التضمين مضمومة العين، ومثال ما جلب له فتح العين تقديراً البيت الذي يأتي لاحقاً، راجع الأشموني مع الصبان (٢/ ٩٧) مصدر سابق.

(٢) الذي يغلب على ظني أنه للفردق في فخره على جرير، أو للأخطل في مؤازرته للفرزدق، ولم يتسن لي العثور على مصدره. والشاهد منه: «طالت فليس تنالها الأوعالا» فقد ضمنت «طالت» معنى «غلبت» فلذلك نقلت من اللزوم إلى التعدي فنصبت «الأوعالا» مفعولاً به.

(٣) يعني أن همز النقل هذا إذا دخل على فعل لازم نقله إلى التعدي إلى واحد وإذا دخل على متعدٍ إلى واحد نقله إلى التعدي إلى اثنين، وقد اختلف في مسألة النقل هذه هل هي مما يقاس أم يقتصر فيها على السماع أم تقاس في اللازم دون التعدي أم تقاس في اللازم وفي المتعدي إلى واحد دون المتعدي إلى اثنين، والأخير هو الظاهر من عبارة ابن بون وهو الذي نص عليه ابن مالك في التسهيل حيث قال: (تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة النقل فيزداد مفعولاً إن كان متعدياً، ويصير متعدياً إن كان لازماً) التسهيل مع المساعد (١/ ٤٤٥) مصدر سابق وإلى الخلاف في المسألة أشار عبد الودود بقوله:

. . . . نحو: مَدَّا)
(تضعيفُكَ العينَ من الهمزِ بَدَلْ ... مَا لَمْ تَكُنْ هَمْزاً وفي ذِي الحلقِ قَلْ)
(وعَدِّيْن مُماثِلاً لاسْتَفْعَلَا ... ذا طلَبٍ أو نَسَبٍ كاسْتَسْهَلَا)

(نحو «مدا»)[١] نحو: «أمددت زيداً الثَّوبَ، وأَجْدَدْتُه في السير[٢]».

(تضعيفك العين من الهمز بدل) بشرطه[٣] كأنزل ونَزَّل وأفهمته الحديث وفهَّمته إياه قياساً عند غير سيبويه وفي اتحاد المعنى واختلافه بأن التضعيف يدل على التكرار، والهمز يدل على الدفعة خلاف[٤]، (وما لم تكن) العين (همزا) كـ «أَنْأَيْتُهُ»[٥] و «أَثْأَيْتُه»[٦]، (وفي ذي الحلق قل) كـ «قعّدته» و «ذهَّبتُه» و «دخّلته». (وعدين مماثلاً لاستفعلا) إلى واحد إن كان لازماً وإلى اثنين إن كان متعدياً (ذا طلب أو نسب كاستسهلا) الأمرَ، و «استكتبت زيدا الكتابَ»

= أقوال تعديتك الثلاثي ... بالهمز واحد مع الثلاث
يقاسُ أولاً مطلقاً وأسنِد ... هذين للأخفش والمبرد
و«عمرو» الظاهر من تعبيره ... يقاس في اللازم دون غيره
ولأبي عمرو يقاس مسجلاً ... إلا «علمته» ونحوه فلا

(١) أصله: مَدَّ زيد الثوبَ، بالتعدية إلى واحد فلما دخل الهمزة عدي إلى اثنين.
(٢) أصله: جَدَّ زيدٌ في السير، فهو فعل لازم فلما دخلت الهمزة عليه عدي بها إلى واحد.
(٣) وهو أن يكون ثلاثياً.
(٤) «خلاف» مبتدأ، وخبره: «وفي اتحاد المعنى. . . إلخ» والمعنى أن النحاة اختلفوا في «فعَّل» و «أفعَل» من نحو «أَنْزل» و «نَزَّل» هل هما متحدا المعنى أو مختلفان بأن نحو: «نزَّل» يدل على التكرار، و «أَنْزَل» يدل على الدفعة، وباختلاف المعنى قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما محتجين بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ وقوله أيضاً: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ أي شيئاً بعد شيء على مهل، والصحيح القول باتحاد المعنى لقول اللّه جَلَّ وعلا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ وقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ فهاتان الآيتان استعمل فيهما المضعف فيما نُزِّل على مهل في الثانية وما نزل دفعة واحدة في الأولى والصفة واحدة وهي «فعَّل».
(٥) أي أبعدته.
(٦) هذا اللفظ غير واضح في النسخ التي رجعت إليها فهو في بعضها هكذا: «أشئيْته» =

(وغَـيِّـرَنَّ الـعـيـنَ لامـاً ضَـعِّـفِ   مُـعَـديـاً وفـي كـجـالَـسَ يَـفِـي)

و «استغفرت اللَّهَ الذنبَ» و «استحسنت العدْلَ» و «استقبحت الظلمَ».

(وغيرن العين لا ما ضعف معديا) بهما[١] سماعاً نحو «كسوته الثوبَ» و «شَتَرَ اللَّه عينَه»، و «صَعَرَ خَدَّه» **(وفي)** ذي المفاعلة **(كجالس)**، وساير، قال:

إذا سَـايـرَتْ أسـمـاءُ يـومـاً ظعـيـنـةً   فـأسـمـاءُ مـن تـلـك الـظعـيـنـةِ أَمْلَحُ[٢]

(يفي) التعدي بألف المفاعلة.

= وفي بعضها «أشننته» والذي يظهر لي أن كلا اللفظين خطأ إذ لم أعثر للأول على معنى مناسب وإن كانت عينه حلقية، وأما الثاني فليستعينه حلقية بل الحلقي لامه، واللفظ الصحيح ـ إن شاء اللَّه ـ هو اللفظ الذي أثبت هنا وهو الذي مثل به ابن عقيل في المساعد ونص عبارته: (وأَتْأَيتُ الخرز: خرمته والثأي الخرم والفتق)، المساعد (١/ ٤٤٧) مصدر سابق.

(١) أي بتغيير العين والتضعيف، فمثال تغيير العين شَتِرَتْ عينُه: انقلب جفنها، فإذا غيرت العين ـ وهي التاء ـ من الكسر إلى الفتح صارت معداة فنقول: شتر اللَّه عينَه، ومثاله أيضاً: كسِي زيد الثوبَ، بكسر العين من «كسي» ـ وهي السين ـ فهي الآن معداة إلى مفعول واحد فإذا فتحت السين منها صارت معداة إلى اثنين فتقول: كسوت زيدا الثوبَ، ومثال التعدية بالتضعيف ـ وهو أن تكرر اللام ـ صَعَر خدُّه: مال كبرا فتقول: صَعْرَرْتُه: أملته، هكذا ظهر لي أنه المراد هنا، والذي في القاموس والتاج أن «صعر» تأتي كـ «فرح» بمعنى: مال، وفيهما «صعررته فتصعْرَرَ استدار». انظر: القاموس مع تاج العروس، مادة: صعر، ولم أعثر على صعررته بمعنى أملته فتأمل.

(٢) هذا البيت لجرير. انظر: التصريح (٢/ ١٠٣) مصدر سابق، وديوان جرير ص ٨٣٥ مصدر سابق، والشاهد منه: أن ألف المفاعلة تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، لأن أصل الفعل ـ وهو سار ـ لازم فلما جيء بألف المفاعلة عدي.

تنبيـه:

هذه المعديات الأربعة التي ذكرها ابن بون هنا من قوله:

وعـديـن مـمـثـالا لاسـتـفـعـلا   .... إلخ البيتين

مما زاده هو ممَّا ليس في التسهيل، والذي يفهم من كلام ابن عقيل أن التعدية بها ضعيفة. انظر: المساعد (١/ ٤٤٧) مصدر سابق.

التنازع في العمل

إن عاملانِ اقْتَضَيَا في اسمٍ

(التنازع في العمل) وسماه الكوفيون باب الإعمال[١] **(إن عاملان)** متفقان[٢] أو مختلفان لغير توكيد[٣] فأكثر[٤] من الفعل المتصرف أو شبهه.

(اقتضيا في اسم) أو أكثر[٥] غير سببي مرفوع[٦]، مطلوب لكل منهما من

---

(١) وهذا نظراً إلى المآل لأنَّ الأمر سيؤول إلى أن يكون أحد العاملين عاملاً في الاسم الظاهر والآخر عامل في ضميره، وعبارة «التنازع» نظر فيها إلى الأصل لأن كلا من العاملين يطلب العمل في الاسم فهما يتنازعانه.

(٢) قد يكون العاملان المتفقان فعلين نحو: (آتوني أفرغ عليه قطرا) فكل من «آتوني» و «أفرغ» يريد «قطرا» على أنه مفعول به، وقد يكونان اسمين نحو: عُهدت مغيثاً مُغْنِياً من أجرته، فلم أتخذ إلّا فناءك موئلاً. فقد تنازع كل من «مغيثاً» و «مغنياً» وهما اسما فاعلين ـ أقول: تنازعا في «مَنْ» كل منهما تريدها مفعولا.

ويرى بعضهم أن العاملين قد يكونان حرفين نحو: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) فقد تنازع كل من «إنْ» الجازمة و «لم» الجازمة في «تفعلوا» هكذا قال هذا البعض ويرد عليه بأن العالمين مختلفان معنى لأن «لم» للنفي و «إنْ» للشرط ولبعضهم:

تنازعُ الحرفين قد يستعملُ ... عن بعضهم نحو: فإن لم تفعلوا

وَردَّ ذا بعدم اتِّحادِ ... معنيهما وذا اعتراض بادي

(٣) بخلاف قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاةُ ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقونَ احبس احبسِ

فـ «أتاك» الثانية: توكيد للأولى وليستا متنازعين في «اللاحقون» إذ لو كان هذا من باب التنازع لأعطيت إحداهما الضمير فقيل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك.

(٤) ولو كانت العوامل أكثر من ثلاثة هذا ظاهره وبه عبر الأشموني وهو ظاهر عبارة التسهيل حيث قال: باب تنازع العاملين فصاعداً. انظر: التسهيل مع المساعد (١/ ٤٤٨)، والأشموني معمل الصبان (٢/ ٩٧) مصدر سابق. ويرى ابن عصفور جواز كون العوامل في التنازع أربعة فأكثر ولم يوجد أكثر من ثلاثة. انظر: المساعد (١/ ٤٤٨) ولبعضهم:

كذا تنازع العوامل فلا ... تعدو ثلاثا وبها قد نقلا

(٥) يعني أن المتنازع فيه قد يكون أكثر من واحد.

(٦) المراد بالسببي ـ هنا ـ المضاف إلى ضمير الاسم المتقدم في نحو قولك: زيد قام =

. . . . عَمَلْ ... قبلَ فلِلواحد منهما العملْ

والثاني أَوْلَى عند أهْلِ البصرة ... واختار عكسا غيرَهم ذا أَسْرَهْ

وأَعْمِلِ المهملَ في ضمير ما ... تنازعاه والتزم ما التزما

حيث المعنى[١]. **(عمل)**[٢] حال كونه **(قبل**[٣] **فللواحد منهما العمل)** لا لهما معا خلافاً للفراء في نحو: «قام وقعد زيدٌ».

(والثاني) منهما **(أولى)** من الأول **(عند أهل البصرة)** لقربه **(واختار عكسا)** ذلك لسبق الأول **(غيرهم ذا أسره)** أي قوة وعن ابن العلج أنهما يستويان لأن لكل منهما مرجحاً[٤] **(وأعمل المهمل)** منهما **(في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما)**

= وقعد أبوه، فليس «قام» وقعد متنازعين في «أبوه» لأنك إن أعملت الثاني ـ وهو قعد ـ في الاسم الظاهر ـ وهو أبوه ـ خلا الأول من ضمير المبتدأ، وإن أعملت الأول خلا الثاني منه فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ، فإن سمع مثله حمل على أن السَببِيَّ ـ وهو أبوه ـ مبتدأ مخبر عنه بالعاملين السابقين، والجملة خبر عن الأول كما في قول كثير:

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفَّى غريمَه ... وعزةُ ممطول معنًّى غريمُها

فـ «غريمها»: مبتدأ مخبر عنه بـ «ممطول» و«معنى» المتقدمان عليه وليس تنازعاً بينهما. والاحتراز بالسببي المرفوع عن السببي المنصوب فيمكن التنازع فيه لأنه لا يضمر بل يحذف نحو: زيدٌ أُكرِمُ وأُفَضِّلُ أباه. المساعد (١/ ٤٥١ـ ٤٥٢).

(١) فلا تنازع في قول امرىء القيس: كفاني ولم أطلب قليل من المال فأطلب مفعوله محذوف تقديره: المجد بدليل البيت الذي بعده وهو:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

(٢) لفظ عمل مفعول به لا (اقتضيا) وهو جار على وقف ربيعة الذين يقفون على المنصوب المنون وقفهم على المرفوع والمجرور.

(٣) أي حال كون العاملين المتنازعين واقعين قبل المعمول المتنازع فيه فلا تنازع حيث تقدم المعمول على العاملين نحو: (بالمؤمنين رؤوف رحيم) فـ «بالمؤمنين» متعلق بالعامل الأول الذي هو «رؤوف» دون العامل الثاني الذي هو «رحيم» وكذلك لا تنازع حيث توسط المعمول المتنازع فيه بين العاملين خلافاً للفارسي.

(٤) فمرجح الأول سبقه ومرجح الثاني قربه من العامل.

كيحسنانِ ويُسيءُ ابناكا   وقد بَغَى واعتديَا عَبْداكَا

من مطابقته وامتناع حذفه، وتأخيره إن كان عمدة(١) سواء كان المهمل هو الأول على الأصح (كيحسنان ويسيء إبناكا) وقوله:

جَفَونِي ولم أجفُ الأخلاَّ انني   لغيرِ جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ(٢)

وقوله: هو ينني وهويت الغانياتِ إلى   أن شِبْتُ فانصرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي(٣)

وأما غير العمدة فيجوز حذفه عاملاً فيه الثاني خلافاً لمن خصه بالضرورة كقوله:

بعكاظَ يُعْشِي الناظرينَ   إذا هُمُ لمحوا شعَاعُهْ(٤)

وقوله: يرنوا إليَّ وأرنوا من أصادفه   في النائبات فأُرْضيه ويُرْضيني(٥)

---

(١) أي وجوب تأخيره إن كان عمدة.

(٢) هذا البيت لم أعثر له على قائل، وقال عنه العيني: (أنشده الفراء وغيره ولم يعزوه إلى أحد) العيني (٣/ ١٤) مصدر سابق. والشاهد منه: إعْمال الثاني من العاملين المتنازعين في الاسم الظاهر وإعمال الأول منهما في الضمير، والعامل الأول جفوني» والضمير واو الجمع والعامل الثاني «لم أجف» والاسم الظاهر «الأخلاء». وفي هذا شاهد للبصريين، ورد على الكوفيين فقد أعمل العامل الثاني في الاسم الظاهر وجيء مع العامل الأول بضمير الاسم والكوفيين يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب فيوجبون تجرد العامل الأول من الضمير.

(٣) أورده العيني (٣/ ٣١) مصدر سابق ولم يعزه لأحد، والشاهد منه: «هوينني وهويت الغانيات» حيث جيء مع العامل الأول من المتنازعين بضمير المعمول المتنازع فيه، والعامل الأول «هوينني»، والضمير: نون النسوة، والعامل الثاني «هويت» والاسم الظاهر «الغانيات» وقد نصبه العامل الثاني على أنه مفعول به بينما أعطي العامل الأول الضميرَ فاعلاً له، ففي هذا رد على الكوفيين في منعهم المجيء مع العامل الأول المهمل بالضمير.

(٤) هذا البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى اللّه عليه وسلم. انظر: العيني (٣/ ١١) مصدر سابق، والشاهد منه: حذف الضمير الذي عمل فيه الثاني من العاملين المتنازعين والعامل الثاني «لمحوا» فالأصل: لمحوه، والعامل الأول «يعشي» أي يذهب قوة النظر عندهم، والاسم الظاهر «شعاعه» وهو فاعل «يعشي» وضميره مفعول به لـ «لمحوا».

(٥) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «يرنوا إلى وأرنوا من أصادفه» حيث حذف =

ولا تـجـيء مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْـمِـلَا ... بـمـضـمـرٍ لـغـيـرِ رَفْـعٍ أُوهِـلَا
بـل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبرْ ... وأَخِّـرْنـه إنْ يَـكُـنْ هـو الـخـبـر

(ولا تجيء مع) عامل **(أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أو هلا بل حذفه الزم)** على الأصح[(١)] **(إن يكن غير خبر)** ولا مبتدأ في الأصل، ولا متلبساً بغيره، وأما قوله:

إذا كنت تُرضيه ويرضيك صاحبٌ ... جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود[(٢)]

فضرورة.

(وأخرنه إن يكن هو الخبر) وجوباً على الأصح أو المبتدأ في الأصل أو المتلبس بغيره نحو: «كنت وكان زيدٌ صديقاً إياه» وظننت عدواً وظنَّني زيد إياه صديقاً»، ونحو: «استعنت واستعان على زيد به».

= الضمير من العامل الثاني وهو «أرنو» فالأصل أرنوا إليه، والعامل الأول «يرنو» وقد عمل في الاسم الظاهر وهو «مَنْ».

(١) يعني أنك إذا أعملت العامل الثاني من المتنازعين في الاسم الظاهر وأعطيت الضمير للعامل الأول فإن كان هذا الضمير غير ضمير رفع فالأصح أنه لا يأتي به مع العامل بل يحذف إن كان غير مبتدأ أو خبر في الأصل أو متلبساً بغيره، ويؤخر إن كان واحد من الثلاثة هذا مراد الشيخين: ابن مالك وابن بون هنا، وقد تبعا في ذلك أكثر النحاة ولابن مالك في غير الخلاصة رأي آخر وهو أن الحذف أولى وليس بواجب ونص عبارته: (ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى إضماره متقدماً، ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب «ظن»). التسهيل مع المساعد (١/٤٥٦) مصدر سابق، ولبعضهم:

وقـال ذو الـتـسـهـيـل فـي الـتـسـهـيـل ... الـحـذف أولـى فـافـهـمـن مـقـولـي

(٢) لم أعثر له على قائل، وممن أورده وصرَّح بعدم العثور على قائله الشيخ محيي الدين في عدة السالك (٢/٢٠٣) مصدر سابق، والشنقيطي في الدرر (٢/١٤٤) مصدر سابق، والشاهد منه: «إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ» حيث جيء مع العامل الأول المهمل بضمير غيرِ ضمير رفع والعامل الأول: «تُرضيه»، والضمير: الهاء وهي مفعول به، والعامل الثاني: يُرضيك وقد أعمل في الاسم الظاهر وهو: «صاحب» وقد حمل الجمهور البيت على الضرورة وهو شاهد لما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل.

وأظـهـرْ إنْ يَـكُـنْ ضـمـيـرٌ خـبـرا　　لـغـيـرِ مـا يـطـابِـقُ الـمـفـسِّـرَا

نـحـو: أَظُـنَّ ويـظـنـانِـي أَخَـا　　زيـداً وعـمـراً أخـويـن فـي الـرخـا

(واحـكُـمْ إذا تـنـازعـت أكـثـرُ مِـن　　اثـنـيـن بـالَّـذِي لـلاثـنـيـن زُكِـنْ)

(وأظهر أن يكن ضمير خبرا) وجوباً على الأصح (لغير ما يطابق المفسرا) في الإفراد والتذكير وفروعهما **(نحو: أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا)**[١]. ابن هشام: الذي يظهر فساد دعوى التنازع في الأخوين لأن يظناني لا يطلبه لكونه مثنى، والمفعول مفرد[٢].

(واحكم إذا تنازعت) عواملُ **(أكثر من اثنين بالذي للاثنين زكن)**[٣] كقوله:

---

(١) على إعمال الأول فـ «زيداً وعمراً» مفعول أول، و «أخوين» مفعول ثاني. فالأصل: أظن زيد وعمراً أخوين ويظنني زيد وعمرو أخوين، فـ «أظن» عملت في المعمولين فبقيت «يظنني» تريد فاعلاً من «زيد وعمرو» ومفعولاً ثانياً من «أخوين» لأن مفعولها الأول: الياء فأعطيت ضمير «زيد وعمرو» فاعلاً فقيل «يظناني» وأردنا أن نعطيها مفعولها الثاني من «أخوين» فأخذناه ضمير مثنى مراعاة لمفسره فخالف المخبر عنه في الأصل وهو الياء فعدلنا إلى إفراده فخالف المفسر فأظهرناه مفرداً مراعاة للمخبر عنه في الأصل ولم ننظر إلى «أخوين» لأن «أخا اسم ظاهر لا يحتاج إلى مفسر وخرجت المسألة حينئذٍ من باب التنازع. راجع الأشموني مع الصبان (٢/١٠٧) مصدر سابق.

(٢) هذا نص كلام ابن هشام في التوضيح. انظر: التوضيح مع التصريح (١/٣٢٣) مصدر سابق، وفي أوضح المسالك مع عدة السالك: (ولم يظهر لي...) وهو خطأ واضح. انظر: أوضح المسالك مع عدة السالك (٢/ ٢٠٥) مصدر سابق.

(٣) أي: عُلِمَ، والمراد أن العوامل إذا كانت ثلاثة ـ مثلاً ـ متنازعة في معمول واحد فإن العمل في هذا الاسم الظاهر يعطي لواحد من العوامل المتنازعة ويعطي كل واحد من العاملين الباقيين ضمير الاسم على ما تقدم فيما إذا كان التنازع بين عاملين من أن الأولى بالعمل في الظاهر آخر عامل عند البصريين أو الأول عند الكوفيين، ومن حذف هذا الضمير إذا كان في محل نصب وليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا متلبساً بغيره وتأخيره إن كان واددأ من الثلاثة. ونص عبارة التسهيل: (ويحكم في تنازع أكثر من عاملين مما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق، وبإعمال الملغي في الضمير، وغير ذلك). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٦١).

(وَجـوِّزَنْ فـي عَـامِـلَـيْ تَـعَـجُّـبِ   تَـنَـازُعـاً وامْـنَـعْ بِـحـصـرٍ تُـصِـبِ)

تَمَنَّتْ وذاكم من سفاهةِ رأيها   أن اهجوَها لما هجتني مُحارِبُ [١]

وقوله: كساك ولم تستكسه فاشكرَنْ له   أخٌ لك يعطيك الجزيلَ وناصرُ [٢]

وقوله صلى اللّه عليه وسلم: «تسبّحون وتحمدون وتكبرون اللّه دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين» [١].

(وجوزن في عاملي تعجب تنازعا) مطلقاً [٣] عند المبرد وبشرط إعمال الثاني عند ابن مالك [٤] **(وامنع)** على الأصح **(بحصر [٥] تصب)** الصوابَ لئلا يلزم إخلاءُ العاملِ الملغى من الإيجاب [٦]، وإعادة ضمير على حاضر في نحو: «مَا قام

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: تنازع العوامل الثلاثة في معمول واحد والعوامل هي: «تمنت» و «أهجحوها» و «هجتني» وقد أعطي الاسم الظاهر ـ وهو محارب ـ للعامل الأخير وهو «هجتني» وأعطي الضمير للأول فرفعه فاعلاً مستتراً وللثاني فنصبه مفعولاً.

(٢) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي. انظر: التصريح (١/٣١٦) مصدر سابق، وديوان أبي الأسود ص ٨٥ مصدر سابق. والشاهد منه: تنازع ثلاثة عوامل في معمول واحد والعوامل هي: «كساك» و «تستكسه» و «اشكرن له» والاسم الظاهر: «أخ» وقد أعمل فيه العامل الأول فرفعه فاعلاً وأعطي الثاني ضميره فنصبه مفعولاً كما أعطيه الثالث فتعدى إليه باللام «له».

(٣) أي: سواء كان العامل الأول أم الثاني فتقول: ما أحسن وأجمل زيداً إذا أعملت الثاني بحذف الضمير من الأول لأنه فضلة وما أحسن وأجمله زيداً إذا أعملت الأول. انظر: المساعد (١/٤٦٣) مصدر سابق.

(٤) علل ابن مالك المنع من التنازع حيث أعمل الأول بأن فيه فصْلاً بين فعل التعجب ومعموله. خبر المساعد (١/٤٦٢) مصدر سابق.

(٥) يعني أن المعمول المحصور بـ «إلا» لا يمكن أن يتنازع فيه.

(٦) لأنك لو قلت: ما قام وقعد إلا زيد، فطبقت قاعدة التنازع وهي أن يعمل أحد العاملين في الاسم الظاهر ويعمل الآخر في ضمير هذا الاسم فأعملت العامل الثاني ـ وهو «قعد» في المثال ـ في «إلّا زيدٌ» وأعطيت الضمير لـ «قام» لزم من ذلك خلو «قام» من الإيجاب لأنك لو قدرت «هو» مع «قام» بدون «إلّا» انعكس المعنى المراد من الإثبات ـ على وجه الحصر ـ إلى النفي فكأن زيداً نفي عنه القيام لأن التقدير: ما قام هو وما قعد إلا زيد ولا يخفى ما فيه. راجع الصبان (٢/١٠٨) مصدر سابق.

ولا قعد إلّا أنا»(١)، وما ورد من ذلك فمحمول على الحذف، قال:

مـا ضَـمَّ قـلـبـي وأضْـنَـاهُ وتـيَّـمـه إلّا كـواعـبُ مـن ذُهْـل بـنِ شـيـبـانـا(٢)

وقال:

مَـا جَـادَ رَأْيـاً ولَا أجـدى مُـحـاوَلـةً إلا امـرؤ لَـمْ يُـضِـعْ دُنْـيـا ولا دِيـنَـا(٣)

(وجوزنه بدون عطف)(٤) كقوله:

---

(١) وجه عود ضمير غائب على حاضر هنا ـ واللّه أعلم ـ هو أنك لو أعملت «قعد» مثلاً فيما بعد «إلا» وهو «أنا» فلا بد أن تعطي ضميره لـ «قام فيكون تقديره: «هو: فكأنك قلت: ما قام هو ولا قعد إلّا أنا»، فـ «هو» ضمير غيبة عائد على حاضر هو «أنا».

(٢) لم أعثر له على قائل والشاهد منه: أن ظاهرة التنازع في المعمول المحصور بـ «إلّا» وقد علمت ما فيه فيؤول بأن ما بعد «إلّا» عمل فيه أحد العوامل وأن فاعل كل من العاملين الباقيين محذوف لدليل، أي: ما هم قلبي شيء ولا أضناه شيء.. إلخ.

(٣) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «ما جاد رأياً ولا أجدى محاولة إلّا امرؤ» فظاهره أن «إلّا امرؤ» تنازع فيها كل من «جاد» و «أجدى» يريدها فاعلاً وهو مؤول بأن الفاعل محذوف من الأول تقديره: أحد أو نحوها.

(٤) يعني أن المتنازعين لا يشترط في تنازعهما في معمول أن يكون الثاني منهما معطوفاً على الأول، وأن من العلماء من اشترط ذلك والحق أنه لا بد أن يكون بينهما نوع ارتباط بواحد من روابط منها:

١ ـ عطف، نحو: قام وقعدا أخواك.

٢ ـ أن يكون الأول منهما عاملاً في الثاني نحو: «كان يقول سفيهنا على اللّه شططاً» فـ «سفيهنا» تنازع فيها العاملان اللذان هما «كان» و «يقول» الأولى تريد اسماً والثانية تريد فاعلاً، والعلاقة بين العاملين المتنازعين هي عمل الأول منهما في الثاني لأن جملة «يقول» خبر عن «كان».

٣ ـ كون الثاني منهما جواباً للأول منهما جوابية الشرط نحو: «آتوني أفرغ عليه قطراً» فقد تنازع كل من «آتوني» و «أفرغ» في معمول واحد هو «قطراً» كل منهما تريده مفعولاً، والعلاقة بين العاملين أن الثاني منهما جاء جواباً للأول جوابية الشرط بدليل جزم عمل الجواب وهو «أفرغ»، أو جوابية السؤال نحو: «يستفتونك قل اللّه يفتيكم في الكلالة» لأن الأصل: يستفتونك في الكلالة قل اللّه يفتيكم في الكلالة» فقد تنازع العاملان. في الكلالة والعلاقة بينهما كون الثاني منهما جواباً للأول جوابية السؤال..=

. . . . وقيلَ أيضاً باشتراطِ العطفِ)

المفعول المطلق

المصدرُ اسمُ ما سوى الزمان مِنْ مدلُولَيْ الفعلِ كأَمْنٍ مِنْ «أَمِنْ»

عهدت مغيثا مغنياً من أجرته فلم أتخذ إلَّا فناءك موئلا[١]

(وقيل أيضاً باشتط العطف) كما مثل به[٢].

(المفعول المطلق) وهو الذي يصدق عليه قولنا مفعولاً صدقا غير مقيد بالجار، من مصدر أو جار مجراه.

(المصدر) ويسمى فعلا، وحدثا، وحدثانا (اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) الوضعيين قال (كأمن) وضَرْبٍ (من أمِنَ) وضَرَبَ.

= ٤/ كونهما معمولي عامل واحد كما في البيت الآتي:

عهدت مغيثاً. . . . . إلخ البيت

أو غير ذلك من أوجه الارتباط. وإلى هذا أشار ابن العادل بقوله:

واشترطوا في المتنازعين ربطاً يحقق اقتران ذين
إما بعطف أو بإعمال الأوّل في الثاني أو هما لعامِل عمل
متحدا، أو للأول التالي سيق جواب نفي أو سؤال
نحو: شدى وأنشد الحبابُ غدتْ بميّ تَذْمُلُ الركاب
يا صاحبي إذا تكون صادقاً معانقاً في صحبتي موافقا
فأرني أقتفين الأثرا وللسؤال قل جهلتا الخبرا
ولَفُّ ذا والنشرُ بالترتيب وعَزْوُه لمغني اللبيبِ

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته» حيث إن «مغيثاً» و «مغنياً» قد تنازعا في «من أجرته» كل منهما تريدها مفعولاً وليسا متعاطفين ففيه شاهد لمن لا يرى اشتراط التعاطف، والحق أنَّ العلاقة بينهما هي كونهما معمولين لعامل واحد فقد نصبا على الحال بعامل هو «عهدت».

(٢) المراد المثال الذي مر وهو: «قام وقعد أخواك» واللَّه أعلم.

بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبْ وكونه أصلا لهذين انتخب
توكيداً أو نوعا يَبينُ أو عَدَدْ كسِرْتُ...............

(بمثله) ولو معنى كـ: «يعجبني إيمانك تصديقاً» خلافاً للجرمي، ويرده قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾(١) **(أو فعل)** تام اتفاقاً، أو ناقص على الأظهر(٢) (أو وصف) غير تفضيلي ولا صفة مشبهة، وأما قوله:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ(٣)

فـ «لؤماً» منصوب بفعل محذوف **(نصب)** على المفعولية المطلقة **(وكونه أصلاً لهذين(٤) انتخب)** لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة(٥).

(توكيداً(٦) أو نوعاً يبين أو عدد كسرت) سيراً، الأبدي ليس بتوكيد لأنه يرفع المجاز(٧)، وأما قوله:

---

(١) جزء من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٢) لعل الصحيح أن المصدر لا ينصب بالعمل الناقص كما نص على ذلك غير واحد وقد تقدم عندك التعقيب على هذا في باب الموصول بقول القائل:

الأظهر المنقول في المصادر في طرة ابن بون غير ظاهر

وراجع الصبان (٢/ ١١٢) مصدر سابق، والخضري (١/ ٨٧) مصدر سابق، والتصريح (١/ ٣٢٥) مصدر سابق.

(٣) هذا البيت ينسب لطرفة بن العبد، وليس في أصل ديوانه وهو في اللسان مادة: «بيض». والشاهد منه: أن ظاهره نصب المصدر باسم التفضيل، واسم التفضيل: «ألأمهم» والمصدر «لؤماً» وهو مؤول بما ذكر ابن بون.

(٤) أي الفعل والوصف.

(٥) يريد أن الدليل على أن المصدر هو الأصل هو أن الفعل يدل ـ وضعاً ـ على شيئين أحدهما المصدر ومن شأن كل فرع أن يحتوي على ما في أصله ويزيد.

(٦) يعني أن المصدر يبين حال كونه توكيداً لعامله أو نوعاً له أو عدداً فهذا بيان لأقسام المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة.

(٧) يعني أن الأَبَّديّ يرى أن المصدر من قولك: ضربت زيداً ضرباً، ليس توكيداً لفظياً لعامله كما يراه ابن مالك وابن العلج وابن جنّي فهو عندهم بمثابة إعادة العامل، أما الأبدي فيرى أنه ليس توكيداً لفظياً لأنه يرفع به المجاز، والتوكيد لا يرفع المجاز. هكذا قال. راجع المساعد (١/ ٤٦٥) مصدر سابق.

.... سيرتين سيرَ ذي رشد

وقد ينوب عنه ما عليه دَلْ كجد كل الجد............

بكى الخَزُّ من رَوْحٍ وأنكر جلدَه وضَجَّ ضجيجاً من جُذَام المطارِفُ[١]

فشاذ.

(سيرتين سير ذي رشد) وسيراً شديداً، أو «السير العهود» **(وقد ينوب)** أي في الانتصاب على المفعولية المطلقة **(عنه ما عليه دل)** من كليته، وبعضيته، ونوعيته، وهيئته، وآلته، وعدده، ووقته، ومشار به إليه و «مَا» و «أيٍّ» الشرطيتين والاستفهاميتين، وملاقيه في الاشتقاق، ومرادفه في المعنى، وضميره.

(كجد كل الجد) وقوله:

---

(١) هذا البيت من أبيات لابنة النعمان بن بشير تقولها في زوجها روح ابن زنباع وقومه جذام وبعده:

وقال الْعَبَاءُ نحن كنا لباسَهم وأكسية كردية وقطائف

والشاهد منه: «وضج ضجيجاً» حيث جيء بالمصدر المؤكد لفعله ولم يرفع المجاز بالتوكيد لأنها تصف هؤلاء القوم بأن الثياب النفيسة ضجت من لبسهم لها ضجيجاً ووصفها بأنها تضج مجاز واضح، وقد حمل الأبدي البيت على أنه شاذ لأن التوكيد عنده يرفع المجاز وهذا لم يرفع المجاز.

وقال ابن عقيل: (وصرحالأبدي بأنه ـ يعني نحو: ضرب ضرباً ـ ليس من التوكيد اللفظي بل مما يعني به البيان، قال لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يتأتى التوكيد في المجاز وقال في:

بكى الخز من روح .... إلخ البيت

إنه نادر لا يقاس عليه. نفس المصدر ونفس الصفحة. قلت: والخلاف في التوكيد هل يرفع به المجاز أم لا خلاف معلوم عند الأصوليين وأهل المعاني كما هو معلوم عند النحاة قال في المراقي:

وهل يفيد التالي للتأييد كالنفي للمجاز بالتوكيد

وبالقول برفعه به قال المازري وبعدم الرفع قال القرافي. راجع نثر الورود على مراقي السعود، تأليف محمد الأمين الشنقيطي تكميل وتحقيق: د. محمد ولد سيد بن الحبيب (١/ ١٣٥) ط. أولى ١٤١٥هـ، دار المنار للنشر والتوزيع.

....

وقد يجمع اللّه الشتيتين بعدما … يظنان كلَّ الظن أنْ لا تلاقيا[١]

و«ضربته بعض الضرب»[٢]، و «رجعت القهقرى»، و «قعدت القُرْفُصَى»[٣]، و «سرت أحسن السير»[٤]، و «يموت المؤمن ميتة حسنة ويموت الكافر ميتة سوء»[٥]، و «ضربته سوطاً أو عصى»[٦]، ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[٧]، وقوله:

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلة أرمدا … وبِتَّ كما باتَ السليمُ مُسَهَّدَا[٨]

«وضربته ذلك الضرب»[٩]، وقوله:

ماذا يَعير ابنتي رَبْع عويلُهما … لا تَرقُدَانِ ويابوسا لِمَنْ رَقَدَا[١٠]

---

(١) هذا البيت من قصيدة تنسب لمجنون ليلى. انظر: التصريح (١/ ٣٢٨) مصدر سابق، وعدة السالك (٢/ ٢١٣، ٢١٤) مصدر سابق، وديوان المجنون ص ٢٩٣ مصدر سابق، والشاهد منه: «يظنان كل الظن» حيث نصب كل على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٢) مثال لقول ابن بون: «أو بعضيته».

(٣) مثال لما ناب من النوعية لأن القهقرى نوع من الرجوع، والقرفصى نوع من الجلوس.

(٤) مثال لما ناب من صفة المصدر لأن الأصل: سرت سيراً أحسن السير.

(٥) مثال لما ناب من هيئة لأن «فِعْلة» بكسر الفاء للهيئة وسيأتي في باب المصدر وإعماله قوله:

وفَعلة لمرة كـ «جَلْسَهْ» … وفِعلة لهيئة كـ «جِلْسَهْ»

(٦) مثال لما ناب من آلة لأن كل من العصى والسوط آلة ضرب.

(٧) مثال لما ناب من العدد.

(٨) هذا البيت مطلع قصيدة الأعشى المشهورة في مدح النبي صلى اللّه عليه وسلم. انظر ديوانه ص ١٣٥ مصدر سابق، والعيني (٣/ ٥٧) مصدر سابق. والشاهد منه: نصب «ليلة» على أنها مفعول مطلق من «تغتمض» فهو مما ناب فيه وقت المصدر عن المصدر فالأصل: اغتماضَ ليلة رجل أرْمد.

(٩) مثال لما ناب عن المصدر من مشار به إليه فـ «ذلك» منصوب محلاً ـ على أنه مفعول مطلق من «ضربته».

(١٠) هذا البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي. انظر: المساعد (١/ ٤٦٩) مصدر سابق، والشاهد منه: «ماذا يعيرا بنتي ربع» حيث جيء بـ «ما» الاستفهامية نائبة عن المصدر في الانتصاب على أنها مفعول مطلق من «يعير» بمعنى: ينفع.

.... وأفرَحْ الْجَذَلْ

وقوله:

نعب الغراب فقلت بينٌ عاجل ما شئت إذْ ظعنوا يبين فانعب[(١)]

و «أي ضرب شئت فاضرب»[(٢)] و «أي ضرب ضربت»[(٣)]، و ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾[(٤)]، و ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[(٥)]، و «اغتسل غسلا»[(٦)] و «جلست قعودا» و «شَنَأْتُه بغضاً»[(٧)].

(وافرح الجذل)، وقوله:

هـذا سُراقـةُ لـلـقـرآن يـدرسـه والمرءُ عند الرشا إن يَلْقَها ذيب[(٨)].

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ما شئت إذ ظعنوا يبين فانعب» حيث نابت «ما» الشرطية عن المصدر في الانتصاب على المطلقية فالأصل: انعب أي نعاب شئته.

(٢) مثال لما نابت فيه أي الشرطية.

(٣) مثال لما نابت فيه أي الاستفهامية.

(٤) جزء من الآية ١٧ من سورة نوح.

(٥) جزء من الآية ٨ من سورة المزمل، وقد مثل بالآيتين لإنابة الملاقي في الاشتقاق لأن «نباتاً» مصدر من «نبت» لا من «أنبت» فمصدر «أنبت» «إنباتٌ» ولأن مصدر «تبتل» تبتل لا «تبتيل».

(٦) لأن مصدر «اغتسل»: «اغتسال» فـ «غسل» اسم مصدر لا مصدر وهو مما ناب من الملاقي في الاشتقاق.

(٧) هذان المثالان هما لما ناب من مرادف في المعنى.

(٨) لم أعثر له على قائل مع كثرة الاستشهاد به في كتب النحو واللّغة والشاهد منه هنا «يدرسه» لأن الضمير نائب عن المصدر بدليل أن الفعل لا يعمل في الاسم وضميره معاً فلا يمكن أن يكون الضمير عائداً على القرآن.

تنبيه:

كل ما ذكر مما ينوب عن المصدر يعتبر نائباً عن المصدر النوعي إلاّ ثلاثة فإنها نائبة عن التوكيدي وهي:

١ ـ المرادف في المعنى.

٢ ـ الملاقي في الاشتقاق.

٣ ـ اسم المصدر.

=

وما لـتـوكـيـد فـوَحّـدْ أبـدا   وثَـنِّ وأجـمَـعْ غـيـرَه وأفْـرِدَا
وحـذف عـامـل الـمـؤكِّـد امـتـنـع   وفي سواه لدليل. . . . .

(وما) سيق من المصدر **(لتوكيد)** عامله **(فوحد أبدا)** لأنه بمنزلة تكراره والفعل لا يثنى ولا يجمع **(وثن واجمع غيره وأفردا)** معدوداً اتفاقا(١) أو نوعيا على المشهور(٢) بشرط اختلاف حالاته.

(وحذف عامل) المصدر **(المؤكد امتنع)** على الأصح لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافٍ لذلك(٣) **(وفي سواه لدليل)** حالي أو مقالي

= وانظر: الأشموني مع الصبان (٢/ ١١٥) مصدر سابق، والظاهر من صنيع ابن بون أنه يرى أن اسم المصدر داخل في الملاقي في الاشتقاق وهو وجيه، والله أعلم.

(١) كـ «ضربته ضربة» أو ضربات، أو ضربتين.

(٢) في الأشموني: (واختلف في النوعيِّ فالمشهور الجواز إلى أنواعه نحو: سرت سيري زيدٍ الحسن والقبيح، وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين)، الأشموني مع الصبان (٢/ ١١٦) مصدر سابق.

والدليل على جواز تثنية غير النوعي الذي اختلفت حالاته هو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ أي الظنون المختلفة. وقول الشاعر:

إذا الـجـوزاء أردفـت الـثـريـا   ظـنـنـت بـآل فـاطـمـة الـظـنـونـا

ولهذا قال بعضهم:

عـمـرو نـفـى تـثـنـيـة الـنـوعـيِّ   وجـمـعَـه ولـيـس بـالـمـرضـيِّ

والمراد بـ «عمرو» سيبويه.

(٣) أي: للتقوية وتقرير المعنى، ومقابل الأصح: قول بدر الدين بن محمد بن مالك ـ ويعرف بالشارح لأنه شرح كتب أبيه ـ فقد أجاز حذف عامل المصدر المؤكِّد لفعله مستشهداً على ذلك بحذفه جوازاً في نحو: أنت سيراً أي أنت تسير سيراً، ووجوباً في نحو: سقياً ورعياً كما سيأتي. وذهب الشاطبي وابن عقيل إلى أن ما مثل به بدر الدين ليس من المصدر المؤكِّد لفعله بل هو من المصدر النوعيِّ، والحق أنه من المؤكد إلّا أن ابن مالك استثناه من القاعدة العامة هنا. راجع التصريح (١/ ٣٢٨) مصدر سابق.

وإلى هذا أشار مم بقوله:

خـالـفَ بـدرُ الـديـن سـيـد الـنَّـدِي   فـي مـنـعِ حـذفِ عـامِـل الـمـؤكِّـدِ =

.... مُـتَّـسَـعْ
والـحـذفُ حـتـم مـع آتٍ بـدلا   من فعلِه كنَدْلاً ألَّذْ.........

كقولك لمن قدم من سفر أو حج: «قدوماً مباركاً وحجاً مبروراً»، ولمن تكررت منه إصابة الغرض: «إصابتين»، ولمن قال: كم ضربت؟: «ضربتين»، أو ثلاثاً، وأي ضرب ضربت؟: «ضرباً شديداً» **(متسع والحذف حتم مع)** مصدر **(آت بدلاً من فعله)** مهملاً كان كـ «ويحه»، و «وَيْلَه»، و «وَيْسَهُ»، وأما قوله:

فـــمـــا وَالَ ولا واحَ   ولا وَاسَ أبـــو هِـــنْـــد[(١)]

فمصنوع، أو مستعملاً في طلَب مقيساً عند الأخفش والفراء إنْ أُفرِدَ[(٢)] ونكر[(٣)]

(كندلا) في قوله:

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم   فندلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالب[(٤)]

= مستشهداً في رد تلك الْفُتيا   بقولهم: «سقيا له ورعيا»
والشاطبيُ ليس ذا مؤكدا   بل بَدَلٌ من لفظ فعل فقدا
وابن هشام قال ما معناه   أن أبا الشارح ذا استثناه

(١) هذا البيت لا يعلم قائله وهو مصنوع كما صرح بذلك الشيخ خالد نقلاً عن المرادي، انظر: التصريح (١/ ٢٣٠) مصدر سابق، ولا أدل على ذلك من أنه جمع ثلاثة ألفاظ غريبة لا توجد في غيره، والشاهد منه هنا: استعمال أفعال من المفترض أن تكون العرب أهملت النطق بها مستغنية عنها بمصادرها والأفعال هي: «واح و «وال» و «واس».

(٢) أي عن العطف والتكرار، لأن العطف والتكرار بمثابة التثنية.

(٣) لأنه إن عُرِّف لم يعد مشابهاً للفعل.

(٤) قبله:

يمرون بالدهنا خفافا عيابُهُم   ويخرجن من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ

وهذان البيتان ينسبان إلى الأحوص، ومنهم من نسبهما لجرير، ومنهم من نسبهما للأعشى، وقد جزم العيني بأن الأظهر نسبتهما للأخير. راجع العيني (٣/ ٤٦) مصدر سابق. والشاهد من البيت هنا: «فندلا زريقُ المالَ» حيث جيء بالمصدر المستعمل في الطلب بدلاً من اللفظ بالفعل، والمصدر هنا مفرد عن التكرير والعطف ومنكر، =

كـــنَـــدْلاً . . . .

وإلّا فسماعاً نحو: «قياماً لا قعودا» و «سقياً ورعيا»[١] ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٢] أو في خبر إنشائي أو غيره كقولهم عند تذكر نعمة أو شدة: «حمدا وشكرا لا كفرا»[٣] و «صبراً لا جزعا»[٤] وعند ظهور معجب: «عجبا»[٥]، وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب عليه: «أفعله وكرامةً مسرةً»[٦]، أو «لا أفعله ولا كيدا ولا هما»[٧].

أو في توبيخ مع استفهام أو دونه، لنفس أو لمخاطب، أو لغائب في حكم حاضر كقوله: «أغدةً كغدة البعير وموتاً في بيت امرأة سلولية»[٨]، وقوله:

= فـ «ندلا» بمعنى «أُنْدُلْ» أي اختطف يا زريق المال اختطاف الثعالب. انظر: الأشموني مع الصبان (١١٧/٢)، وفي العيني أن زريقاً علم قبيلة وعليه فيكون التقدير: اندلي، العيني (٤٧/٣) مصدر سابق.

(١) لأن كلاً منهما من باب العطف فالأول معطوف بـ «لا» والثاني معطوف بالواو، والتقدير في الأول: قم قياماً ولا تقعد قعوداً، وفي الثاني: سقاك اللَّه سقياً ورعاك رعياً.

(٢) جزء من الآية، وإنما لم يكن مقيسًّل هنا لأن المصدر معرف بالإضافة، وقد جعله الأشموني من باب «ندلا» فهو عنده مقيس فكأنه لا يشترط في كونه قياساً أن يكون منكراً وهو وجيه. نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٣) أي أحمد اللَّه حمداً وأشكره شكراً ولا أكفره كفراً.

(٤) أي أصبر صبراً ولا أجزع جزعاً.

(٥) أي أعجب عجباً.

(٦) هذا في خطاب المرضي عنه أي أكرمك كرامة وأسرك مسرة.

(٧) هذا في خطاب المغضوب عليه أي لا أكاد كيداً ولا أهم هماً.

(٨) هذا كلام لعامر بن الطفيل قاله لما دعى عليه النبي صلى اللَّه عليه وسلم فأصيب بغدة في عنقه فلما أحس بالموت ـ وكان في بيت امرأة من سلول ـ قال أغدة. . . إلخ. والأصل: أَأُغَدُّ غدة كغدة البعير. راجع المستصفى للزمخشري (٢٥٨/١) مصدر سابق، واستشهد به ابن بون هنا على ما حذف عامله وجوباً من المصدر المساق في توبيخ لنفس مع استفهام.

وما لـتـفـصـيـلٍ كـإِمَّـامَـنَـا ....

أعـبـداً حَـلَّ فـي شُـعَـبـى غـريـبـا ألـؤمـاً لا أبـا لـكَ واغـتـرابـا (١)

وقولك لشيخ ـ وقد بلغك أنه يلعب ـ: «ألعباً وقد علاك المشيب» (٢)، وقوله:

خُـمُـولاً وإهـمـالا وغـيـرُك مـولـعٌ بـتثبيت أسـباب الـسيادةِ والـمجد (٣)

(وما) سيق من المصدر **(لتفصيل)** عاقبة ما قبله طلبا أو خبرا **(كـ)** قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فـ **(إمامنا)** بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (٤).

---

(١) هذا البيت لجرير في هجاء خالد بن يزيد الكني، وليس فيه هجاء الراعي النميري وإن كانت دامغته فيه وفي بني نمير على نفس الروي والبحر فتنبه. وانظر ديوانه ص ٦٥٠ مصدر سابق، والتصريح (١/٣٣١) مصدر سابق، والشاهد منه: «ألؤما لا أبا لك واغترابا»، فقد حذف عامل المصدر ـ وجوباً ـ لأنه جاء في سياق توبيخ لغير مع استفهام فالتوبيخ هنا: «أتلأم لؤماً وتغترب اغترابا».

(٢) هذا مثال لما حذف فيه عامل المصدر الواقع في سياق توبيخ لغير مع استفهام إذا كان الموبخ غائباً في حكم الحاضر، والتقدير: أتلعب لعباً وقد علاك المشيب.

(٣) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه «خمولاً وإهمالاً» حيث حذف عامل المصدر الواقع في توبيخ لغير دون استفهام، والأصل: تخمل خمولاً وتهمل إهمالاً.

وقد أشار مم إلى مواضع الحذف هذه فقال:

والـحـذفُ حـتـم مـع آت بـدلاً من لـفـظ فـعـل لا يـزال مـهـمـلاَ
أو طـلـب كـرر خـوف الـفـوت نحو: «فصبراً في مجال الموت»
ونـحـو: (صنع اللّه) من ذا الباب و «ضـرب» الـمـضـاف لـلـرِّقـاب
ومـنـهـمـا اسـتـعـمـالـه جَـمّـاً أتـى كـقـولـهـم سـقـيـا ورعـيـا لـلـفـتـى
وفـي الـخـلاصـة سـوى ذا حـرَّزه خـمـسَ مـسـائـل فـتـلـك عـشـرة
وأصـل كـلـهـن تـوكـيـديُّ إلا الأخـيـر بـابـه الـنـوعـيُّ
فـنـزلـوا الـمـصـدرَ بـعـد مـا ذكـر مـنـزلـة الـعـامـل فـيـه الـمـسـتـتـر

وقد أشار مم بالبيت الأخير إلى أنهم لما حذفوا عامل المصدر نزلوا المصدر منزلته فعاملوه معاملته.

(٤) جزء من الآية ٤ من سورة محمد.

. . . . عـامـلـه يُـحْـذَفُ حـيـث عَـنَّـا
كـذا مـكـرّرٌ وذو حـصـر ورَدْ نـائبَ فعـلٍ لاسـمِ عـينٍ اسـتنَد
ومـنـه مـا يـدعـونـه مـؤكـدا لـنـفـسـه أو غـيـره فـالـمـبـتـدأ

وقـولـه: لأجـهـدَنَّ فـإمـا درأَ واقـعـةٍ تُخشى، وإما بلوغَ السُّؤلِ والأملِ[١]

(عامله يحذف حيث عنا. كذا) يجب حذف عامل مصدر **(مكرر وذو حصر)** ومعطوف، سيبويه: أو تالي نفي أو استفهام **(ورد نائب فعل لاسم عين استند)** حال كونه خبرا له[٢].

(ومنه) أي الواجب حذف عامله **(ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالمبتدأ)**[٣] هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، وسمي بذلك[٤] لأنه

---

(١) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «لأجهدن فإما درأ واقعة تخشى» حيث حذف عامل المصدر الذي سيق لتفصيل عاقبة ما قبله، والمصدر «درأ» و «بلوغ» والمفصل: «لأجهدنْ» فكأنه لما قال: لأجهدن احتاج لأن يفصل عاقبة ما يؤول إليه ما يبذله من جهد ففصل بأنه إما أن يدرأ عنه ما يخشاه وإمّا أن يبلغ مناه.

(٢) يعني أنه يجب حذف عامل المصدر إذا كان المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو معطوفاً، وقد ألحق سيبويه بالثلاثة اثنين وهما: ما جاء بعد نفي، وما جاء بعد استفهام، ويشترط في الخمسة أن يكون المصدر نائباً عن فعل وذلك الفعل مسند إلى اسم عين مخبر عنه بالفعل مثاله في المكرر أنت سيراً سيراً فـ «أنت» مبتدأ وخبره هو الفعل العامل في المصدر وتقديره: تسير، ومثال المحصور: ما أنت إلا سيراً، والأصل ما أنت إلّا تسير سيراً، ومثال المعطوف: أنت أكلاً وشرباً، والأصل أنت تأكل أكلاً وتشرب شرباً، ومثال التالي للاستفهام أأنت سيراً؟ أي أنت تسير سيراً، ومثال التالي للنفي: ما أنت سيراً أي ما أنت تسير سيراً، وإنما حذف لأن التكرار بمنزلة ذكر العامل، والحصر شبيه بالتكرار من حيث التأكيد، والعطف بمنزلة التكرار، ووجه الحذف في الاستفهام والنفي هو شدة مطلوبيتهما للفعل لأنها قائمة مقام التكرار. راجع التصريح (١/ ٣٣٢) مصدر سابق.

(٣) أي المؤكد لنفسه.

(٤) يعني أنه إنما اسمي «مؤكداً لنفسه» لأنه لا يفيد معنى جديداً، وإنما غايته توكيد المعنى السابق الذي دلت عليه الجملة فقولك ـ مثلاً ـ له عليّ ألف كاف في الاعتراف فـ «عرفا» لمجرد التوكيد لأن الجملة قبلها نص في معنالها.

نـحـو لـه عـلـي ألـف عُـرْفـا والثاني كابني أنت حقا صِرْفا
(مَا وكّد الـنـفـسَ أو الـغـيرَ مُـنِـعْ تـقـديـمُـه وقـيـلَ أيـضـاً مُـتَّـسِـعْ)
كـذاك ذو الـتـشـبـيـه بَـعـدَ جُـمْـلَـهْ ....

بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها **(نحو: له على ألف عرفا)** اعترافا **(والثاني)** وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا كـ **(ابني أنت حقا[(١)] صرفا)**، ولا أفعله أَلْبتة، وهل يلزم قطع همزتها وتعريفها خلاف[(٢)].

(ما أكد النفس أو الغير منع تقديمه) وفاقاً للزجاج ومن وافقه[(٣)]. **(وقيل أيضاً متسع)** كقولهم: «أحقا زيد مُنطلق».

(كذاك) يجب حذف عامل المصدر المشعر بالحدوث[(٤)] **(ذو التشبيه)** الواقع **(بعد جملة)** أو ما أُوِّل بها حاوية معناه وفاعله غيرُ صالح ما اشتملت

---

(١) لأن قولك: «ابني أنت» يحتمل البنوة الحقيقية والبنوة المجازية في برك بي وعطفي عليك، فإذا قلت: «حقاً» ارتفع احتمال المجازية وتعينت الحقيقة، ولأن قولك: «لا أفعله» يحتمل استمرار النفي وانقطاعه، فإذا قلت: «ألبتة» انتفى احتمال الانقطاع وتعين احتمال الاستمرار.

(٢) هذه فائدة ذكرها ابن بون هنا استطراداً، وملخصها أن لفظ «ألبتة» اختلف فيه من وجهين:
الأول: هل همزته تلازم القطع أم لا؟
الثاني: هل هو ملازم للتعريف أم يجوز أن يقال: لا أفعله بتة؟ وقال الشيخ خالد: (والبت: القطع، يقال: لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح و «أل» في «البتة» لازمة الذكر، قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلّامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب؛ يقال لا أفعله بتة وألبتة، أي: بتة بتة، والبتة، وفي «اللباب»: لم يسمع في «ألبتة» إلا قطع الهمزة والقياس وصلها) التصريح (١/ ٣٣٣) مصدر سابق.

(٣) يعني ابن بون بهذا البيت: أنّ المصدر المؤكد لنفسه، والمصدر المؤكد لغيره لا يجوز تقديم واحد منهما على الجملة المؤكدة لمضمونهما، فلا يقال: «اعترافاً له عليَّ ألف، ولا: حقاً أنت ابني»، ونص عبارة ابن مالك: (والأصح منع تقديمها). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٧٥) مصدر سابق.

(٤) أي التجدد، أي دال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت، انظر: الصبان (٢/ ١٢٠) مصدر سابق.

. . . . كَـلِـي بُـكًـى بُـكَـاءَ ذاتِ عُـضْـلَـهْ

(وجـازَ اتـبـاعٌ لـه وإن وُضِـعْ   مـوضعَه الـوصـفُ فـراجحاً رُفِـعْ)

عليه للعمل فيه **(كلي بُكًى بكاء ذات عضلة)** وله صوت صوتَ حمار، وقوله:

مـا إنْ يَـمَـسُّ الأرضَ إلَّا مَـنْـكِـبٌ   مِنه وحرْفُ الساق طَيَّ المِحْمَلِ[(١)]

بخلاف له يَدَيدُ أسد[(٢)]، وله علم علمُ الحكماءِ[(٣)]، وله صوت حسن[(٤)]، وصوتُ زيد صوتُ حمار[(٥)]، وله ضرب صوت حمار[(٦)]، وعليه نوح نوح الحمام[(٧)]، وأنا أبكي بكاء ذات عضلة[(٨)].

(وجاز اتباع له)[(٩)] مع استيفاء الشروط، على البدلية، أو النعتية، أو الخبرية **(وإن وضع موضعه الوصف فراجحا رفع)** نحو: «له صوت مثلُ صوتِ الحمارِ

---

(١) هذا البيت لأبي كبير الهذلي في وصف ربيبه: تأبط شراً، وما في التصريح من أنه يصف فرساً لا يلتفت إليه ولا يقول به من وقف على قصيدة أبي كبير. انظر: شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٠٧٤) مصدر سابق، والخزانة (٣/ ٤٦٧) مصدر سابق، والظاهر أن ـ الصبان تبع صاحب التصريح فيما وهم فيه ـ وهو كثير النقل عنه ـ فشرح البيت على أنه في وصف فرس. انظر: الصبان (٢/ ١٢٢) مصدر سابق، والكمال للَّه وحده. وعلى كل فالشاهد من البيت «طيَّ المحمل».

(٢) لعدم المصدرية.

(٣) لعدم الحدوث.

(٤) لعدم التشبيه.

(٥) لأن المصدر هنا لم يقع بعد جملة بل وقع بعد قوله: صوتُ زيدٍ.

(٦) لعدم اشتمال الجملة المتقدمة على المصدر على معناه، والمجملة: له ضرب، والمصدر المتأخر عنها: «صوت حمار» فليس في الجملة معنى الصوت.

(٧) لعدم اشتمال الجملة المتقدمة على المصدر على فاعله لأن فاعل النوح الأول أهل البيت الذين يبكونه وفاعل النوح الثاني الحمام.

(٨) لأن الجملة المتقدمة مشتملة على ما يصلح للعمل في المصدر وهو: «أبكي».

(٩) يعني أن المصدر الذي تقدم عندنا أنه منصوب بفعل محذوف وهو المصدر الدال على التشبيه بشروطه هذا المصدر يجوز فيه العدول عن النصب إلى الرفع على الاتباع على أنه بدل من المبتدأ الواقع في الجملة أو عطف بيان عليه أو نعت له وأشار بقوله: «إن وضع موضعه الوصف» إلى أن صفة هذا المصدر إذا جيء بها في موضع المصدر فإن الرفع على الاتباع أرجح فيها من النصب بفعل محذوف. ونص عبارة ابن مالك: =

(ورُبَّمَا رُفِعَ مَا عَنِ الطَّلَبْ   أُنِيبَ مبتداً بِهِ دعى العرَبْ)
(ورُفع المحصورُ والمكرَّرُ   مؤكِّد لنفسِهِ والخبرُ)

وأيُّ صوت» وقوله: فيه ازدهاف أيُّمَا ازدهاف»(١).

(وربما رفع) قياساً على الأصح **(ما عن الطلب أنيب مبتدا به)** حذف خبره، أو خبرُ محذوف كقوله:

شكى إليَّ جَملي طولَ السرى   صبرٌ جَمِيلٌ فكلانا مبتلى(٢)

(لدى العرب).

(ورفع المحصور) قياسا على الأصح أيضاً نحو: «إنما أنت سير» و«ما أنت إلَّا سير». **(والمكرر)** نحو: أنت سير سير **(مؤكد لنفسه)**(٣) نحو: له علي ألف عرف، أو غيره، وكذا المفصل **(والخبر)** إنشائياً، أو غيرَ إنشائي، وخرج عليه قوله:

عجبٌ لتلك قضيةً وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعْجَبُ(٤)

= (واتباعه جائز، وإن وقعت صفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٧٧) مصدر سابق.

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج. انظر: اللسان، مادة: زهف (١١/ ٤٢) مصدر سابق، وديوان رؤبة ص ١٠٠ مصدر سابق. والشاهد منه: أن صفة المصدر الواقعة موقعه الأرجح فيها الرفع والصفة «أيُّما».

(٢) تقدم الكلام على هذا البيت في المبتدأ والخبر، والشاهد منه هنا: «صبر جميل» حيث رفع المصدر الدال على الطلب على أنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر حذف مبتدؤه.

(٣) يعني أن المصدر المحصور بـ «إلَّا» أو بـ «إنما» قد يرفع على أنه خبر عن مبتدأ وكذلك المكرر، وكذلك المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، وكذلك المفصل لعاقبة ما قبله وأشار بقوله: «والخبر. . .» إلى أن المصدر المفيد خبراً قد يرفع هو الآخر على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونص عبارة ابن مالك: (وقد يرفع مبتدأ المفيد طلباً وخبرا المكرر، والمحصور، والمؤكد نفسه، والمفيد خبراً إنشائياً وغير إنشائي). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٧٨) مصدر سابق.

(٤) تقدم الكلام على هذا البيت في باب المبتدأ، والشاهد منه هنا: «عجبٌ» فـ «عجبٌ» على هذا التخريج خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أمر عجب لتلك. . ، والمبهم ميز بقوله: قضية.

المفعول له

ينصب مفعولا له المصدر إنْ أبانَ تعليلاً كَجُدْ شكراً ودِنْ
وَهْوَ بما يعمل فيه مُتَّحِدْ وقتاً وفاعلاً وإن شَرْط فُقِدْ
فاجرره بالَّلام. . . . .

وقوله: أقام وأقوى ذاتَ يوم وخيبةٌ لأول ما يلقى وشر ميسر[١]

(المفعول له): ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله **(ينصب مفعولاً له المصدر)** **(إن أبان تعليلاً كجد شكراً ودن)** طاعة، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٢] وقول محمد بن لبيد: «ما أتى بك يا عمرو ههنا أجدالا عن قوك أم رغبة في الإسلام» **(وهو بما يعمل فيه)** ملفوظاً به أو مقدراً **(متحد وقتاً وفاعلاً)** تحقيقاً أو تقديراً **(وإن شرط فقد)** من هذه الشروط المذكورة غير التعليل.

(فاجرره باللام) الدالة على التعليل أو ما في معناها[٣] وجوباً عند من اعتبرها[٤]، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٥]،

---

(١) هذا البيت لأبي زبيد الطائيّ. انظر: اللسان، مادة: يسر (٧/ ١٦٠) مصدر سابق، وديوان أبي زبيد ص ٦١ مصدر سابق، والشاهد منه: «خيبة» وتقديره: الأمر خيبة أو الواقع خيبة.

(٢) جزء من الآية ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أي في الدلالة على التعليل كالباء و «في» و «من».

(٤) أي الشروط، والمعنى أن من أوجب الشروط المتقدمة أوجب الجر بالحرف عند فقد واحد من هذه الشروط ويريد أن يبين هنا أن الشروط ليست محل اتفاق وهو كذلك، لأن يونس لم يشترط فيه أن يكون مصدراً، والفارسي لم يشترط كونه قلبياً، وسيبويه لم يشترط اتحاده مع عامله وقتاً فأجاز: جئت أمس إجلال زيد اليوم، وابن خروف لم يشترط اتحاده مع عامله في الفاعل فلم يبق محل اتفاق إلا الدلالة على التعليل. راجع الأشموني مع الصبان (٢/ ١٢٣، ١٢٤) مصدر سابق. وإلى هذا أشار من قال:

لم يشترطْ يونسُ مصدريتَهْ والفارسِيُ لم يعتقد قلبيتَهْ
وعمرو اتِحادَه بالعاملِ وقتاً، وبعض اتحادَ الفاعلِ

(٥) جزء من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

. . . . وليسَ يَمْتَنِعْ   مَعَ الشروطِ «كلز هدٍ ذَا قَنِعْ»
وقل أن يصحبها المجرَّدُ   والعكس في مصحوبِ «ألْ» وأنشدوا:
لا أقعد الجبن عن الهيجاء   ولو توالت زمر الأعداء

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[1]، وقوله:

فجئت وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها   لدى الستر إلا لبسة المُتَفَضِّلِ[2]

وقوله: وإني لتعروني لِذكراك هَزَّةٌ   كما انتفض العصفور بلَّلَهُ القطرُ[3]

(وليس يمتنع) جره خلافاً ليونس **(مع)** وجود **(الشروط كلز هد ذا قنع)**.

(وقل أن يصحبها) أي اللام **(المجرد)** من «ألْ» والإضافة حتى منعه الجزولي ويرده قوله:

مَنْ امَّكُمْ لِرغبةٍ فيكم ظفرْ   ومَن تكُونُوا ناصرِيه ينتصرْ[4]

(والعكس في مصحوب «أل» وأنشدوا) على جواز القلة في قول الراجز:

(لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء   ولو توالت زمَرَ الأعداء)[5]

---

(١) جزء من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٢) هذا البيت لامرئ القيس. انظر: ديوانه ص ١٤ مصدر سابق، والتصريح (١/ ٣٣٦) مصدر سابق، والشاهد منه: «فجئت وقد نضت لنوم» حيث جر المفعول لأجله باللام لفقد شرط من شروط نصبه والمفعول هنا «لنوم» وهو مصدر إلا أنه ليس قلبياً.

(٣) هذا البيت لأبي صخر الهذلي. انظر: الخزانة (١/ ٥٥٢) مصدر سابق، وأشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧) مصدر سابق، والعيني (٣/ ٦٧) مصدر سابق. والشاهد منه: «وإني لتعروني لذكراك هزة» حيث جر المصدر الفاقد لبعض الشروط باللام، والمصدر هنا: «لذكراك» والشرط المفقود اتحاد الفاعل قال الشيخ خالد: (فـ «الذكرى» علة عرو الهزة، وفاعلها مختلف ففاعل العرو: الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى: لذكرى إياك فلذلك جر باللام). التصريح (١/ ٣٣٦) مصدر سابق.

(٤) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «من أمكم لرغبة»، حيث جر المصدر المستوفي للشروط المجرد من «أل» والإضافة ـ أقول: جر باللام، وجره بها نادر.

(٥) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «لا أقعد الجبن» حيث لم يجر المصدر المستوفي لشروط النصب ولكنه مقرون بـ «أل» وتجرد هذا النوع من الحرف قليل والأكثر: لا أقعد للجبن.

(وَيَسْتَوِي الأمرانِ في المُضَافِ   بِـلَا تَـرَدُّدٍ وَلَا خِـلَافِ)

وقوله: فليتَ لِي بهِمُ قوماً إذا رَكبوا   شَنُّوا الإغارةَ فُرْسَاناً ورُكباناَ[١]

(ويستوي الأمران في المضاف)[٢] نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[٣]، و ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[٤]، وقوله:

وأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٥]

وقوله: فَبَكَى بناتي شجوَهنَّ وزوجتي   والظاعنونَ إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[٦]

(بلا تردد ولا خلاف).

---

(١) هذا البيت لقريط بن أنيق العنبري، وقبله:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي   بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

والشاهد منه هنا: «شنوا الإغارة»، فـ«الإغارة» مفعول لأجله، أي شنوا لأجل الإغارة وهو مستوف شروط النصب إلاّ أن الأكثر فيه أن يجر باللام لأنه مصحوب «أل» فتجرده من اللام قليل.

(٢) يعني أن المصدر المضاف الواقع مفعولاً لأجله المستوفي شروط النصب يستوفي فيه الأمران وهما: الجر باللام والنصب، فالحاصل أن أقسام المصدر الواقع مفعولاً لأجله المستوفي لشروط النصب ثلاثة:

الأول: المُجَرَّدُ مِنْ «أل» والإضافة ويقل فيه أن يُجر باللام.

الثاني: مصحوب «أل» والأكثر أن يصاحبها.

الثالث: المضاف ويستوي فيه الأمران.

ونص عبارة ابن مالك: (وجر المستوفي لشروط النصب مقروناً بـ«أل» أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٨٧).

(٣) جزء من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٥) هذا البيت لحاتم: انظر: اللسان مادة عور (٦/ ٢٩٤) مصدر سابق، والديوان ص ٢٢ مصدر سابق، والشاهد منه: «وأغفر عوراء الكريم ادخاره» حيث نصب المصدر المضاف الواقع مفعولاً لأجله المستوفي لشروط النصب ـ أقول ـ نصب ولم يجر باللام والمصدر: «ادخاره» أي أغفر عوراء الكريم لأدخره صديقاً.

(٦) تقدم الكلام عليه، والشاهد منه كالشاهد من الذي قبله، فـ«شجوهن» مصدر مضاف مستوفي شروط النصب على أنه مفعول لأجله ولم يجر باللام.

المفعول فيه

الظرف وقت أو مكان ضمنا — في باطراد كهنا أمكث أزمنا
فانصبه بالواقع فيه مُظْهَراً — كان وإلا فانوه مقدرا
وكل.................. — ....

(المفعول فيه)، وهو المسمى ظرفاً، ومحلاً، وصفة. **(الظرف)** لغة الوعاء، قال:

كأن خصييه من التَّدْلدُل — ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[(١)]

واصطلاحاً: اسم **(وقت أو)** اسم **(مكان ضمنا معنى «في»)** دون لفظها **(باطراد)** تعدى سائر العوامل إليه، أو جار مجرى أحدهما[(٢)]، **(كـ هنا امكث أَزَمَنَا)**، وقوله: «أحقاً أنك ذاهب» و «غيرَ شك»، و «جُهْدَ رأي أنك فاضل»[(٣)].

(فانصبه بـ) اللفظ الدال على المعنى **(الواقع فيه)** من فعل أو شبهه **(مظهراً)** «كجلست أمامك يوم الجمعة» **(كان وإلا)** يظهر **(فانوه مقدراً)**[(٤)] «جوازاً كيوم الجمعة»[(٥)]، لمن قال: متى سرت؟ ووجوباً كقولهم حينئذٍ، الآن[(٦)] **(وكل)**

---

(١) هذا الرجز لخطام المجاشعي، وقيل: بل لجندل بن المثنى، وقيل لدكين. راجع الخزانة (٣/٣٦٨) مصدر سابق. الشاهد منه: استعمال «الظرف» بمعنى الوعاء، وهو الأصل فيه.

(٢) أي الزمان والمكان.

(٣) اعلم أولاً أن كون هذه الألفاظ جارية مجرى الظروف هو مذهب سيبويه، ومذهب المبرد أنها مصادر، وإذا علمت هذا فاعلم أن انتصابها على الظرف هو: الإخبار بها مع النصب وتضمنها معنى «في» فكأنك إذا قلت: أحقاً أنك ذاهب فالمعنى أفي زمن الحق أنك ذاهب.

(٤) يعني أن الظرف ينصب بالعامل الواقع فيه من فعل أو شبهه إن كان هنالك عامل ظاهر وإنْ لم يكن قدر له عامل، فإذا قلت: جئت اليوم، فـ «اليوم» ظرف منصوب بـ «جئت» لأن المجيء واقع فيه.

(٥) فـ «يوم» هنا: منصوب بـ «سِرْتُ» مقدرةً دلت عليها «سرت» في السؤال. وهذا مثال لما حذف عامله جوازاً.

(٦) يحذف عامل الظرف وجوباً في المواضع الآتية: =

. . . . وقت قابل ذاك وما   يقبله المكان إلّا مبهما
نحو الجهاتِ والمقاديرِ وما   صِيغَ مِن الفعلِ «كمَرْمىً» مِن «رَمى»
وشرط كون ذا مقيسا أن يقع   ظرفاً لما في أصله معه اجتمع

اسم **(وقت قابل ذلك)** النصب على الظرفية مبهماً «كحين» و «مدة» أو مختصاً وهو: ما دل على مقدر «كرمضان» و «شهراً» **(وما يقبله المكان إلا مبهما)** لا مختصاً، والمراد بالمختص ما له صورة وحدود محصورة «كالبيت»، و «الدار»؛ والمبهم ما ليس كذلك[١].

(نحو الجهات) الست[٢] وشبهها «ناحية» و «جانب»، **(والمقادير)** كفرسخ وبريد، وميل وغَلْوة[٣]، **(ومَا صيغ من)** مادة **(الفعل كـ «مرمى» من)** مادة **(رمى)**، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[٤].

(وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه اجتمع)[٥] وأما

= ١ ـ إذا كان الظرف خبراً نحو: «زيد عندك»، أي كائن عندك أو نحوها.
٢ ـ صلة نحو: «أين الذي معك»، أي استقر معك أو نحوها.
٣ ـ حالاً نحو: «رأيت الهلال بين السحائب»، أي كائناً بين السحائب.
٤ ـ مشتغلاً عنه العامل نحو: «يوم الجمعة سرت فيه»، أي سرت يوم الجمعة سرت فيه.
٥ ـ إذا كان مسموعاً بالحذف لا غير نحو: حينئذٍ الآن، أي كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن. فقد حذف عامل كل من الظرفين. راجع الأشموني مع الصبان (٢/ ١٢٩) مصدر سابق. وإلى هذا أشار مم بقوله:

وعامل في الظرف ذكره احظرا   إن يك حالاً صفة أو خبراً
أو صلة أو يك عنه ذو العمل   مشتغلاً أو يكن الظرفُ مثل

(١) أي ما ليست له حدود ولا صورة.
(٢) هي: «أمام» و «وراء» و «يمين» و «شمال» و «فوق» و «تحت». الأشموني مع الصبان (٢/ ١٣٠، ١٣١) مصدر سابق.
(٣) الفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، والغلوة ـ بفتح الغين المعجمة ـ: مائة باع، انظر: الصبان (١/ ١٣١) مصدر سابق.
(٤) جزء من الآية ٩ من سورة الجن.
(٥) يريد أن يقول: إن الظرف المصوغ من مادة الفعل إنما يكون نصبه على الظرفية =

وما يرى ظرفاً وغيرَ ظرفِ فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ
وغيرُ ذي التصرف الذي لَزِمْ ظرفيةً أو شبهَهَا من الكلِمْ
(كقبلُ بعدُ فوقُ تحتُ ولدى عند ومع لَدَنْ وحولَ وجدا)

قولهم: «هو مني مقعد القابلة»(١)، و «مزجرَ الكلب»(٢)، و «مناطَ الثريا»(٣)، فشاذ. **(وما يرى)** من أسماء الزمان والمكان **(ظرفاً)** تارة **(وغير ظرف)** أخرى **(فذاك ذو تصرف في العرف)** النحوي «كاليوم» و «الليلة»، و «المكان»، قال:

وأنت مكانُك من وائل مكانُ القرادِ من اسْتِ الجملْ(٤)

(وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفيه) «كقط» و «عوض» و«بعيدات بين»(٥). **(أو)** ظرفية **(وشبهها من الكلم)**(٦) وهو الجر بـ «مِنْ» خاصة لأن الظرف والمجرور سيان في الاستقرار بخلاف: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ٣٧﴾ **(كـ «قبل بعد فوق تحت ولدى عند ومع»)** نحو: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾ **(وحول وجدا)** فيها لغات.

= مقيساً حيث كان ظرفاً لملاقيه في أصل المادة نحو: جلست مجلس زيد، أما إذا كان ظرفاً لغير الملاقي فليس بمقيس وعليه فلا يقال: جلست مقعد زيد.

(١) أي المولِّدة ـ بالكسر ـ من المولدة ـ بالفتح ـ. انظر الصبان (٢/ ١٣٢) مصدر سابق.

(٢) أي هو مستقر مني مزجر الكلب، أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب.

(٣) أي هو مستقر مني مناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مناط الثريا. هذا وقد قال الأشموني: (فلو أعمل في «المزجر» «زجر» وفي «المناط» «ناط» وفي «المقعد» «قعد» لم يكن شاذاً). نفس المصدر ونفس الصفحة، وقال ابن مالك في الكافية:

ونحو زيد مزجر الكلب ندر ولا ندور فيه إن تلا «زجر»

انظر: الكافية مع شرحها (٢/ ٦٧٥) مصدر سابق.

(٤) هذا البيت الصحيح أنه للأخطل في هجو كعب بن جعيل التغلبي وقبله:

وسميت كعباً بشَرِّ العظام وكان أبوك سَمِيَ الجُعَلْ

ومنهم من نسبه لجرير، ومنهم من نسبه لعتبة بن الوغِل. راجع اللسان، مادة: ستت، والخزانة (١/ ٢٢٠) مصدر سابق. والشاهد منه: «وأنت مكانك من وائل مكان القراد» حيث خرجت «مكانُ» عن لزوم الانتصاب على الظرفية فهي ـ إذا ـ من الظروف المتصرفة.

(٥) أي مراراً بعضها قريب من بعض لأن تصغير الظرف يدل على قربه، والجمع يدل على التكرار. هكذا سمعته من شيخي: أتاه رحمة الله.

(٦) اقتصر ابن مالك هنا ـ وتبعه ابن بون فيما يبدو ـ على تقسيم الظرف إلى متصرف =

(أحوالَ، حولَيْ، وحَوَالَ، وانجعل   كـذا حَـوالَـيْ وكَـهَـنَّـا وبَـدَلْ)
(أَضِفْ بُعيداتٍ............   ....)

(أحوال) وهو جمع حول، قال:

فقالت سباك اللَّه إنك فاضحي   ألست ترى السُّمَّارَ والناسَ أحوالي(١)

(حَولَيْ) تثنيته أيضاً. قال:

أَإِبِـلِـيْ مـا ذامَـه فـتـأبـيـه   مـاء رِوَاء وقـصـي حـولـيـه(٢)

(وحوال) قال:

قـد هـدمـوا بـيـتـك لا أبـا لـكـا   وزعــمــوا أنـك لا أخـا لـك
وأنـا أمـشي الـدَّ أَلَا حـوالـكَـا(٣)

(وانجعل كذا حوالي) وهو تثنية «حوال» كقوله صلى اللَّه عليه وسلم: «اللّهم حوالينا ولا علينا»(٤). ليس المراد بذلك حقيقة التثنية والجمع بل المعنى واحد **(وكهَنَّا)** وأخواتها المتقدمات في باب الإشارة **(وبدل)** نحو: «جعلت هذا بدل هذا» لا بمعنى بديل وما رادفه من مكان **(اضف بعيدات)** جمع

= وغير متصرف، لم يقسم كلّ واحدٍ منهما إلى منصرف وغير منصرف وهو ما فعله في التسهيل، ونص عبارته: (وكلاهما ـ يعني المتصرف وغير المتصرف ـ منصرف وغير منصرف، فالمتصرف المنصرف كـ «حين» و «وقت» والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عين من «سَحَرَ» مجرداً، والذي يتصرف وعامل ينصرف كـ «غدوة» و «بكرة» علمين، والذي ينصرف وعامل يتصرف كـ «بعيدات يبن» وما عين من ضحى وضحوة..). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٩١ـ ٤٩٣) مصدر سابق.

(١) هذا البيت لامرىء القيس. انظر ديوانه ص ٣١، والشاهد منه: أن «أحوال» جمع: «حول».

(٢) هذا الرجز للزفيان السعدي. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد رقم ٣٧٣٥: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ. والشاهد منه: أن حولي تثنية حول.

(٣) تقدم الكلام عليه.

(٤) رواه الشيخان.

(........... لبينٍ وامْتَنَعْ تصريفهُ حينئذٍ حيثُ وَقَعْ)

(وهكذا تصرف الَّذْ رُكِّبَا وذَا لِمَا كَـ «ذَاتِ يومٍ» وَجَبَا)

«بَعْدَ» مصغر **(لبين وامتنع تصريفه حينئذٍ حيث وقع)**.

(وهكذا تصرف الذركبا)(١) من الظروف دون إضافة كـ «يومَ ويومَ» و «بينَ بينَ» قال:

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا(٢)

وبالإضافة فيجوز تصريفه كقوله:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنَا جزاءَكَ والقروضُ لها جزاءُ(٣)

(وذا) المنع من التصرف **(لما كـ «ذات يوم»)** وذات ليلة، وذا يوم، قال:

أقام وأقوى ذاتَ يوم وخيبة لأول ما يلقى وشرّ ميسرُ(٤)

(وجبا) عند غير خثعم، قال شاعرهم:

---

(١) يعني أن المركب إما أن يركب تركيب مزج، وإما أن يركب تركيب إضافة فإن ركب تركيب مزج منع من التصرف، أي الخروج عن الانتصاب على الظرفية وشبهها وإن ركب تركيباً إضافياً جاز خروجه عنها.

(٢) هذا البيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص، وقبله:

إنا إذا عض الثقاف برأس صعدتنا لوينا

انظر: العيني (١/ ١٩٠ـ ١٩١) مصدر سابق، والخزانة (/ ٣٢٢)، وديوان عبيد ص ١٣٦ مصدر سابق، والشاهد أن الظرف المكرر إذا ركب تركيباً مزجياً لازم الانتصاب على الظرفية.

(٣) هذا البيت نسبه البغدادي في الخزانة للفرزدق، ولم يذكر له سوابق ولا لواحق. انظر: الخزانة ج (٣/ ١٠٨ـ ١٠٩) مصدر سابق ولا يوجد في الديوان. والشاهد منه: خروج الظرف المكرر المركب تركيباً إضافياً عن الظرفية فقد رفع «يوم» الأول مبتدأ. ومعنى البيت ـ فيما نقل البغدادي عن الأعلم ـ لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبناه جزاء، فجعل نصرهم له قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه. نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٤) تقدم الكلام عليه، والشاهد منه هنا: أن «ذات يوم» تلازم الظرفية.

(واستقبح الجميعُ أن تصرِّفَا وصفَ زمانٍ عارضاً ما وُصِفَا)
(وقَطُّ للماضي، وعوضُ استقبِلَا مُعَمِّماً، ومثلَ قَطّ استُعْمِلَا)

عزمت على إقامةِ ذِي صباحٍ لأمرٍ مَا يسوِّدُ من يسودُ[(١)]

(واستقبح الجميع أن تصرفا وصف زمان عارضا) قيامه مقامه **(ما وصفا)**[(٢)] كـ «صيم طويلاً» أو قديماً أو حديثاً، بخلاف بعيد، أو قريب، أو مليء، أو طويل من الدهر **(وقط)** وهو مأخوذ من المقط وهو القطع عرضاً: **(للماضي، وعوض)** وهو مأخوذ من العوض **(استقبلا معمما ومثل قط استعملا)**[(٣)] كقوله:

فلم أَرَ عَاماً عوضُ أكثرَ هالكاً ووجهَ غلامٍ يشتري وغلَامَهْ[(٤)]

---

(١) هذا البيت لأنس بن مدرك الخثعمي. انظر: الخزانة (١/ ٤٨٦) مصدر سابق. والشاهد منه: أن «ذا» المضافة إلى يوم تتصرف في لغة خثعم، والدليل على تصرفها أنها جرت بالياء نيابة عن الكسرة.

(٢) اعلم أن وصف الزمان الذي يقوم مقامه على قسمين، قسم عهد قيامه مقام الزمان، كقريب وبعيد، وقسم لم يعهد قيامه مقامه كطويل وقديم، فما عهد قيامه مقام الزمان يكثر فيه التصرف أي الخروج عن الظرفية وشبهها، وما لم يعهد قيامه ـ وهو العارض ـ يستقبح فيه التصرف أي الخروج عن الظرفية إلى الرفع مثلاً إلّا إذا وصف نحو: «صيم طويلٌ من الدهر»، فـ «طويلٌ» وصف عرض قيامه مقام الزمان إلّا أنه لما وصف بـ «من الدهر» سوغ ذلك خروجه عن الظرفية فرفع نائباً عن الفاعل. وإذا علمت هذا فاعلم أن «عارضا» في البيت نعت لقوله: «وصف زمان» وأن جملة «ما وصفا» نعت ثانٍ له، والتقدير: استقبح الجميع تصرف وصف زمان عارضاً قيامه مقام الزمان غير موصوف، ونص عبارة التسهيل: (واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقام الزمان ولم توصف). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٩٦) مصدر سابق.

(٣) يعني أن «قط» ترد للزمن الماضي عامة بمعنى أنك إذا قلت: ما رأيته قط، فمعناه: ما رأيته فيما مضى من عمري فهي لعموم الزمن الماضي، وأن «عوض» ترد لعموم الزمن المستقبل فهي تقابل «قط» فـ «معمماً» حال منهما أي جيء بهذه دالاً بها على الزمن الماضي وهذه دالاً بها على الزمن المستقبل معمماً كلا منهما فيما دل عليه. وأشار بقوله: «ومثل قط استعملا» إلى أن «عوض» قد تأتي دالة على الزمن الماضي.

(٤) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: استعمال «عوض» استعمال «قط» في الدلالة على الزمن الماضي.

(وأَلـزمـنـهـمـا الَّـذِي قـد نُـفِـيَـا ... و «قَـطُّ» بـعـد مُـوجَـبٍ قـد رُوِيَـا)

(أضف لِعـائـضـيـنَ عـوضُ وأَضِـفْ ... اسـمَـاً لـه وأعَـربْـنْـهُ مُـنْـصَـرِفْ)

(وقد يـقـال «قَطُّ» «قُطُّ» . . . .)

(والزمنهما الذي نفيا)[1] نحو: «ما فعلته قط»، و «لا أفعله عوض» **(وقط بعد موجب)** لفظ ومعنى، أو لفظاً فقط نحو: «قصرنا الصلاة مع رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه»[2]، وكحديثهم أن أبيا قال: كائن تقرؤون سورة الأحزاب آية؟ فقال عبد اللّه: ثلاثاً وثلاثين. فقال: «كانت كذا قط»، أي ما كانت. . إلخ **(قد رويا)**.

(أضف لعائضين عوض) كـ «لا أفعله عوض العائضين، وبالعكس عوض **(وأضف اسما له)** كقوله:

ولـولا نـبـلُ عـوضٍ فـي ... حُـظُـبَّـايَ وأوصـالـي

لـطـاعـنـت صـدورَ الـقـوم ... طـعـنـا لـيـس بـالآل[3]

(وأعربنه) في الحالتين **(منصرف وقد يقال قط قط)** بضم القاف اتباعاً للطاء

---

(١) يعني أن كلا من «قط» و «عوض» لا تستعملان إلا في سياق النفي إلا ما ندر من استعمال «قط» بعد موجب، ونص عبارة ابن مالك (ومنها ـ يعني الظروف ـ «قط» للوقت الماضي عموماً، ويقابله «عوض»، ويخصان بالنفي، وربما استعمل «قط» دونه). التسهيل مع المساعد (١/ ٥١٧) مصدر سابق.

(٢) رواه البخاري بلفظ: «صلى بنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين». أما الرواية التي ذكرها ابن بون هنا فلم أعثر عليها في كتب الحديث، وعلى كل فما في رواية البخاري يشهد لما استشهد له ابن بون. وهو مجيء «قط» غير مسبوقة بأداة نفي.

(٣) هذان البيتان من ثمانية أبيات للفند الزماني أوردها البغدادي في الخزانة (٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١) والحُظُبَّة ـ بالحاء المهملة ـ: الصلب أو عرق فيه. نفس المصدر ونفس الصفحة، والشاهد من البيتين: إضافة «نبل» إلى «عوض» فهو شاهد لقول ابن بون: «وأضف إسماً له».

(. . . . . «قَطُ» «قَطْ»   قَطِّ وما تثليثُ «عوضُ» بالْغَلَطْ)
(وعندَ لِلْحضُورِ والقربِ. . . . .)

المشددة **(قط)** بحذف الساكنة تخفيفاً[١] **(قط)** بحذف الأخيرة تخفيفاً[٢].

(قطّ وما تثليث عوض بالغلط) وفاقاً للمازني، وروي بهن قوله:

رضِيعيْ لبان ثديَ أُمٍّ تحالفا   بأسحمَ داجٍ عَوضُ لا نتفرقُ[٣]

(وعند للحضور) حساً ومعنى، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤]، ونحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٥]. **(والقرب)** حساً أو

---

(١) يعني أن القاف ضمت إتباعاً للطاء التي بعدها ويعرف هذا بـ «الاتباع المعكوس» وهو ما كان السابق فيه تابعاً للاحق.

(٢) يعني أن «قط» ـ بفتح القاف وسكون الطاء ـ تعتبر مخففة من «قط» بفتح القاف وتشديد الطاء فقد حذفت الطاء الأخيرة من الطائين وهي المضمومة.

(٣) هذا البيت للأعشى. انظر ديوانه ص ٢٢٥ مصدر سابق، والخزانة (٣/١٠٩) مصدر سابق، والأسحم الداجي، واختلف في المراد به في بيت الأعشى هذا فقيل هو:

١ ـ الليل.
٢ ـ الزق: أي وعاء الخمر.
٣ ـ الرماد.
٤ ـ الرحم.

والمعنى عليه ـ واللّه أعلم ـ أن الممدوح هو المحلّق تحالف مع الكرم في وقت ما زال فيه في رحم أمه، و «عوض» هنا ظرف لقابل الزمن على ما رجح غير واحد، وقيل بل هي: اسم صنم لبكر بن وائل فيما نسبه ابن هشام والجوهري لابن الكلبي وقال البغدادي: راجعت كتاب الأصنام لابن الكلبي فلم أرَ فيه ذكر عوض ولا ذكر صنم لبكر بن وائل. انظر: الخزانة (٣/ ٢١٠) فما بعدها. وقد أطال البغدادي الكلام على هذا البيت جداً وأفاد فيه وأجاد، وإلى معنى هذا البيت أشار مم بقوله:

العلماء الغرُّ ذو وقد غبروا   اسحم داج عندهم يفسر
بالزق والرحم والرماد   وقيل ليل حالكُ السوادِ
وعوضُ ظرف للزمان   القابل أو صنم لبكر بن وائل
وذا الأخير قاله ابن الكلبي   وهو من الضعف شديد القرب
إذ لو يصح ما به قد فاها   لم يتجه بناؤه اتجاها

(٤) جزء من الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٥) جزء من الآية نفسها.

(. . . . . وقَـــدْ تُـضَمُّ عـيـنُـهـا وفـتـحُـهـا وَرَدْ)

(لَـدَى كـعـنـد وكـهـلَ ولا تـرى عـن اسـم مـعـنـى أو بـعـيـد خـبـرا)

(وغَـالـبـاً ألـفُـهـا «يَـا» انْـقَـلَـبْ معْ مُضمر، وفي «إلى» «على» غَلَبْ)

مـعـنـى نـحـو: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ۝١٤﴾[1]، ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ۝٤٧﴾[2]، وقد تضم عينها[3]، وفتحها ورد[4] «لدى» كعند لا كـ «لدن» لأن «لدن» لا تكون إلاً لابتداء الغاية، و «عند» و «لدى» يكونان لابتداء الغاية وغيره خبرا[5] بخلاف «لدن». وكـ «هل» نحو: «لدى لزيد مال»[6]؟ **(ولا ترى عن اسم معنى أو بعيد خبراً)** فلا يقال: «لدي علم»[7]، ولا «لدي مال بالبصرة»[8].

(وغالبا ألفها «يا» انقلب مع مضمر) وقد يقلب مع الظاهر فيقال: «لَدَىْ زيدٍ» **(وفي «إلى» على غلب)**[9] ومن غير الغالب قوله:

---

(١) الآية ١٤ من سورة النجم.

(٢) الآية ٤٧ من سورة ص.

(٣) فيقال: عُنْد.

(٤) فيقال: عَنْدْ.

(٥) أي ولأن «لدى» تكون خبراً بخلاف «لدن» فيقال: لدى زيد كتاب ولا يقال: «لدن زيد كتاب».

(٦) بمعنى: هل لزيد مال؟

(٧) لأن العلم اسم معنى.

(٨) للبعد.

(٩) يعني أن ألف «لدى» الغالب فيه أن يقلب ياءً إذا أضيفت إلى الضمير فيقال: لديْك، ومثلها في ذلك «إلى» و «على» فيقال: إليك وعليك ومن غير الغالب عدم قلب ألفها ياء في الثلاثة كما سيأتي في الأبيات الثلاثة التالية، ونص عبارة ابن مالك: (وتعامل ألفها ـ يعني «لدى» ـ معاملة ألف «إلى» و «على» فتسلم مع الظاهر وتقلب ياءً مع المضمر غالباً). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٣٤ـ ٥٣٥).

(«لـدن» تـجِـي لأول الـزمـانِ ... كـمـا تـجِـي لأول الـمـكـان)
(وقـلَّـمـا تـعـدَمُ «مِـنْ» ويـوجَـدُ ... لَـدَنْ لَـدِنْ لَـدْ لَـدْنِ لُـدْ لُـدْنَ لَـدُ)

إلا كُـمْ يـا خُـزاعـةُ لا إلانـا ... عـزَى الـنـاسُ الـضـراعـةَ والـهـوانَـا
فـلـو بـرئـت نـفـوسُـكـم عـلـمـتُـمْ ... بـأن دواءَ دائـكـم لـدَانَـا
وذا لـكـمُ إذا واثـقـتـمـونـا ... عـلـى أنَّ اعـتـمـادَكـم عـلانـا[١]

(لدن تجي الأول الزمان) كقوله:

صـريـع غـوان راقـهـن ورُقْـنَـهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ[٢]

(كما تجي لأول المكان) نحو: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، و «سرت من لدن البصرة إلى الشام».

(وقلما تعدم) كهذا البيت (من) لأجل ذلك[٣] (ويوجد) فيها (لَدَن لَدِن لَدْ لَدْنِ لُدْ لُدْنَ لَدَ)[٤].

---

(١) لم أقف لهذه الأبيات على قائل، وممن أوردها وصرح بعدم العثور على قائلها الشنقيطي في الدرر (١/ ١٧٢) مصدر سابق. والشاهد منها أن من العرب من يقر الألف مع المضمر كما يفعل مع المظهر في «إلى» و «على» و «لدى» وذلك في «إلا كم» في أول البيت الأول، و «لدانا» في آخر الثاني، و «علانا» في آخر الثالث.

(٢) هذا البيت للقطامي. انظر: الخزانة (٣/ ١٨٨) مصدر سابق، والشاهد منه: مجيء «لدن» لابتداء الزمان في قوله «لَدُنْ شِب».

(٣) يعني أن «لدن» لما كانت للابتداء زمانياً أو مكانياً فمن أجل ذلك لا تكاد تعدم «من» الابتدائية، والبيت الذي أشار إليه هو بيت القطامي المتقدم (صريع غوان... إلخ).

(٤) حاصل ما ذكره ابن بون هنا من اللغات في «لدن» ثمانية:
الأولى: «لَدُنْ» ـ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهي الأصل.
الثانية: «لَدَنْ» ـ بفتح اللام وفتح الدال وسكون النون.
الثالثة: «لَدِنْ» ـ بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون.
الرابعة: «لَدْ» ـ بفتح اللام وسكون الدال ولا نون فيها.
الخامسة: «لَدْنِ» ـ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون.
السادسة: «لُدْ» ـ بضم اللام وسكون الدال ولا نون فيها.

=

(وأعْرِب الأولى ونقصَها اجبرِ   بنونها مضافةً لمضمر)
(وإنما تقع «إذْ» على.......   ....)

(وأعرب الأولى)(١) في لغة قيس وربيعة، وقرىء: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾(٢) **(ونقصها اجبر بنونها مضافة لمضمر)**(٣) **وإنما تقع إذ)** في الغالب **(على**

= **السابعة**: «لُدْنَ» ـ بضم اللام وسكون الدال وفتح النون.
الثامنة: «لَدُ» ـ بفتح اللام وضم الدال ولا نون فيها.
وبقيت اثنتان ذكرهم ابن مالك في التسهيل هما: «لدن» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون. ولت بفتح اللام والتاء المكسورة. راجع التسهيل مع المساعد (١/ ٥٣٢)
ولبعضهم:

وبقيت لدن على ابن بون   بضم لامها وكسر النون
وهكذا لت لدى المساعد   وكم له في النقل من مساعد

قلت: يلاحظ على صاحب البيتين نسبة «لت» إلى ابن عقيل في المساعد فكأن ابن مالك أغفلها في التسهيل وليس الأمر كذلك كما مر بك قبل قليل وغاية ما في الأمر أن ابن عقيل عزاها إلى بعض نسخ التسهيل فتنبه.

تنبيه:

جمع عبد الودود اللّغات العشر في ثلاثة أبيات مضبوطة ضبطاً يمنع الخطأ واللبس فأجاد والأبيات هي:

لَدْنُ كـ «قَبْلُ» وبتثليث الوسط   وضمتين وسكون انضبط
وجا كـ «جَيْرِ» وكـ «مُنْذُ» وكـ «قَدْ»   ولُدْ بضم فسكون قد ورد
وفيه لُدْنَ مثل «قُلْنَ» و «لَدُ»   كـ «عَلُ» والشعر عليها يشهد
تذكرت تقتد برد مائها   وعسك البولُ على أَنْسَائِها
من لَدُ مشولا فإلى إتلائها

(١) المراد بها «لَدُنْ».
(٢) ورد جزء من آيتين، الأولى: الآية (٤٠) من سورة النساء: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ والثانية: الآية (٢) من سورة الكهف: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ وقال ابن عقيل: (وبها قرأ أبو بكر عن عاصم «من لَدْنِه» بجر النون وإسكان الدال مشمّة الضم والأصل: من لَدُنِه ـ بضم الدال وكسر النون، وتقول في النصب: لَدُنْهَ بفتح النون، والدال مضمومة أو ساكنة مشمّة الضم). المساعد (١/ ٥٣٢ـ ٥٣٣).
(٣) نقصها منصوب بقوله: «أجبر» و «بنونها» متعلق بـ «أجبر» و «مضافة» حال من =

(. . . . . المـضـي   إضـافـةُ الـحـيـن لـهـا قـد ارتـضـى)

(وافـعـل بـهـا وبـاغـتـنْ وعَـلِّـلِ   حـرفـاً . . . .)

المضي[1] **إضافقة الحين لها قد ارتضى**[2]) كيومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ.

(وأفعل بها) أي اجعلها مفعولاً به[3] خلافاً للجمهور نحو: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ﴾[4]. وقد تقع بدلاً من المفعول به نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾[5] **(وباغتن وعلل حرفا)** في الحالتين على الأصح نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾[6]. وقوله:

فأصبحوا قد أعاد اللَّه نعمتَهم   إذ هم قريش وإذْ ما مثلهم بشر[7]

= الهاء في «نقصها» أي: أجبر نقص «لد» برد النون إليها إذا وردت مضافة إلى ضمير فلا يقال في «لد» المضافة إلى الكاف: من لدك بل يقال: من لدنك برد النون. ونص عبارة ابن مالك: (وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٣٣) مصدر سابق.

(١) يعني أن «إذ» ترد للدلالة على الزمن الماضي نحو: جئت إذا جئتَ وهذا هو الأصل فيها وقد تخرج عن ذلك فترد لمعان تأتي إن شاء اللَّه.

(٢) يعني أن «إذْ» قد تخرج عن الظرفية فيضاف إليها زمان مقيد لها لأنها في الأصل لمطلق المضي فإذا أضيف إليها زمان صارت دالة عليه دون غيره من ماضي الزمان.

(٣) فتخرج عن الظرفية، ونص عبارة ابن مالك: (فصل: وفي الظروف ظروف مبنية لا للتركيب، فمنها «إذ» للوقت الماضي لازمة الظرفية إلّا أن يضاف إليها زمان أو تقع مفعولاً به). التسهيل مع المساعد (١/ ٤٩٩_ ٥٠٠) مصدر سابق.

(٤) جزء من الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٥) جزء من الآية ١٦ من سورة مريم و«إذ» هنا بدل من مريم المنصور بـ «أذكر».

(٦) الآية ٣٩ من سورة الزخرف.

(٧) تقدم الكلام على هذا البيت وأنه للفرزدق، والشاهد منه هنا استعمال «إذْ» دالة على التعليل وذلك في البيت في موضعين، **الأول**: إذ هم قريش، **والثاني**: إذ ما مثلهم بشر، فعلة استعادتهم للنعمة هي أنهم قريش وأنهم لا يماثلهم أحد.

(.................. .... بِها ودونَ بينَا فاحْظُلِ)

(مجيئها مُبَاغِتاً وبينما ... بين الزمانيةَ قِدْماً لَزِمَا)

وقوله: فاستقدرِ اللّه خيراً وأرضيَنَّ به ... فبينما العسرُ إذْ دارت مياسير(١)

(بها) (ودون «بينا») و «بينما» (فاحظل مجيئها مباغتا)(٢) وتركها معهما أقيس من ذكرها كقوله:

فبيناهُ يَشْرِي رحلَه قال قائل ... لمن جمل رخوُ الملاطِ نَجيبُ(٣)

وقوله:

بينما نحن من بلاكث بالقاع ... سراعا والعيسُ تهوي هويا

خطرت خطرة على القلب من ... ذكراك وَهْنَا فما استطعتُ مُضيا(٤)

(بينا الزمانية قدما لزما) الظرفية، قال:

بينما نحن بالأراك معا ... إذ أتى راكب على جملِهْ(٥)

---

(١) هذا البيت لعثير بن لبيد العذري، وقيل بل هو لحريث بن جبلة العذري. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد رقم (١٠٢٧) مصدر سابق، والشاهد منه هنا: «فبينما العسر إذ دارت مياسير» حيث جيء بـ «إذْ» دالة على المباغتة.

(٢) يعني أنَّ «إذْ» يحظل فيها أي يمنع أن تجيء دالة على المباغتة ما لم تكن مسبوقة بـ «بينا» أو «بينما».

(٣) هذا البيت قيل هو: للعجير السلولي، وقيل للمخلب الهلالي انظر: الخزانة (٢/ ٣٩٦)، والشاهد منه: «فبيناه» يشرى رحله قال قائل حيث لم يؤت بـ «إذْ» الدالة على المباغتة بعد بينا ولو أوتي بها لقال: «إذ قال قائل».

(٤) هذان البيتان لم أعثر على قائلهما والشاهد منهما عدم المجيء بعد «بينما» بـ «إذْ» الدالة على المباغتة. قال ابن مالك: (وتركها بعد «بينا» و «بينما» أقيس من ذكرها وكلاهما عربي). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٠٢) مصدر سابق. وقال عبد الودود:

وتركها أقيس والوجهان ... عن فصحاء العرب مرويان

(٥) هذا البيت لجميل. انظر: الخزانة (٤/ ١٩٩)، وديوانه ص ١٨٩ مصدر سابق. والشاهد منه: ملازمة «بينما» الانتصاب على الظرفية، وهي منصوبة بـ «أتى» من قوله: «إذْ أتى راكب».

(أضفهما لجملة بينَا أَضِفْ لِمصدرٍ لا بينما كَذا أُلِفْ)

(إذا للاستقبال والشرط.......... ....)

(أضفهما لجملة) إسمية كما تقدم[١]، أو فعلية كقوله:

فبينَا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سوقة نتنصَّفُ[٢]

(بينا أضف لمصدر) اتفاقاً كقوله:

بينا تَعانُقِه الكماةَ وروْعِهِ يوما أتيح له كمي سَلْفَعُ[٣]

(لا بَيْنَمَا) على الأصح[٤] **(كذا ألف)** نحو: بينما قيام زيد قام عمرو[٥].

(إذا للاستقبال والشرط) غالباً[٦] ومن غير الغالب ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[٧] **(وقد**

---

(١) يعني في البيت السابق؛ بينما نحن... إلخ، فقد أضيفت «بينما» إلى جملة اسمية، فـ «نحن» مبتدأ وخبره: «بالأراك».

(٢) هذا البيت لإحدى بنات النعمان بن المنذر ملك العرب. انظر: الدرر (١/ ١٧٨) مصدر سابق، واللسان، مادة: نصف، ومادة: ساق. والشاهد منه: «فبينا نسوسُ الناسَ» حيث أضيفت «بينا» إلى جملة فعلية هي جملة: «نسوسُ الناسَ».

(٣) إن هذا البيت من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه. والشاهد منه هنا إضافة «بينا» إلى المصدر وهو «تعانقه» لأنه مصدر منه فعل «عانَقَ يعانق تَعَانُقاً ومعانقة». والكمي: الشجاع لأنه مُكَمًّى أي مستور في سلاحه والروع بالعين المهملة الفزع يقال راعه: أفزعه. وأتيح: قدر، والسلفع: الرجل الجسور. انظر: المساعد.

(٤) فإذا وقعت «بينما» في جملة فيها مصدر رفع المصدر على أنه مبتدأ ولا يجوز جره بإضافة «بينما» إليه.

(٥) هذا مثال لما وجب فيه رفع المصدر الوارد بعد «بينما» على أنه مبتدأ، فـ «قيام» مبتدأ أخبر عنه بجملة «قام عمرو»، ونص عبارة ابن مالك: ويلزم «بينا» و «بينما» الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة وقد تضاف «بينا» إلى مصدر التسهيل مع المساعد (١/ ٥٠٤) مصدر سابق.

(٦) يعني أنّ «إذا» ظرف دال على الزمن المستقبل والغالب فيها أن تكون مضمنة معنى الشرط فيقرن جوابها بالفاء نحو: إذا جاء نصر اللّه والفتح إلى: فسبح بحمد ربك.

(٧) الآية ١ من سورة الليل ووجه كونه من غير الغالب هو أن «إذا» هنا لم تضمن معنى الشرط.

(. . . . . وقد ... تـجـي كـإذْ وكـإذا إذْ قَـد وَرَدْ)

(وافعل بها بقلة وانخفضَتْ ... أيضاً بحَتّى وابتداً قد وَقَعَتْ)

(وباغِتَنْ حرفاً بها للابتدا ... وبعد بينا بينما قد وجدا)

تجي كإذ نحو: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾(١) **(كإذا إذ قد ورد)** ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾(٢) **(وأفعل بها بقلة)** كقوله صلى اللّه عليه وسلم لعائشة: «إني لأعلم إذا كنت عليَّ راضية وإذا كنت عليَّ غَضْبى»(٣).

(وانخفضت أيضاً بحتى) نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾(٤) **(وابتدا قد وقعت)** نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾(٥) في قراءة من نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣﴾(٦).

(وباغتن حرفا بها للابتداء) لا ظرف زمان خلافاً للزجاج ولا ظرف مكان خلافاً للمبرد **(وبعد بينا وبينما قد وجدا)** كقوله:

فبينَا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أَمرُنا ... إذا نحنُ فيهم سوقة نتنصَّفُ(٧)

---

(١) جزء من الآية ٩٢ من سورة التوبة.
وهو شاهد على أن «إذا» قد تأتي كـ «إذْ» فتكون دالة على الزمن الماضي لأن الآية نزلت بعد ما أتى هؤلاء البكاؤون إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم بل بعدما عاد من غزوته التي هي غزوة تبوك فهي إذاً تتحدث عن حال ماضيه.

(٢) جزء من الآية ٧١ من سورة غافر، وهو شاهد على مجيء «إذ» كـ «إذا» في الدلالة على الزمن المستقبل لأن جعل الأغلاف في الأعناق سيقع في المستقبل يوم القيامة.

(٣) هو شاهد على مجيء «إذا» مفعولاً به فهي هنا مفعول أعلم.

(٤) جزء من الآية ٧١ من سورة الزمر.

(٥) جزء من الآية ١ من سورة الواقعة.

(٦) جزء من الآية ٣ من سورة الواقعة.

(٧) تقدم أنه لإحدى بنات النعمان بن المنذر والشاهد منه هنا: وورود «إذا» دالة على المفاجأة بعد «بينا».

(وجي بالآن مبينا ويغلب   مجيئه ظرفاً ونزرا يعرب)

(وكونُه لحاضرِ الجميعِ   ....)

وقوله: فبينما المرء في الأحياء مُغْتَبط   إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير(١)

(وجيء بالآن مبنياً) لتضمنه معنى حرف الإشارة، أو لشبهه بالحرف في ملازمته لفظاً واحداً في أنه لا يثنى ولا يجمع. (ويغلب مجيئه ظرفاً)(٢) ومن غير الغالب قوله صلى اللّه عليه وسلم ـ وقد سمع وجبة: «هذا صوت حجر رمي به منذ سبعين خريفاً فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها».

(ونزرا يعرب) كقوله:

كأنَّهُمَامِ الآنِ لم يتغيرا   وقد مرَّ للدَّارين من بعدنا عصر(٣)

وليس منقولاً من فعل خلافاً للفراء في زعمه أنه منقول من آنِ بمعنى «حان».

(وكونه) أي الآن ظرفاً (لـ) مظروف (حاضر الجميع) كوقت فعل الإنشاء

---

(١) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه ورود ـ إذا ـ دالة على المفاجأة بعد «بينا».

تنبيه:

اعلم أن الأصل في «إذا» الدالة على المفاجأة أن تليها جملة اسمية نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب» وأن الأصل فيها أن لا يؤتى بعدها بـ «بينما» ولا «بينا» ونص عبارة ابن مالك: (وتدل على المفاجأة حرفاً لا ظرف زمان خلافاً للزجاج ولا ظرف كان خلافاً للمبرد، ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية وقد تقع بعد «بينا وبينما». التسهيل مع المساعد (١/ ٥١١ـ ٥١٢) مصدر سابق.

(٢) يعني أن «الآن» ظرف يغلب فيه أمران، **الأول**: ملازمة الظرفية، **والثاني**: البناء ويندر خروجه عن الظرفية، كما يندر إعرابه، ونص عبارة ابن مالك: (وظرفيته ـ يعني «الآن» ـ غالبة: لا لازمة.. وقد يعرب على رأي. التسهيل مع المساعد (١/ ٥١٦) مصدر سابق.

(٣) هذا البيت لأبي صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٩٦) مصدر سابق، والشاهد منه: إعراب «الآن» فقد جر بالكسرة لأنه مجرور بـ «من» محذوفة النون، فالأصل من «الآن». وقيل: بل هو هنا مبني على الكسرة فالكسر للبناء فيكون كـ «شتان» يبنى على الفتح والكسر إلا أن الفتح أكثر وأشهر. انظر: المساعد (١/ ١١٧). مصدر سابق.

(.............. والبعضِ واجب لَدَى الجميعِ)
(وحيث ثلثنّها وانقلبا واوا قليلاً ياؤها وأعْرِبا)

حين النطق في نحو: العبد بعته الآن **(والبعض واجب لدى الجميع)**(١) نحو: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾(٢). فمن يستمع الآن(٣).

(وحيث ثلثنها وانقلبا واوا قليلاً ياؤها) كقوله:

يَا رَبِّ إن كنت لزيد ربًّا فابعث له من حَوْثُ شئت ركبا
أكلا تِلقّاماً وشِرْباً قَأْبَا(٤)

وقوله:

وأنني حَوْثُمَا يُثْنِي الهوى بصري من حَوْثُمَا سلكو أَدْنُو فَأَنْظُورُ(٥)

و **(أعربا)** على لغة فقعسية كقوله:

---

(١) يعني أن «الآن» يجب فيه لدى جميع النحاة أن يكون ظرفاً إما لمظروف حضر جميعه نحو: «عبدي بعتكه الآن»، وهو المعبر عنه هنا بـ «فعل الإنشاء»، ففعل الإنشاء «بعت» وهو المظروف، والظرف «الآن» وقد وقع جميع الفعل في الوقت الحاضر، فالإنشاء: إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، وإما بمظروف حضر بعضه نحو: (الآن خفف اللَّه عنكم) «الآن» ظرف للتخفيف، والتخفيف واقع الآن وما بعد الآن فقد وقع بعضه في الزمن الحاضر أي وقت نزول الآية. وذلك أن الآية نزلت في تخفيف حكم سابق وهو وجوب صبر الواحد من المسلمين لعشرة من الكفار فخفف بوجوب الصبر لاثنين، ونص عبارة ابن مالك: (ومنها ـ يعني الظروف ـ «الآن» لوقت حضر جميعه أو بعضه). التسهيل مع المساعد (١/ ٥١٥ـ ٥١٦) مصدر سابق.

(٢) جزء من الآية ٣ من صورة الأنفال.

(٣) جزء من الآية ٩ من سورة الجن، وقد جيء به «هنا» ظرفاً لفعل وقع بعضه في الزمن الحاضر وذلك لأن رمي الجن بالشعب إذا حاولوا استراق السمع من السماء مستمر حتى بعد نزول الآية.

(٤) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه قلب الياء من حيث واواً في قوله: «من حوث شئت».

(٥) هذا البيت لابن هرمة. انظر: معجم الشواهد النحوية والشعرية، الشاهد رقم ٨٩٨، مصدر سابق. والشاهد منه: «من حوث ما»، حيث قلب الياء من حيث واواً.

(وقد تَصَرَّفُ.................... ....)

أما ترى حيثَ سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا(١)

وقوله: ونطعنُهم تحتَ الحُبَى بعد ضَرْبِهم ببيض المواضي حيثَ ليِّ العمائِمِ(٢)

(وقد تصرف)(٣) عن الظرفية كقوله:

.... لدى حيثُ ألقت رحلَها أُمَّ قَشْعَمِ(٤)

وقوله: في حيثُ أودع جبريل رسالتَه وَحْيًا إليه بتوفيق وإرشادِ(٥)

---

(١) لم أقف له على قائل، وقد أورده البغدادي في الخزانة (٣/ ١٥٥) مصدر سابق، ولم يعثر له على قائل، وكذلك العيني في المقاصد (٣/ ٣٨٤) مصدر سابق، ونقل عن بعض المتقدمين أنه لا يعلم له قائل، وعلى كل فالشاهد منه هنا: أما ترى حيث سهيل، لأن «حيث» نصبت على أنها مفعول به لـ «ترى» وأضيفت إلى مفرد وهو: سهيل ففتحتها فتحة إعراب.

(٢) هذا البيت نسبه العيني للفرزدق وقال إنه من قصيدته التي مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البورائم

ثم قال إنه راجع القصيدة في ديوان الفرزدق ولم يجد هذا البيت فيها. انظر: العيني (٣/ ٣٨٧ـ ٣٨٩) مصدر سابق، فلعله ثبت من غير رواية الديوان.

والشاهد منه (حيث لي العمائم) لأن «حيث» هنا معربة مضافة إلى مفرد «لي»، ولبعضهم:

وحيث أعرب إن تضف لمفرد كـ «حيث لي» لم تكن بالملحد

(٣) اعلم أن الأصل في «حيث» أن تكون مبنية فإعرابها قليل، وأن تكون ملازمة للظرفية فخروجها عنه قليل، وأن تضاف إلى الجملة فإضافتها إلى المفرد قليلة، وأن تكون للمكان فورودها لغيره أقل، وإذا علمت هذا فاعلم أن الفرق بين التصرف والإعراب هو أن التصرف الخروج عن الظرفية ومقابله ملازمتها، أما الأعراب فيقابله البناء، وأشار بقوله: (وربما وجد كـ «بين» للوقت) إلى أن كلاً من «حيث» و «بين» قد يرد ظرف زمان على قلة.

(٤) هذا شطر بيت لزهير من معلقته التي مطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم

انظر: ديوان زهير ص ٢٣ مصدر سابق، والشاهد منه تصرف حيث: أي خروجها عن الظرفية، وذلك أنها هنا في محل جر بالإضافة إذ أضيفت إليها «لدى».

(٥) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه، في حيث أودع جبريل، لأن «حيث» جرت بـ «في» فخرجت عن الظرفية.

(. . . . . وربما وُجِدْ كبين للوقت وضعفه اعتقد)

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(١) وحمل عليه قوله:

إن حيث استقر من أنت راجيه حِمَى فيه عفة وأمان(٢)

(وربما وجد كبين) فيما تقدم نحو الحديث: «ساعة بين جلوس الإمام على المنبر وانقضاء الصلاة»(٣) ونحو: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(٤) **(للوقت وضعفه اعتقد)**.

وحمل عليه:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه(٥)

---

(١) جزء من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام و«حيث» هنا مفعول به لـ «أعلم».

(٢) لم أعثر له على قائل، وممن صرح بعدم العثور على قائله الشنقيطي في الدرر (١/ ١٨٢) مصدر سابق، والشاهد منه هنا أن «حيث» وقعت اسماً لـ «إن» فخرجت عن الظرفية، وهذا رأي ابن مالك في إعراب بيت الشاهد هذا. انظر: المساعد (١/ ٥٢٥ـ ٥٢٦) مصدر سابق. وأشار ابن بون بقوله: «وحمل عليه» إلى أن هنالك رأياً آخر في إعراب البيت ولعل مراده به ما نقله السيوطي في الهمع عن أبي حيان ونصه: (أنكر أبو حيان ذلك وخطأه، وقال: إن حمى هو اسم «إن» و «حيث» خبرها). الهمع (١/ ٢١٢) مصدر سابق.

قلت: ومجرد الإخبار بالظرف لا يخرج عن ملازمة الظرفية كما هو معلوم بخلاف ما إذ وقع اسماً لـ «إنَّ» مثلاً.

(٣) لم أعثر على حديث بهذا اللفظ.

(٤) جزء من الآية ٩٤ من سورة الأنعام.

(٥) هذا البيت لطرفة بن العبد. انظر: اللسان، مادة «هدي» (٢٠/ ٢٢٣) مصدر سابق، وديوان طرفة ص ٧٥، مصدر سابق، والخزانة (٣/ ١٦٢) مصدر سابق. والشاهد منه: استعمال «حيث» دالة على الزمان فهي في هذا البيت بمعنى حين أي حين تهدى ساقه قدمه، هكذا قال الأخفش، وقول ابن بون حمل عليه يريد أن الشاهد ليس صريحاً في مجيء «حيث» للوقت، وهو كذلك. فقد قال ابن عقيل: (ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان إذ المعنى: حيث مَشَى وتوجَّه). المساعد (١/ ٥٣٠) مصدر سابق.

(ومثل (حيث) «وسط» في التصرف   وغيرِه وهكذا «دونُ» يفي)
(وكن لـ «أمْسِ» بانيا..........   ....)

وقوله: حيثما تستقم يقدر لك اللّه   نجاحاً في غابر الأزمان(١)

(ومثل «حيث» «وسط») وهو ظرف وهو الذي يصلح في موضعه «بين» لا و «سط» بالتحريك كجلست وسط الدار فاسم، ولا يصلح في موضعه بين.

(في التصرف) قال:

وَسْطُه كاليراع أو سرج المجدَلِ   طورا يخبو وطورا ينير(٢)

(وغيره وهكذا «دون») على الأصح كقوله:

ألم ترَ أني قد حميت حقيقتي   وباشرت حَدَّ الموتِ والموتُ دونُها(٣)

(يفي) لا بمعنى: رديء كقوله:

إذا ما علا المرءُ رام العلا   ويقنع بالدونِ من كان دونَا(٤)

(وكن لأمس بانيا) على الكسر بلا استثناء صورة عند الحجازيين كقوله:

---

(١) لم أعثر له على قائل مع كثرة وروده في كتب النحاة فلا يكاد يخلو منه كتاب، والشاهد منه هنا ورود «حيث» دالة على الوقت، فالمعنى في أي وقت تستقيم يقدر لك اللّه النجاح، ويحتمل أن تكون «حيث» على بابها في الدلالة على المكان فيكون المعنى في أيِّ مكان استقمت يقدر اللّه لك النجاح.

(٢) هذا البيت لعدي بن زيد. انظر: اللسان، مادة «وسط» (٩/٣٠٨) مصدر سابق. والشاهد منه أن «وسْط» بسكون السين ظرف مكان كـ «حيث» وأنها قد تخرج عن الظرفية، ووجه خروجها عنها هنا ـ واللّه أعلم ـ هو أنها مبتدأ مرفوع بالضم خبره كـ «اليراع». والبيت في وصف السحاب، و «اليراع»: جمع يراعة، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار المجدل: القصر.

(٣) هذا البيت لموسى بن جابر. انظر: الدرر (١/١٨٢) مصدر سابق، والشاهد منه هنا: أنَّ «دون» قد تخرج عن الظرفية وهي هنا مرفوعة بالضم مخبر بها عن مبتدأ هو: «الموت».

(٤) لم أعثر له على قائله، والشاهد منه: استعمال «دون» بمعنى «رديء» وهذه ليست ظرفاً أصلاً، فالمعنى ويقنع بالرديء من كان رديئاً. حكى سيبويه عن العرب. (هذا ثوبٌ دون أي رديء) المساعد (١/٥٢٧) مصدر سابق.

(.............. وقـلـلا بـنـاءه بـالـفـتـح لـكـن قُـبـلا)

(ورُبَّـمـا رفِـعَ غـيـرَ مُـنْـصَـرِفْ ....)

اليـوم أعـلـم مـا يـجـيء بـه ومـضـى بـفـصـل قـضـائـه أمْـسِ[1]

(قللا بناءه بالفتح)[2].

(وربما رفع غير منصرف)[3] عند تميم كقوله:

---

(١) هذا البيت الأصح أنه لأحد أساقفة نجران من أبيات أولها:

منـع الـبـقـاء تـقـلـب الـشـمـس وطـلـوعـهـا مـن حـيـث لا تـمـس

انظر: اللسان، مادة «أمس» (٧/ ٣٠٥) مصدر سابق، والعيني (٤/ ٣٧٣) مصدر سابق، والشاهد منه هنا: «ومضى بفصل فضائه أمس». حيث بنيت «أمس» على الكسر وهذا على لغة أهل الحجاز الذين لا يستثنون صورة ولو استثنوا صورة لاستثنوا هذه الصورة، لأن «أمس» هنا خرجت عن الظرفية فهي فاعل «مضى» ومع ذلك ظلت مبنية على الكسر.

(٢) يعني أن «أمس» يقل فيها أن ترد مبنية على الفتح فتقول: «وقع ذلك أمس»، و «فعلت الأمر بالأمس»، وهذا هو مراد ابن بون ـ إن شاء اللّه ـ فأنت تراه هنا أثبت لغة البناء على الفتح على قلة، ، وقد تبع في ذلك الزجاجي، أما ابن مالك فنفاها جملة، ونص عبارته: (وليس بناؤه ـ يعني أمس ـ على الفتح لغة خلافاً للزجاجي)، وقال ابن عقيل: وحكاه ابن عصفور عن الزجاجي أيضاً، وقال ابن الباذش: خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح. انتهى.

ولا حجة في الرجز لاحتمال إعرابه غير متصرف وهو ظاهر كلام سيبويه في الرجز، المساعد (١/ ٥٢٠) مصدر سابق.

قلت ك مراد ابن عقيل بالرجز: «لقد رأيت عجباً مذ أمسا». وسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء اللّه.

(٣) يعني أن تميماً قد لا ينونون «أمس» في حالة وقوعها في محل رفع بل يرفعونها بالضمة الظاهرة غير منونة، وأشار بقول إعرابه بالرفع: إلى أن في تميم من يعربه في الأحوال الثلاثة كما أعرب في الرفع أي غير منصرف فتحصل من كلامه أن لتميم في «أمس» لغتين:

الأولى: أن يُبنى على الكسر في حالتي وقوعه في محل جر نحو: كان ذلك يوم أمس، أو محل نصب نحو: لقيت زيداً أمس، ويُرفع بالضم غير منون في حال وقوعه في محل رفع نحو: أمس يوم مبارك. =

(. . . . . إعرابُه كالرفعِ عَنْ بعضٍ ألف)
(أعربه إن أُضِيفَ أو بأَلْ قُرِنْ أَوْ أَنْ يُنَكَّرْ والبنا مع «أل» زكِنْ)

اعتصم بالرجاء إن طال يأسُ وَتَناس الذي تضمَّنَ أمْسُ[(١)]

(إعرابه) مطلقاً في الأحوال الثلاثة (كالرفع عن بعض) تميم (ألف) كقوله:

لقد رأيت عجباً مُذْ أَمْسَا عجائزاً مثل السعالي خَمَسا[(٢)]

(أعربه إن أُضِيفَ) نحو: أمسنَا يوم مبارك، أو ثُنيِّ نحو: أمسين، أو جمع: أمُوس، قال:

مَرّتْ بنا أول من أُموس تَميس مثل ميسَة العروس[(٣)]

(أو بـ «أل» قرن) نحو: الأمس يوم مبارك. ونحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[(٤)] (أو أن ينكر) نحو: مضى لنا أمس، (والبنا مع «أل» زكن) كقوله:

= **الثانية**: أن يعرب في الأحوال الثلاثة إعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضم غير منون وينصب بالفتح كذلك ويجر بها نيابة عن الكسرة. فتقول: لقيت زيداً أمس، وأمس يوم مبارك فيه. ونص ابن مالك: (ومنها «أمس» مبنياً على الكسر بلا استثناء عند الحجازي وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعله كالمرفوع غيره. التسهيل مع المساعد (١/ ٥١٩ــ ٥٢٠) مصدر سابق.

(١) لم أعثر له على قائل مع كثرة استشهاد النحاة به، والشاهد منه هنا: «وتناس الذي تضمن أمس»، و «أمس» هنا فاعل «تضمن» والمفعول محذوف، والتقدير: وتناس الذي تضمنه أمس، وهو مما رفع فيه أمس بالضم شاهد للغة تميم.

(٢) لم أقف له على قائل وقد أورده البغدادي في الخزانة (٣/ ٢١٠)، والعيني في المقاصد (٤/ ٣٥٧)، والشاهد منه هنا: مذ أمسا حيث أعربت أمس إعراب ما لا ينصرف وذلك لأنها مجرورة بـ «مذ»، ولو لم تنب فيها الفتحة عن الكسرة لقيل: مذ أمس. وقد مرَّ بك آنفاً أن الزجاجي استدل بهذا الرجز على أن من العرب من بنى «أمس» على الفتح، وعلى قوله فلا شاهد في البيت على مسألة المنع من الصرف إلا أن قوله ضعيف كما مرّ.

(٣) لم أعثر لهذا الرجز على قائل، والشاهد منه هنا أن «أمس» إذا جمعت أعربت لأن «أموس» جمع «أمس» وهو مجرور بالكسرة.

(٤) جزء من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(واستغرقَ الآتي جوابا لكم   مظروفَه كالصيف والمُحَرَّمِ)

إني وقفت اليوم والأمس قبله   ببابك حتى كادت الشمس تغرب[١]

(واستغرق) الزمن **(الآتي جوابا لكم)** بأن كان معدوداً مختصا أو غيره **(مظروفه)**[٢] تعميماً أو تقسيطاً **(كالصيف والمحرم)** في المختص وغيره كصمت يومين، أو أسبوعاً، أو شهرا، أو حولا، وقد يتعين التعميم كما في صمت يومين والتقسيط كما في «أذنت يومين».

---

(١) هذا البيت صرح الشنقيطي بعدم العثور على قائله. انظر: الدرر (١/ ١٧٥) مصدر سابق، والواقع أنه لنصيب. انظر: اللسان، مادة «أمس» (٧/ ٣٠٤) مصدر سابق. والشاهد منه: بأني وقفت اليوم والأمس حيث بنيت «أمس» على الكسر مع اقترانها بـ «أل»، والدليل على بنائها أنها معطوفة على «اليوم» وهو ظرف منصوب بـ «وقفت».

فائدة:

لخص سيدي بن عبد اللّه استعمالات «أمس» فقال:

وأمس بتنوين أَتَتْ وبغيره   وقد بنيت في الحالتين على الكسر
وقد أعربت بالصرف قدما ومنعه   وذان لها في الرفع والنصب والجر
وقوم أتو بالمنع في الرفع وحده   وإلا فبالكسر البناء لها يجري
وهذا إذا حادت عن الظرف يا فتى   وإلا ففيها صورتان بلا نكر
بناءً على كسر أو الفتح فاعقلَنْ   وليس بما في «أمس» كل فتى يدري

(٢) اعلم أن المظروف هو ما يفعل في الظرف فمنه ما يقع في جميعه ومنه ما يقع في بعضه كما أن «ما يجعل» في الوعاء منه ما «يملأ» الوعاء ومنه ما لا يملؤه، وإذا علمت هذا فاعلم أن الظرف ـ المعدود ـ وهو المعبر عنه بـ «الصالح» لأن يأتي جواباً لـ «كم» يكون لكل واحد من أجزائه جزء من العمل إما في جميعه وهو المعبر عنه بالتعميم، وإما في بعضه وهو المعبر عنه بالتقسيط، **مثال الأول**: صمت يومين، فقد استغرق الفعل المظروف ـ وهو الصوم ـ جميع أجزاء الظرف الذي هو «يومين»، **ومثال الثاني**: أذنت، فقد استغرق الفعل المظروف ـ وهو أذنت ـ بعض أجزاء الظرف الذي هو «يومين» فـ «الأذان» لم يستغرق من اليومين إلا الوقت الذي يؤدي فيه عشر مرات خلالهما وهو جزء يسير منهما والتعميم متعين في المثال الأول والتقسيط متعين في الثاني. أما نحو: سرت يوماً أو يومين فيحتمل التعميم والتقسيط. راجع شرح التسهيل مع التسهيل كلاهما لابن مالك (٢/ ٢٠٥) مصدر سابق.

(وهــكــذا الأبــد والــدَّهــرُ إذا — عُــرِّفَ والــنــهــارُ والــلَّــيــلُ كَــذَا)

(وذا لــمــا قــد كــان لــلــشــهــر عــلــم — إن لــم يــضــف شــهــر لــه قــد انــحــتــم)

(وإن يُــضــعــفْ لــعــلــمٍ شــهــرِ أُبِــي — ذا فــيــه نــحــو: صــمــت شــهــرَ رَجــب)

(ولــم يُــضَــفْ شــهــر لــدى الــجــمــيــع — إلا لِــذي الــقــرآنِ والــرَّبــيــع)

(وهكذا الأبد) في أنه يقع في جميعه إلا على سبيل المبالغة. **(والدهر إذا عرف)** بـ «أل» الاستغراقية وإلا فيحتمل الوجهين. **(والنهار والليل كذا)**(١).

(وذا)(٢) الاستغراق **(لما قد كان للشهر علم إن لم يضف شهر له)** كسرت محرماً ورجباً لأن كلاً منهما اسم ثلاثين يوماً(٣) **(قد انحتم)**.

(وإن يضف لعلم شهر أبي ذا فيه نحو: صمت شهر رجب) وهذا مذهب سيبويه، وزعم الزجاج أن رمضان كشهر رمضان. **(ولم يضف شهر)** على الأصح **(لدى الجميع إلا لذي القرآن والربيع)**(٤) الأول والثاني قال:

---

(١) معنى هذا البيت ـ واللّٰه أعلم ـ أنّا لأبد والدهر، والنهار والليل إذا كانت معرفات بـ «أل» الاستغراقية يجب في مظروفها أن يكون مستغرقاً لجميع أجزائها فلا يجوز لك أن تقول: صمت الأبد وأنت تصوم من كل عشرة أيام تسعة وفطر واحداً، ولا سرت النهار وأنت تسير جميع أجزئه إلا ساعة واحدة، فيجب في الكل أن يكون المظروف مستغرقاً لجميع أجزاء الظرف إلا إذا قصدت المبالغة فيعطى الأكثر حكم الكل مبالغة. ونص عبارة ابن مالك: (وكذا مظروف «الأبد» والدهر والليل والنهار وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل. التسهيل مع المساعد (١/٤٩٨) مصدر سابق.

(٢) «ذا» في أول البيت مبتدأ وخبره جملة «قد انحتم» في آخر البيت والمعنى أن الظرف إذا كان علماً لشهر من الشهور نحو: سرت رمضان، فإن المظروف الذي هو: سرت، يجب أن يكون مستغرقاً لجميع أجزاء الظرف الذي هو رمضان، وهذا إذا لم يضف إلى علم الشهر لفظ شهر كما رأيت، فإن أضيف إليه نحو: سرت شهر رمضان، فإن السير لا يستغرق جميع الشهر، وهو ما أشار إليه بقوله: وإن يضف لعلم.. إلخ البيت.

(٣) قلت: الصواب اسم تسعة وعشرين، فقد ثبت في الحديث الصحيح في قصة إيلاء النبي صلى اللّٰه عليه وسلم من نسائه شهراً أنه دخل على عائشة رضي اللّٰه عنها بعد تسعة وعشرين يوماً وأخبرته أنه آلى شهراً فقال لها الشهر تسعة وعشرون.

(٤) لم أقف لهذين البيتين على قائل، والشاهد منهما إضافة لفظ «شهر» إلى «ربيع» في قوله: «به أبلت شهري ربيع».

(ونصبوا ضميره لفظاً بما ... لمْ يكُ ذا ثلاثة قد عُلِمَا)

وَقَدْ ينوب عن مكانِ مصدرُ ... وذاك في ظرفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

به أبلتْ شَهْرَيْ ربيع كليهما ... وقد مَارَ فيها نسؤها واقترارُها

وسود ماءُ المرد فاها فلونه ... كلون النؤور فهي أَدْمَاءُ سارها

(ونصبوا ضميره) أي الظرف إذا توسعوا فيه فلم يجروه بـ «في» كقوله:

ويوماً شهدناه سليما وعامراً ... قليلاً سوى طَعْن النِّهالِ نَوافِلُه[١]

(لفظاً) لا معنى (بما) أي متعد أو لازم (لم يك ذا ثلاثة) مفاعيل لا به خلافاً للأخفش (قد علما).

(وقد ينوب) مطلقاً (عن) اسم (مكان مصدر) في الانتصاب على الظرفية كجلست قرب زيد (وذلك في ظرف الزمان يكثر) معين لوقت، أو مقدار كجيئتك صلاة العصر وانتظرتك حلب ناقة، أو نحر جزور، وقد ينوب عن اسم العين كلا أكلمه القارظين[٢] ولا آتيه الفرقدين[٣].

---

(١) أورده ابن مالك في شرح كتابه التسهيل (٢/ ٢٤٥) ولم يعزه لأحد، وفي سيبويه والأعلم (١/ ٩٥) أنه لرجل من بني عامر. والشاهد منه: ويوماً شهدناه، حيث نصب الضمير العائد على الظرف بنفس العامل الذي عمل في الظرف. ونص عبارة ابن مالك: (ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ويجوز حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ «في» ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٣٧) مصدر سابق.

(٢) أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يبغيان القرظ فلم يعودا، ومن العرب من جعلهما اثنين كقوله:

وحتى يؤب القارظان كلاهما ... وينشر في القتلى كليب لوائل

ومنهم من جعله واحداً قال:

فرجِّ الخير وانتظري إيابي ... إذ ما القارظُ العنزيُّ آبا

(٣) أي مدة طلوع الفرقدين، وهما نجمان معروفان.

المفعول معه

يُنْصَبُ تالي الواوِ مفعولاً مَعَهْ   في نحوِ: سيري والطريقَ مُسْرِعَهْ
بما من الفعل وشبهه سبق   ذا النصبُ لا بالواوِ........

(ينصب) الاسم الفضلة (تالي الواو) التي بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه قياساً على الأصح(١) ولو قبل ما يصلح عطفه عليه (مفعولاً معه) كما (في نحو: سيري والطريق مسرعة)(٢) وأنا سائر والنيل(٣) وأعجبني سيرك والنيل(٤).

(بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو)(٥) ولا بالخلاف(٦)

---

(١) اعلم أن من النحاة من يرى أن النصب على المعية موقوف على السماع وهو مقابل الأصح. قال في الكافية: وفي النحاة من أبى القياس في ذا الباب فهو بالسماع يكتفي. وقال في شرحها: (قال أبو الحسن الأخفش: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء وقوم يقصرونه على ما سمع منه، يريد من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه، ومنهم من لا يجيزه). قال أبو علي: وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع. شرح الكافية (٢/٦٩٦ ـ ٦٩٩) مصدر سابق.

(٢) مثال لما اشتملت فيه الجملة المتقدمة على فعل هو: سيري.

(٣) مثال لما اشتملت فيه الجملة على اسم فيه معنى الفعل وحروفه، والاسم هو «سائر» اسم فاعل من سار.

(٤) مثال آخر لنفس المسألة إلا أن العامل هنا مصدر هو «سيرك».

(٥) هذا مذهب عبد القاهر الجرجاني ورد بأمور أولها أنه لو كان منصوباً بالواو لاتصل بها وهو ضمير في نحو: قولك سار زيد وإياك فيقال: سار زيدوك ولم يسمع هذا، **والثاني**: أنه لو كان منصوباً بالواو لم يشترط أن يسبق بفعل أو شبهه. **الثالث**: أن الواو حرف والحرف لا يعمل ما لم يشابه الفعل نحو: «إنَّ» بمعنى «أأكد» و «ليت» بمعنى «أتمنى» وهلم جرا. وإلى هذا أشار محمد بن المحبوب بقوله:

بالواو نصب الاسم يا إخواني   على المعية لدا الجرجاني
وباشتراط سبق فعل أو ما   عمل مثله وفصل ينمي
لمضمر، وعدم نصب الحرف إن   لم يشبه الفعل وشبهه ابطلن
ما قال عبد القاهر الإمام   هذا الذي نقله الدمام

(٦) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ورد بأن الخلاف لو نصب لنصب في نحو: جاء =

.... في القولِ الأَحَقْ
وبعد «ما» استفهامٍ أو «كيف» نَصَبْ ....

ولا بالمصاحبة(١) ولا بـ(لابس)(٢) محذوفاً خلافاً لزاعمي ذلك **(في القول الأحق)** ولا يتقدم على عامله اتفاقاً وعلى مصاحبه خلافاً لابن جني محتجاً بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة   ثلاث خصال ستَ عنْها بِمُرْعَوي(٣)

(وبعد «ما» استفهام أو «كيف») أو «أزمان» أو قبل خبر ظاهر **(نصب)** الاسم على المعية كقوله:

فما أنت والسير في متلف   يبرح بالذكر الضابط(٤)

وقوله: أزمانَ قومي والجماعةَ كالّذي   لَزِمَ الرَّحالة أن تميلَ مَمِيلاً(٥)

= زيد بل عمر. فيقال: بل عمرا، لأن ما قبل «بل» مخالف لما بعدها، وهذا باطل باتفاق. انظر: الصبان (٢/ ١٣٩) مصدر سابق.

(١) أي مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها.

(٢) المراد بها أن المفعول معه إنما هو مفعول به لفعل محذوف فالتقدير: سرت ولابست زيدا. نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٣) هذا البيت ليزيد بن الحكم. انظر: الخزانة (١/ ٤٩٥) مصدر سابق. والشاهد منه: جمعت وفحشا غيبة ونميمة حيث تقدم المفعول به على مصاحبه والأصل: جمعت غيبة وفحشا قال في الكافية:

وكون ذا المفعول سابقا لما   يصحب قد جوز بعض العلماء

بذا ابن جني قد قضى بقول من   قال «وفحشا غيبة وقد وهن»

الكافية مع شرحها (٢/ ٦٩٥ـ ٦٩٧) مصدر سابق.

(٤) هذا البيت نسبه الشيخ محيي الدين لأسامة بن حبيب الهذلي بينما نسبه أبو سعيد السكري لأسامة بن الحارث الهذلي وتبعه في ذلك العيني والشنقيطي وهو رأي الأعلم. انظر: عدة السالك (٢/ ٢٤٠) مصدر سابق، وأشعار الهذليين (٣/ ١٢٨٩) مصدر سابق، والمقاصد للعيني (٣/ ٩٣) مصدر سابق، والدرر (١/ ١٩٥) مصدر سابق، والأعلم الشنتمري (١/ ١٥٣) مصدر سابق. والشاهد منه: «فما أنت والسير» حيث نصب لفظ «السير» على المعية بفعل «كون» مضمر بعد «ما» الاستفهامية، فالتقدير: فما تكون أنت والسير.

(٥) هذا البيت للراعي النميري. انظر: التصريح (١/ ١٩٥) مصدر سابق، وديوان =

. . . .   بِفِعل كون مُضْمَر بَعْضُ الْعرَبْ

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق   والنصبُ مختار لدى ضعف النَّسَقْ

وقوله: فما أنت والتلذُّذ حَول نَجْدٍ   وسلمى بين بَصْرَةَ والغميم(١)

وكيف أنت وقصعة من ثريد

وكان صلى اللّه عليه وسلم يأتيه الوحي وأنا وإياه في لحاف(٢) **(بفعل كون مضمر بعض العرب)**.

(والعطف إن يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى والصناعة **(أحق)** من نصب الاسم على المعية نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(٣)، و «جاء زيد وعمرو».

(والنصب مختار لدى ضعف) عطف **(النسق)** كقولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها(٤). وقوله:

إذا أعجبتك الدهر حال امرىء   فدَعْهُ وواكل أمره والليالیا(٥)

= الراعي ص ١٤٦ مصدر سابق. والشاهد منه نصب المفعول معه بفعل كون مضمر بعد لفظ «أزمان» فالأصل: أزمان كان قومي والجماعة.

(١) لم أعثر له على قائل على هذه الرواية، ويروى:

فما أنت والتلدد حول نجد   وقد غصت تهامة بالرجال

وهو على هذه الرواية منسوب لمسكين الدارمي. انظر: شرح المفصل (٢/ ٥٠) مصدر سابق. وعلى كل فالشاهد منه: فما أنت والتلدد إذا الأصل: فما تكون أنت والتلدد.

(٢) هو مثال لحذف فعل الكون الواقع بعد خبر ظاهر وهو ناصب للمفعول معه فالأصل وأكون أنا وإيَّاه في لحاف.

(٣) جزء من الآية ١٩ من سورة الأعراف.

(٤) إنما كان العطف هنا ضعيفاً لأن المعنى سيكون لو تركت في وادٍ وترك فصيلها في وادٍ آخر لرضعها وهذا غير مراد فالضعف هنا من جهة المعنى.

(٥) هذا البيت لأفنون التغلبي. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد رقم ٣١٧٧ مصدر سابق. والشاهد منه: «واكل أمره والليالیا»، حيث رجح النصب على المعية على العطف لما في العطف من ضعف في المعنى إذا المعنى عليه: فواكل أمره وواكل الليالي، بخلاف المعية إذ المعنى عليها. واكل أمره مع الليالي.

والنصب إلن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تصب

وقوله: فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكليتين من الطحال[(١)]

ونحو: جئت وزيداً[(٢)].

(والنصب إن لم يجز العطف يجب) نحو: «سار زيد والنيل»[(٣)] و «ما شأنك وزيداً»[(٤)].

(أو اعتقد إضمار عامل ينصب) الاسم مفعولاً به لامتناعهما معاً **(تصب)**.

كقوله:

علفتها تبنا وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها[(٥)]

---

(١) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: فكونوا أنتم وبني أبيكم» حيث رجح النصب على المعية على العطف لما في العطف من ضعف في المعنى.
قال الشيخ خالد: (لأنك إذا قلت: كن أنت وزيدا كالأخ وعطفت «زيداً» على الضمير في «كن» لزم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ. التصريح (١/ ٣٤٥) مصدر سابق.

(٢) مثال لما كان ضعف العطف فيه من جهة الصناعة لأن الرفع فيه عطف على ضمير رفع متصل قبل توكيده بالمنفصل ودون أي فاصل كما أشار إليه في باب عطف النسق بقوله:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشياء وضعفه اعتقد

(٣) إنما تعين النصب على المعية هنا وامتنع العطف لأن العامل في العطف هو العامل في المعطوف عليه فيصير المعنى: سار زيد وسار النيل، والنيل لا يعقل منه السير.

(٤) فلا يجوز: وزيد بالجر على العطف على الكاف من «شأنك» لأن في هذا عطفاً على ضمير خفض دون إعادة خافضه. هكذا قالوا هنا. انظر: التصريح (١/ ٣٤٥) مصدر سابق. قلت: لا يخفى عليك أن ابن مالك رجح جواز العطف في مثل هذا في باب العطف وهو مذهب الكسائي وعليه القراءة المتواترة (واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام). وذلك حيث يقول:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(٥) لم أقف له على قائل، ويرى الشيخ محيي الدين أن عجزه يكاد ينادي بأنه مصنوع، =

(ونصبوا في نحو: حسبي وعمر وحب النبيِّ المصطفى بما استتر)

وقوله: إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا[١]

وذهب أبو عبيدة ومن وافقه[٢] إلى العطف على تقدير تضمن معنى الفعل المذكور عاملاً يصح انصبابه عليهما بتأويل «زججن» بـ «حسن» و «علفتها» بأنلتها، كما في قوله:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها نشب ترعى به الماء والشجرْ[٣]

(ونصبوا) مفعولاً به **(في)** ما عامله فيه معنى الفعل دون حروفه **(نحو: حسبي وعمر)**[٤] **حب النبي المصطفى)** صلى اللّه عليه وسلم **(بما استتر)**. وقوله:

= والشاهد منه كون الاسم منصوباً على أنه مفعول به لعامل محذوف عند تعذر كل من العطف والنصب على المعية فلا يمكن أن يكون، «ماء» معطوفاً على «تبنا» ولا منصوباً على المعية لأن الماء لا يعلف، فالتقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماء، ومنهم من ضمن «علفت» معنى «ناولت» ليصلح لكل من الوجهين: العطف والنصب على المعية كما سيأتي.

(١) هذا البيت للراعي النميري. انظر: اللسان مادة «زجج» (٣/ ١١١) مصدر سابق، وديوان الراعي ص ١٥٦ مصدر سابق. والشاهد منه: وجوب نصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف لتعذر كل من العطف والنصب على المعية والفعل المقدر هنا هو «كحان» بمعنى «حسن» كما سيأتي.

(٢) وافقه على ذلك الجرمي والمازني والمبرد والأصمعي واليزيدي. انظر: التوضيح مع التصريح (١/ ٣٤٦) مصدر سابق.

(٣) هذا البيت لطرفة بن العبد. انظر: العيني (٤/ ١٨١) مصدر سابق، وديوان طرفة ص ١٣٦ مصدر سابق. والشاهد منه: «ترعى به الماء والشجر» حيث ضمنت «ترعى» معنى تطلب أو نحوه لتصلح للعمل في الماء والشجر وذلك لأن الماء لا يرعى بل يورد، ويحتمل أن الأصل: ترعى به الماء وترد به الشجر.

(٤) لأن «حسبي» اشتملت على معنى الفعل دون حروفه، فهي اسم فعل بمعنى كفاني، والتقدير: حسبي ويَحْسبُ عمر بمعنى يكفيه حب النبي صلى اللّه عليه وسلم، فقد نصب ما بعد الواو وهو عمر بعامل محذوف ولم ينصب بـ «حسبي» لما تقدم عندنا من أن ناصب المفعول معه لا بد أن يكون فعلاً أو اسما تضمن معنى الفعل وحروفه.

(والنَّصْبُ في وَيْلاً لِمَنْ لَا يَعْتَرِفْ   بِحُبِّهِ ومن طَغَى بالمنحذف)

لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت   هـذا ردائـي مـطـويـاً وسـربـالا[(١)]

وقوله: فحسبك والضحاكَ سيف مهند   وقد يقتني بسيفه البطلُ المجدا[(٢)]

وقوله: فقدِني وإياهم فإن ألف بعضَهم   يكونوا كتعجيلِ السنام المُسَرْهَدِ[(٣)]

(والنصب في ويلا لمن لا يعترف بحبه ومن طغى بالمنحذف) الناصب المصدر هي وفي ويل له وزيداً بألْزم مضمرا[(٤)].

---

(١) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «هذا ردائي مطوياً وسربالاً» حيث نصب المفعول معه بعامل مقدر ولم ينصب بالعامل الملفوظ به الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه وهو «هذا» لأنه ضمن معنى: أشير. هذا واعلم أن من النحاة من نصبه بـ «هذا ومنهم من جعله منصوباً بـ «مطوياً» أي مطوياً مع سربالي. راجع المساعد (١/ ٥٤٧) مصدر سابق.

(٢) لم أعثر له على قائل على هذه الرواية، والرواية المعروفة هي:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصى   فحسبك والضحاك سيف مهند

وقد نسبه الزجاج للبيد. انظر: إعراب القرآن ص ٨٧٠ مصدر سابق، ونسبه القالي لجرير. انظر: ذيل الأمالي والنوادر ص ١٤٥ مصدر سابق، وانظر الشاهد رقم ٥٩٣ في معجم شواهد النحو الشعرية، وعلى كل فالشاهد منه: فحسبك والضحاك فالمفعول معه وهو: «الضحاك» منصوب بفعل محذوف وليس منصوباً بـ «حسبك» لأنها مضمنة معنى الفعل دون حروفه.

(٣) هذا البيت لأسيد ابن أبي إياس الهذلي. انظر: العيني (٣/ ٨٤) مصدر سابق، والشاهد منه: «فقدني وإياهم» لأن «قدني» بمعنى «حسبي» فهي مما ضمن معنى الفعل دون حروفه، وعليه فـ «إياهم» منصوب بعامل محذوف.

وهذا وقال العيني: تعجيل السنام: من عجلت الطعام، طبخته على عجلة. قال الجوهري: سنام مسرهد، أي سمين وربما قيل لشحم السنام مسرهد. نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٤) يعني أنك إذا قلت: ويل زيد وأباه أو ويلا له وأخاه، فالمفعول معه منصوب بالفعل الناصب لـ «ويل» وليس منصوباً بـ «ويل» نفسه. أما إذا قلت: ويل له وزيداً برفع «ويل» فإن «وزيداً» منصوب بـ «ألزم» محذوف فالتقدير: وألزم اللَّه..... تخرج.... عن باب المفعول معه. =

(وأَفْــرِدِ الــحــالَ إذا مَــا أُخِّــرَا   عــنــه كــذا الــخــبــر والــعــكــس يــرى)

(وأفرد الحال إذا ما أخرا عنه)[(١)] كجاء البرد ـ والطيالسةَ ـ شديداً[(٢)] **(كذا الخبر)** ككان زيد وعمرا منطلقا[(٣)]، **(والعكس)** كجاء زيد وعمر منطلقين **(يرى)**.

= ونص عبارة ابن مالك: (والنصب في نحو: حسبك وزيداً درهم بـ «يحسب» منوياً، وبعد «ويلَه» و «ويلاً له» بناصب المصدر، وبعد «ويل له» بـ «ألزم» مضمراً). التسهيل مع المساعد (١/٥٤٦) مصدر سابق.

(١) يعني أن المفعول معه إذا جاء مع الحال وتأخر الحال عنه وجب إفراد الحال أي المجيء به مفردا ومثل الحال في ذلك الخبر وهذا في الغالب وقد ينعكس الأمر.

(٢) «شديداً» حال من «البرد» وقد أفرد الحال ل تأخر الحال عن المفعول معه الذي هو: «والطيالسة».

(٣) «منطلقاً» خبر «كان» وقد أفرد لما تأخر عن المفعول معه الذي هو: وعمرا، ونص عبارة ابن مالك: (ولما بعد المفعول معه من خبره ما قبله أو حاله ما له متقدماً، وقد يعطي حكم ما بعد المعطوف خلافاً لابن كيسان). التسهيل مع المساعد (١/٥٤٧) مصدر سابق.

الاستثناء

ما استثنت «إلا» مع تمام ينتصب ....

الاستثناء، وهو لغة: الإخراج، واصطلاحاً: الإخراج بـ «إلّا» أو بإحدى أخواتها لما كان داخلاً(١) أو منزلاً منزلة الدَّاخل(٢) مقدر الوقوع بعد «لكن» عند البصريين وبعد «سوى» عند الكوفيين(٣).

(ما استثنت «إلا» مع تمام) وإيجاب(٤) (ينتصب) بها وجوباً مطلقاً(٥)، لا بما

---

(١) وهذا هو الاستثناء المتصل أي الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه نحو: جاء القوم إلا زيداً، فـ «زيد» من جنس القوم فقد كان داخلاً قبل إخراجه بـ «إلّا».

(٢) هذا هو الاستثناء المنقطع: وهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو: قدم الركب إلّا حماراً، فـ «الحمار» لم يكن من الركب إلا أنه لما كان يصح منه ما يصح من الركب هو القدم صح أن ينزل منزلة الدَّاخل.

(٣) هذا من تمام تعريف الأخير أي المنزل منزلة الداخل وهو الاستثناء المنقطع والحاصل أن البصريين قدروا وقوعه بعد «لكن» وهي التي لا تدخل إلا على الجمل ليكون استثناء الاسم من الاسم والصفة من الصفة، فإذا قلت: ما في الدار أحد إلّا حمارا، كان المعنى: لكن فيها حماراً وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة وليس مستثنى مما قبله حقيقة، ولهذا لا يصح أن يقال استثنيت الحمار هم، وإنما انتصب لأنه اسم وقع بعد «إلّا» مخالف حكمه لما قبله كالمتصل فأعطى إعرابه.
أما الكوفيون الذين قد رأوا وقوعه بعد «سوى» فالاستثناء عندهم إنما يكون من الاسم فقط دون الصفة، ويترجح تقديرهم من وجهين: **الأول**: أن «سوى» من أدوات الاستثناء بخلاف «لكن». **والثاني**: أن «سوى» تشبه إلّا في وقوع المفرد بعدها. راجع المساعد (١/ ٥٥١) فما بعدها.

(٤) المراد بالتمام: أن يكون المستثنى منه مذكوراً نحو: قدم القوم إلا زيدا، ويقابله النقص وهو: حذف المستثنى منه نحو: ما قدم إلا زيد. فالأصل: ما قدم أحد إلا زيدا، والمراد بالإيجاب: الإثبات ويقابله النفي وهو أن تكون جملة الاستثناء مسبوقة بأداة نفي.

(٥) أي سواء تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو: قدم إلا زيداً القوم، أو تأخر عنه نحو: قدم القوم إلا زيداً، وسواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً.

. . . . وبعد نفي أو كنفي انتخب

قبلها معدى[(١)] بها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثنى مضمرا[(٢)]، ولا بأنَّ مقدرة بعدها[(٣)]، ولا بأنْ مخففة مركبةً منها ومن «لا» ـ إلا[(٤)]، ولا بالتمام، ولا بالخلاف، خلافاً لزاعمي ذلك، أبو حيان: الاتباع في الموجَب لغة، وحمل عليه قوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.

(وبعد نفي) صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء[(٥)] ولو صلح الكلام للإيجاب نحو ما فعلوه إلا قليل منهم[(٦)]، وقوله:

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النأي والوتد[(٧)]

وليس زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به **(أو كنفي)** نحو: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن

---

(١) هذه العبارة من قوله: لا بما قبلها ـ إلى قوله: خلافاً لزاعمي ذلك، وردت في التسهيل بنصها باستثناء جملتين هما: لا بالتمام ولا بالخلاف.

(٢) فالتقدير: قام القوم إلا أني أستثنى زيداً.

(٣) فالتقدير: إلا أن زيداً لم يقم.

(٤) يريد أن يقول: إن من النحاة من قال بأن أصل «إلا» هذه إنْ لَا ـ وأن «إنْ» هذه مخففة من «إنَّ» فإن قلت: قام القوم إلا زيداً، فـ «زيداً» منصوب بـ «إنْ» المخففة وخبرها محذوف ولا نافية فالأصل قام القوم إنَّ زيداً لا يقوم، انظر: المساعد (١/ ٥٥٧) مصدر سابق.

(٥) بخلاف ما لو قال شخص: قام القوم إلا زيداً فأردت أنت أن ترد كلامه فقلت: ما قام القوم إلا زيداً فلا يجوز الاتباع بل يجب النصب لأن الكلام الأخير رد لكلام قبله متضمن استثناء منصوباً وجوباً لأنه في سياق الإثبات فوجب أن يطابقه الأخير فمنع فيه الاتباع وإن كان في سياق النفي، هذا هو مراده والله أعلم. هذا واعلم أن منع الاتباع بعد التراخي هو مذهب ابن السراج ورده ابن عصفور. راجع التصريح (١/ ٢٥٠) مصدر سابق.

(٦) لأنه يصح: فعلوه إلا قليلاً منهم.

(٧) هذا البيت للأخطل. انظر: التصريح (١/ ٣٤٩) مصدر سابق، وديوان الأخطل ص ١١٤ مصدر سابق. والشاهد منه: «عاف تغير إلا النؤى والوتد»، حيث رفع النؤى والوتد على الاتباع، للمستثنى منه الذي هو: الضمير المستتر في «تغير» فاعلها. والبيت شاهد للنفي المؤول إذ معنى «تغير» لم يبق على حاله و «الخلق» ـ بفتح =

إتباعُ ما اتَّصل وانصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَـنْ تـمـيـمٍ فـيـه إبـدالٌ وقـع

﴿رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾(١)، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾(٢)، ونهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين. والنصب عربي جيد ولو لم يصلح الكلام للإيجاب وبه قرىء «إلا قليلاً» و «إلا امرأتك».

(اتباع ما اتصل) لفظاً ومحلاً: بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين غير متراخ عنه(٣)، ولا عارض بعد تمام الكلام(٤) واقعاً **(وانصب ما انقطع)** وجوباً على لغة الحجازيين. وعليه قراءة السبع ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(٥) **(وعن تميم فيه إبدال) (وقع)** إنْ صح إغناؤه عن المستثنى منه، كقوله:

وبـلـدةٍ لـيـس بـهـا أنـيـسُ ... إلا الـيـعـافـيـرُ وإلَّا الـعـيـسُ(٦).

= اللام ـ: البالي. وقوله: ليس زيد بشيء أتى به شاهداً على الاتباع على المحل، ووجهه هنا أن «إلا شيئاً» أتبع «شيء» محلاً لأن الباء زائدة. ونص عبارة ابن مالك: (ولا يتبع المجرور بـ «من» والباء الزائدتين ولا اسم «لا» الجنسية إلا باعتبار المحل). التسهيل مع المساعد (١/ ٥١٢) مصدر سابق.

(١) مثال لشبه النفي وهو هناك الاستفهام الإنكاري.

(٢) مثال لشبه النفي أيضاً وهو هنا: النهي.

(٣) بخلاف: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلا زيدا فلا يمكن رفع «زيد» على الاتباع لأحد من قولك: «ما ثبت أحد» وذلك للتراخي الحاصل بينهما.

(٤) بخلاف إلا الأذخر في قول النبي صلى اللّه عليه وسلم: إن مكة حرمها اللّه فلم تحل لأحد قبلي... إلى أن قال: ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا يلقط لقيطها إلا لمعرف، فقال العباس: إلا الأذخر لصَاغَتِنَا وقبورنا. فقال النبي صلى اللّه عليه وسلم: إلا الأذخر، فـ «إلا الأذخر» استثناء من شجرها ولا يجوز رفعه على الاتباع لأنه عارض بعد تمام الكلام، فاستثناء النبي صلى اللّه عليه وسلم له جاء بعد أن أتم كلامه وطلب منه العباس استثناءه.

(٥) جز من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٦) هذا الرَّجَزُ لجران العود: عامر بن الحارث. انظر: التصريح (١/ ٣٥٣) مصدر سابق، وديوانه ص ٥٢ مصدر سابق. والشاهد منه: إبدال «اليعافير» و «العيس» من «أنيس» وليس من جنسه. و «اليعافير» جمع يعفور وهو: ولد البقرة الوحشية، والعيس: =

(ومضمر المبدل منه اتبعا مرجوحا إن بالابتداء رفعا)

وقوله: وبنتِ كريمٍ قد نَكَحْنَا ولم يَكُنْ لـنَا خَـاطِـب لا الـسِّـنَـانُ وعَـامِـلُـهْ[١]

وقوله: عشيةَ لا تُغنِي الرِّمَاحُ مَكانَها ولا النبلُ إلا المشرفيُّ المُصَمِّمُ[٢]

وعليه حملَ الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وإلا فلا[٣] نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٤] ونحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص وما نفع زيد إلا ضر[٥].

(ومضمر المبدل منه أتبعا مرجوحا) وأتبع هو راجحا **(إن بالابتداء رفعا)**[٦] في الحال، أو في الأصل كما أحد يقول ذلك إلا زيداً، وما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، وإلا فلا يجوز نحو: ما شكر أحد أكرمته إلا زيد.

= جمع عيساء وهي الناقة البيضاء بشقرة، وإنما أتبع هنا لأن المستثنى يصح إغناؤه عن المستثنى منه فيمكن أن يقال: وبلدة ليس بها إلا اليعافير والعيس.

(١) هذا البيت نسبه ابن مالك في شرحه لكتابه: التسهيل إلى الفرزدق، كما نسبه له العيني. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٨٦) مصدر سابق، والعيني (٣/ ١١٠) مصدر سابق. والشاهد منه: ولم يكن لنا خاطب إلا السنان حيث أتبع الاستثناء المنقطع، فـ «السنان» ـ والمراد به سنان الرمح ـ ليس من جنس الخاطب ويصح الاستغناء هنا عن المستثنى منه فيقال: ولم يكن لنا إلا السنان وعامله.

(٢) هذا البيت لضرار بن الأزور. انظر: الخزانة (٢/ ٥) مصدر سابق، والعيني (٣/ ١١٠) مصدر سابق. والشاهد منه: الاتباع في الاستثناء المنقطع، والمستثنى هنا (إلا المشرفي)، والمستثنى منه: (الرماح)، ويمكن هنا الاستغناء عن المستنثنى منه فيقال: عيشة لا يغني مكانه إلا المشرفي.

(٣) لا يمكن الاستغناء عن المستثنى فلا يجوز الاتباع بل يتعين النصب فلا يمكن حذف (عاصم) في الآية.

(٤) جزء من الآية ٦٥ من سورة النمل.

(٥) فلا يمكن حذف المستثنى فيقال: ما إلا ما ضَرَّ.

(٦) يعني أن الاسم المستثنى منه إذا كان مرفوعاً بالابتداء أو عملت فيه إحدى نواسخه فإن عاد عليه ضمير قبل ذكر المستثنى وكان ذلك في سياق نفي فلك أن تجعل ما بعد إلا تابعاً للضمير ولك أن تجعله تابعاً للاسم واتباعه للاسم أرجح، ومثال ذلك =

(واتبع المضافَ والمضافَا   له المضافُ عاد ما خِلافا)

وغيرُ نصب سابقٍ في النفي قَدْ   يأتي..................

(واتبع المضاف: والمضاف له المضاف عاد ما خلافا)[١] نحو: ما جاءني أخو أحد إلا زيد.

(وغير نصب)[٢] مستثنى (سابق) للمستثنى منه (في النفي قد يأتي) عند الكوفيين والبغداديين فيجعل متبوعاً مفرغاً له العامل، والمستثنى منه تابعاً مراد به الخاص كقوله:

ألا أنهم يرجون منه شافعةً   إذا لم يكن إلا النبيون شافع[٣].

= فيما كان مرفوعاً بالابتداء: ما أحد يقول ذلك إلا زيد، فـ «إلا زيد» لك أن تجعله بدلاً من الضمير في (يقول) ولك أن تجعله بدلاً من الاسم الظاهر وهو: «أحد» ومثال ذلك فيما كان معمولاً لإحدى نواسخ الابتداء: ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيداً. فإن اتبعت ضمير المستثنى منه رفعت (زيد) لأن الضمير فاعل يقول وإن أتبعت أحداً نصب زيداً. ونص عبارة التسهيل: (وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ «إلا» الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه اتبع الضمير جوازاً التسهيل مع المساعد (١٦٤ـ ٥٦٥) مصدر سابق.

(١) يعني أن المستثنى منه إذا كان مركباً تركيباً إضافياً وكان في سياق النفي فلك فيما وقع بعد «إلا» وجهان في الإتباع. **الأول**: أن تتبع المضاف وهو: الأول من المتضايفين. **الثاني**: أن تتبع المضاف إليه وهو الثاني منهما.
فتقول: ما جاءني أخو أحد إلا زيد، بالرفع على الاتباع لـ «أخو»، وبالجر على الإتباع لـ «أحد». ونص عبارة ابن مالك: (وفي حكمهما ـ يعني الضمير ومفسره في المسألة التي قبل هذه ـ المضاف والمضاف إليه في نحو «ما جاء أخو أحد إلا زيد»). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٦٦ـ ٥٦٧) مصدر سابق.

(٢) غير مبتدأ وخبره جملة: قد يأتي.
والمراد أن المستثنى ـ وهو ما بعد إلا إذا تقدم على المستثنى منه وكان ذلك في سياق نفي: نحو ما قام إلا زيداً القوم، فإن المختار في إلا زيداً النصب ولكن غير النصب وهو الرفع قد يرد عند أهل الكوفة وأهل بغداد والتوجيه على الرفع هو أن «إلا زيد» في المثال يكون مفرغاً له العامل فهو فاعل «قام» ويكون القوم بدلاً منه مراد به الخصوص.

(٣) هذا البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه انظر التصريح (١/ ٣٥٥) مصدر سابق، =

. . . . ولكن نصبَه اختر إنْ وَرَدْ

(ونـحـو مـا فـي دار زيـد رجـلُ إلا أخـوك صـالـح يـحـتـمـل)

(تـرجيـحُ نـصبه وتـرجـيـحُ الـبدلْ ولـو يـسَـوّيـانِ لـم يـلـزم خَـلَـلْ)

(ولكن نصبه اختزان ورد) كقوله:

ومـا لـيَ إلا آل أحـمـدَ شـيـعـة وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ[١]

(و) ما توسط فيه الاستثناء بين المستثنى منه وصفته (نحو ما دار زيد رجل إلا أخوك «صالح» يحتمل ترجيح نصبه) مراعاة لتأخير الوصف كما للمازني (وترجيح البدل) مراعاة لتقديم الموصوف كما عند سيبويه (ولو يسويان لم يزل خلل)[٢] لأن لكل منهما مرجحاً.

= وديوان حسان ص ٢٠٨ مصدر سابق. والشاهد منه: رفع المستثنى المقدم على المستثنى منه في سياق نفي وذلك في قوله: «إذا لم يكن إلا النبيون شافع».

(١) هذا البيت للكميت في مدح بني هاشم. انظر: التصريح (١/ ٣٥٥) مصدر سابق. والشاهد منه نصب المستثنى منه في سياق النفي وذلك في قوله: «شيعة» فالأصل: وما لي شيعة إلا آل أحمد.

(٢) هذان البيتان أخذهما ابن بون من الكافية بنصهما وشرحهما ابن مالك قائلاً: (إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: **أحدهما**: ألا تكترث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك: ما فيها رجل إلا أبوك صالح، كأنك لم تذكر «صالحاً». وهذا رأي سيبويه. **والثاني**: أن لا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية فيكون نصبه راجحاً. هذا رأي المبرد، وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان لأن لكل واحد منهما مرجحاً فتكافأ. شرح الكافية (٢/ ٧٠٦ـ ٧٠٧) مصدر سابق.

تنبيـــــه:

نسب ابن بون ترجيح النصب على الاستثناء على الاتباع على جهة البدلية إلى المازني بينما نسبه ابن مالك إلى المبرد، والصواب ـ والله أعلم ـ مع ابن بون فالمبرد يوافق سيبويه وإليك نص كلامه من كتابه المقتضب: (والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه). المقتضب (٤/ ٤٠٠) مصدر سابق.

(ومنعوا تَقَدُّمَ المستثنى   جملته وشذ حيث عنا)
(وعَرِّفَنْ أو عَمِّمَنْ أو عَدِّد   ما منه مستثنى بلا تَرَدُّد)
وإن يُفَرَّغْ سابق إلَّا لما   بَعْدَ..............

(ومنعوا تقدم المستثنى جملته وشذ حيث عنا)[(١)] ولا يقاسُ عليه خلافاً للكسائي قال:

خلا اللّه لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة من عيالكا[(٢)]

وقوله: وبلدةٍ ليس بها طوريُّ   ولا خلى الجِنِّ بها إنْسِيُّ[(٣)]

(وعرفن) نحو: قام القوم إلا زيداً (أو عممن) ما جاء أحد إلا زيداً. (أو عدد) نحو: له علي عشرة إلا ثلاثة (ما منه مستثنى بلا تردد)[(٤)] (وإن يفرغ) عامل (سابق إلا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد)[(٥)] ها بأن كان بعد نفي صريح أو مؤول أو

---

(١) تقدم لك أن المستثنى يتقدم على المستثنى منه فيقال: قام إلا زيدا القوم، والمراد هنا أنه يمنع أن يتقدم على جملته فلا يقال: إلا زيداً قام القوم.

(٢) هذا البيت للأخطل. انظر ديوانه ص ٢٣ مصدر سابق. الشاهد منه: تقدم المستثنى على جملته في قوله: خلا اللّه لا أرجو سواك فالأصل لا أرجو سواك خلا اللّه.

(٣) هذا الرجز للعجاج. انظر: اللسان، مادة «أنس» (٣١١/٧) مصدر سابق، وديوان العجاج ص ٣١٩ مصدر سابق، والشاهد منه: ولا خلا الجن بها إنسي حيث قدم المستثنى على جملته، فالأصل: ولا إنسي بها خلا الجن، فالاستثناء منقطع وكأن الكسائي الذي أجاز تقدم المستثنى على جملته سوى في ذلك بين المتصل والمنقطع ورجز العجاج شاهد على الأخير.

(٤) يعني أن المستثنى منه لا بد أن يكون معرفاً وعامّاً أو معدوداً، وذلك لتتم الفائدة. ونص ابن مالك: (وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ «إلا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة).
وقال في شرحه: (ونبهت باشتراط الفائدة) على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تقدم فلا يقال: «جاء قوم إلا رجلاً». انظر: التسهيل مع شرحه كلاهما لابن مالك (٢/ ٢٦٤ـ ٢٦٩) مصدر سابق.

(٥) إذا قلت: ما قام القوم إلا زيداً، فـ «القوم» فاعل لـ «قام»، و «زيداً» منصوب على الاستثناء ولك رفعه على الاتباع كما مر فإذا حذفت المستثنى منه وهو «القوم» فقلت: =

. . . . يَكُنْ كما لو «إلّا» عَدَمَا

(وأبْدل الأول والثاني أجعل مُنْتَصِباً بعاملٍ لَا يَنْجَلي)
(في نحو: لم أُعْطِ عريبا زار لِيَاداً إلا أحمداً ديناراً)

شبهه[1].

(يكن) العامل في تسلطه عليه **(كما لو «إلا» عدما)** نحو: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾[2]، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[3]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[4]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[5] وأجازه المبرد في الموجب الذي لازمه النفي[6] كـ «لو» و «لولا».

(وأبدل الأول) من الاسمين الواقعين بعد إلا **(والثاني)** منهما **(أجعل منتصباً بعامل لا ينجلي في نحو: لم أعط عربياً زار ليادا[7] إلا أحمداً)** أعطيته **(ديناراً)** وليسا بدلين مِمَّا قبلهما خلافاً لقوم لأنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان.

= ما قام إلا زيد، فقد فرغت العامل الذي «هو» قام بسبب حذفك لمعموله الذي هو المستثنى منه أقول فرغته للعمل فيما بعد «إلا» فصارت «إلا» كالمعدومة لأن العامل الذي قبلها تسلط على ما بعدها.

(١) يريد أن التفريغ لا يكون إلا بعد واحد من الثلاثة.

(٢) جزء من الآية ٥٤ من سورة النور.
وهو شاهد للتفريغ بعد النفي الصريح.

(٣) جزء من الآية ٣٢ من سورة التوبة.
وهو شاهد على النفي المؤول لأن من أبى الشيء فقد نفاه.

(٤) جزء من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف.
وهو شاهد لشبه النفي إذ المعنى: ما يهلك إلا القوم الفاسقون.

(٥) جزء من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.
وهو شاهد أيضاً لشبه النفي. فالمراد بشبه النفي: الاستفهام والنهي.

(٦) نحو: لو جاءني إلا زيد لأكرمته، أو: لولا جاءني إلا زيد لأكرمته، لأن لازم كل منهما نفي إذ يلزم على لو جاء مثلاً أنه لم يجيء.

(٧) يعني أنك لو قلت ـ مثلاً ـ: لم أعط القوم شيئاً إلا زيدا درهما، فلا يمكن أن يكون «زيدا» استثناء من القوم. و «درهما» استثناء من شيء إذ يلزم على ذلك أن يستثنى =

(وجوزوا استثناءك البعض ولو نصفاً فصاعداً على مَا قَدْ رَوَوْا)
(وكُلَّ ما استُثْنيَ مهما يُجْعَلْ من بين شيئين فالأولى الأولْ)
(والعكسُ في مؤخر، ....)

(وجوز استثناءك البعض ولو نصفا) خلافاً لبعض البصريين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣﴾[1] **(فصاعداً على ما قد رووا)** وفاقاً للكوفيين، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ۝٤٢﴾[2].

(وكل ما استثنى مهما يجعل من بين شيئين) صالحين للاستثناء **(فالأولى الأول)** نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾[3]؛ **(والعكس في)** مستثنى **(مؤخر)**

= بأداة واحدة وهي: «إلا» شيئان، وذلك لا يجوز إلا إذا كان بعطف نحو: ما كلمت أحداً إلا زيد وعمرا فقد استثنيت بـ «إلا» شيئين هما: زيدا وعمرا لكن بعطف. ولو وجد ما يماثل المثال الأول حمل على أن الأول بدل من المستثنى منه، و «درهما» بدلاً من «شيئا». ونص عبارة ابن مالك: (فصل لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر، لا بدلان، خلافاً لقوم). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٦٩) (٨/ ٥٧١) مصدر سابق.

(١) جزء من الآية ٢ و٣ من سورة المزمل.
وجه الدليل هو أن «نصفه» بدل من «قليلاً» بدل شيء من شيء والتقدير: قم الليل إلا نصفه، والضمير لليل لا للقليل لأنه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه.

(٢) جزء من الآية ٤٢ من سورة الحجر، وهو شاهد على أن المستثنى قد يكون أكثر من النصف لأن أتباع الشيطان أكثر من غيرهم بدليل: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل اللّه)، (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)، وحديث: «يا آدم أخرج بعث النار من ذريتك، قال يا رب وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمئة وتسعة وتسعون» وغير هذه. ونص عبارة ابن مالك: (ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين ولا استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٧١) مصدر سابق.

(٣) فقد توسيط المستثنى وهو «إلا قليلاً» أقول توسط بين «الليل» ونصفه وهو استثناء من الليل وليس استثناء من «نصفه» لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل.

(. . . . . ما سبقا | أولى به الأول، واحكم مطلقاً)
(بالأولويةِ لما قد ارتَفَعْ | ما لم يكُنْ من ذاكَ مانع مَنَعْ)
(واستثنى من مجموع ما تقدما | إن كان ذاك مُمْكناً قَدْ علما)

مطلقاً[١] كقتلت مائة مؤمن مائة كافر إلا اثنين[٢] **(ما سبق أولى به الأولى)** ما لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى كاستبدلت إلا زيداً من أصحابنا أصحابكم[٣]؛ **(وأحكم مطلقاً)** تقدم أو تأخر.

(بالأولوية لما قد ارتفع) لفظاً أو معنى كضربت إلا زيداً أصحابنا قومُك[٤] وملَّكتُ إلا الأصاغر[٥] أبناءنا عبيدنا **(ما لم يكن من ذلك مانع منع)** كطلق إلا الحسنيات[٦] نساءهم الزيدون. **(واستثنى من مجموع ما تقدما إن كان ذاك ممكنا قد علما)** بأن كان العامل واحداً كهجرت بني فلانٍ وبني فلان إلا الصالحين[٧] والمعمول واحداً نحو: لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه إلا تائباً[٨] من الظلم:

---

(١) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً.
(٢) فـ «إلا اثنين» استثناء من مائة كافر.
(٣) فـ «زيداً» مستثنى من أصحابنا» وليس من أصحابكم.
(٤) فـ «إلا زيداً» استثناءَ من قومك لأنه الفاعل.
(٥) فـ «إلا الأصاغر» استثناءَ من «أبنائنا» لأنه فاعل في المعنى إذْ الأبناء هم المالكون.
(٦) إلا الحسنيات لا يمكن أن يكون استثناءَ من المرفوع الذي هو «الزيدون» لأنه مذكر فتعين أن يكون من المنصوب الذي هو «نساءهم». ونص عبارة ابن مالك: (والسابق بالاستثناء منه أولى عند تأخر المستثنى فإذا تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقاً وإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى وإن يكنه فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانع). التسهيل المساعد (١/ ٥٧٢ـ ٥٧٣) مصدر سابق.
(٧) إنما كان العامل واحداً في هذا المثال لأن العامل في العطف هو العامل في المعطوف عليه وعليه فـ «إلا الصالحون» استثناءَ من بني فلان الأولى وبني فلان الثانية.
(٨) فـ «إلا تائباً» استثناءَ من الجميع لأن المعمول واحد في المعنى فهو في الأول «زيد» وفي الثاني والثالث ضميره.

وألــغْ إلا ذاتَ تــوكــيــدٍ كَـلَا　　تَمْرُرْ بِهم إلا الفتى إلا الْعَلَى

وإن تكرر لا لتوكيد..........　　...................

﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟﴾[(١)] الآية.

(وألغ إلا ذات توكيد) وهي التي يصح الاستغناء عنها لكون ما بعدها بدلاً مما قبلها أو معطوفاً عليه. **(كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلى)**[(٢)] وقوله:

وما الدهر إلا ليلة ونهارها　　وإلا طلوع الشمس ثم غيارها[(٣)]

وقد اجتمعا[(٤)] في قوله:

ما لك من شيخك إلا عملُه　　إلا رسيمُهُ وإلَّا رَمَلُهْ[(٥)]

(وإن تكرر لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو ذلك من

---

(١) الآية من سورة النور.
ونص عبارة ابن مالك: (وإن أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً، وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحداً في المعنى). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٧٢ـ ٥٧٤) مصدر سابق.

(٢) العلا بدل من الفتى، إذ المراد بالفتى الرجل الذي يقال له العلا.

(٣) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: اللسان، مادة «غور» (٦/ ٣٦٩) مصدر سابق، وأشعار الهذليين (١/ ٧٠) مصدر سابق. والشاهد منه: وإلا طلع الشمس، لأن «إلا» هنا زائدة ملغاة لأن ما بعدها معطوف على ما قبلها فالمعنى: وما الدهر إلا ليلة ونهارها وطلوع الشمس.

(٤) أي البدل والعطف.

(٥) لم أقف له على قائل مع كثرة استشهاد النحاة به. والشاهد منه: إلا رسيمُه وإلا رمله. فـ «رسميه بدل من عمله بدل بعض من كل لأن الرسيم ضرب من السير، والمراد بالعمل مطلق السير، وأما: الرمل. وهو ضرب آخر من السير فعطف على الرسيم.
ونص عبارة ابن هشام في التوضيح: رسيمه بدل ورمله: معطوف وإلا المقترنة بكل منهما مؤكدة. التوضيح مع التصريح (١/ ٣٥٢) مصدر سابق، والمراد بشيخك: جملك. انظر: الصبان (٢/ ١٥٤) مصدر سابق. ويرى ابن خروف أن كلا من رسيمه ورمله بدل تفصيل وأنهما كل العمل أي ليس لك من شيخك إلا عمله الذي هو رسيمه ورمله. راجع التصريح (١/ ٣٥٦) مصدر سابق.

.... فَمَعْ تفريغِ التأثيرَ بالعامل دَعْ
في واحد مما بإلَّا استثنى وليس عن نصب سواهُ مغْنِي
ودون تفريغ مع التقدم نصبَ الجميع احكم والتزم
وأنصب لتأخير وجىء بواحد منها كما لو كان دُونَ زائدِ

أمرين: إما أن يكون مع تفريغ أم لا . **(فَمَعْ تفريغ التأثير بالعامل دع)**[1].

(في واحد) شئته ولكن الأول أولى **(مما بإلا استثنى وليس عن نصب سواه مغني)** إلا إن قصد بالأول بدل إضراب **(ودون تفريغ مع التقدم)** للمستثنيات على المستثنى مطلقاً **(نصب الجميع احكم به والتزم)** نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحد. وقام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القوم **(وانصب لتأخير)** ها عنه في الإيجاب مطلقاً وفي النفي كذلك **(و)** لكن **(جىء بواحد منها)** شئته **(كما لو كان دون زائد)** عليه معرباً على ما يقتضيه الحال لا بكلها خلافاً للأبدي والأول أولى..

---

(١) تقدم لك أن التفريغ حذف المستثنى منه وتفريغ العامل الذي كان يعمل فيه للعمل فيما بعد «إلا»، ومراد ابن مالك بهذا البيت وبالأبيات الأربعة التي تليه هو: أن «إلا» إذا تكررت لغير التوكيد بل لإفادة استثناءً آخر فلا يخلو ذلك من حالة من ثلاث حالات هي:
١ ـ أن يفرغ العامل للعمل فيما بعد «إلا» نحو: «ما قام إلا زيد إلا بكرا لا خالداً».
وفي هذه الحالة يسلط العامل الذي قبل «إلا» على واحد من المستثنيات فيعمل فيه بما يقتضيه عمله والأول أولى كما في المثال، فـ «زيد» فاعل قام وكل من «إلا بكراً» وإلا خالداً منصوب على الاستثناء لا يمكن فيه إلا النصب وهذا هو المراد بقوله: وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع.
٢ ـ أن تكرر إلا مع ذكر المستثنى منه وتقدم المستثنيات نحو: ما قام إلا بكرا إلا خالدا إلا عمرا القوم فالنصب متعين في الكل وإلى هذا أشار بقوله:
ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع أحكم به والتزم
٣ ـ أن تكرر إلا مع ذكر المستثنى منه وتأخر المستثنيات عنه نحو: ما قام القوم إلا بكراً إلا خالداً إلا عمراً فلك أن تأتي بواحد من هذه المستثنيات بدلاً من المستثنى منه ويجب نصب الباقي ولك أن تنصب الجميع وإلى هذا أشار بقوله:
وانصب لتأخير وجيء بواحد منها... الخ البيت

كـلـم يَـفُـوا إلا امـرؤ إلا عـلـي   وحكمُها في القصد حكمُ الأول

(كلم يفوا إلا امرؤ إلا على وحكمها) أي المستثنيات **(في القصد)** أي في المعنى سوى الأول[١] **(حكم الأول)** إن لم يمكن استثناء بعضها من بعض وإلا فالاستثناء مما يليه على الأصح[٢]، وكذا الحكم عند الفراء في نحو: له علي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة.

---

(١) يريد أن يقول إن هذه المستثنيات تستوي في المعنى الذي هو الإخراج لا فرق في ذلك بين ما اتبع منها للمستثنى منه وما بقي منصوباً على الاستثناء فلو قلت مثلاً: «ما جاء القوم إلا بكر إلا خالدا إلا عمراً» فكل من بكر المرفوع على الاتباع وخالدا وعمرا المنصوبين على الاستثناء مشتركين في المجيء.

(٢) إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض فتكون لها استثناءً من المستثنى منه كما تقدم. فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: له عليّ عشرة إلا أربعة الاثنين إلا واحداً. فإن للنحاة فيها حينئذٍ مذهبين:

الأول: أن الجميع مستثنى من الأول وهو العشرة وعلى هذا فالمقر به ثلاثة.

الثاني: أن كل واحد استثناءً مما قبله وعلى هذا فالمقر به سبعة.

وهذا الثاني هو الصحيح، قال الأشموني: (والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) وطريقة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي في هذا المثال: العشرة والاثنان ـ وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي في المثال الأربعة والواحد. فمجموع الشفعية اثنا عشر ومجموع الوترية خمسة ولو أسقطت خمسة من اثنى عشر بقي سبعة فهي المقر بها. راجع الأشموني مع الصبان (٢/ ١٥٦ـ ١٥٧) مصدر سابق، ونص عبارة التسهيل: (وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من تلوه وجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلاً وما اجتمع فهو الحاصل). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٨٦) مصدر سابق. وقال في الكافية:

وحكمها في القصد حكم الأول   والتالي استثنوه مما قد ولى

الكافية مع شرحها (٢/ ٧١١) مصدر سابق. وإلى هذا أشار مم بقوله:

واسـقـطـن آخرهـا مـن سـابـق   فـمـا بـقـي مـن سـابـق فـمـا بـقـي
مـن أصـلـهـا فـذلـك الـمـقـر بـه   وقـال في الـكـافـيـة الـفـتـى الـنـبـة

وقول مم: واسقطن آخرها.. إلخ الأبيات. معناه: أنك تسقط الواحد ـ في المثال السابق من اثنين فيبقى منهما واحد فتسقطه من الذي قبله. وهو الأربعة فيبقى منها ثلاثة تسقطها من عشرة فتبقى منها سبعة هي المقر بها.

(لا تَـعْـبـأَنْ بـأوّلٍ قـد جـعـلا صفـاً بـل الـثـانـي اجعلـنَّ أولاً)
(وانـعـت بـإلا والـذي قـد ذكـرا من بـعـد جـمـعـا قـبـلـهـا مُـنَـكَّـراً)

(لا تعبأن) في الإخراج **(بـ)** مستثنى **(أول قد جعلا وصفا بل الثاني أجعلن أولا)** نحو: له علي مائة إلا عشرون[(١)] إلا عشرة إلا خمسة **(وانعت بـ «إلا» والذي قد ذكرا من بعد)** ها مؤولة بغير[(٢)] حيث يصح الاستثناء على الأصح[(٣)] **(جمعاً)** حقيقة أو حكما **(قبلها منكرا)** نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٤)].
وقوله:

لو كان غيري سليمى الدهرَ غيره وقعُ الحوادث إلا الصارمُ الذكر[(٥)]
وقـولـه: وكـل أخ مـفـارقـه أخـوه لـعـمـر أبـيـك إلا الـفـرقـدان[(٦)]

---

(١) فـ «عشرون» غير خارجة لأنها وصف «مائة» إذا المعنى: له عليّ مائة مغايرة لعشرين هذا هو مراده والله أعلم. ونص عبارة ابن مالك: (وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أولاً). التسهيل مع المساعد (١/٥٧٨) مصدر سابق.

(٢) يعني أن «إلا» إذا كانت بمعنى «غير» تكون هي وما بعده وصفاً لما قبلها فتحمل «إلّا» في جعلها مع ما بعدها صفة على «غير» كما حملت «غير» على «إلا» في الاستثناء، وأصل «غير» الصفة، و «إلا» الاستثناء. ونص عبارة ابن مالك: (فصل تؤول إلا بـ «غير» فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرف بأداة جنسية). نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٣) يعني أن «إلا» لا يوصف بها هي وما بعدها إلا حيث يصح الاستثناء فاستثناء العشرين من المائة في المثال المتقدم ممكن لولا رفع العشرين وقد عكس ابن الحاجب المسألة فقال: لا يوصف بـ «إلا» وما بعدها إلا حيث يتعذر الاستثناء وحكم على قول الشاعر. وكل أخ مفارقه أخوه. . . إلخ بالندور.

(٤) جزء من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.
وأتى به شاهد على وقوع «إلا» وصفا لجمع منكر هو «آلهة» أي لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا.

(٥) هذا البيت للبيد رضي الله عنه. انظر ديوانه ٦٢ مصدر سابق. والشاهد منه وصف «غيري» بـ «إلا الصارم الذكر» لأن «غيري» شبيه بالجمع المذكر والتقدير لو كان «غيري» غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث.

(٦) قال البغدادي: هذا البيت جاء في شعر لصحابيين **أحدهما**: عمربن معديكرب =

(فَـرِّغْ لِـغَـيـر مـصـدر بـه أُكِـدْ   وعـامـلُ الـمـتـروك حـذفُـه وُجِـدْ)

(أو ذَا أداة الـجـنـس. . . . .)

(فرغ لغير مصدر به أكد)[١] لعدم الفائدة وأما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ **فمؤول**[٢] **(وعامل)** المستثنى منه **(المتروك حذفه وجد)** على رأي كقولك: إلا زيد، جواباً لمن قال: هل قام أحد؟ ونحو: زيداً لا يسير إلا نهاراً، وخرج عليه قوله:

تـنـوط الـتـمـيـمَ وتـأبـى الـغـبـوق   مـن سـنـة الـنـوم إلا نـهـاراً[٣]

(أو ذا أداة الجنس) كقوله:

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلا بغامها[٤]

= الزبيدي.. إلى أن قال: **والثاني**: حضرمي بن عامر. انظر: الخزانة (٢/ ٥٢ـ ٥٥) مصدر سابق. والشاهد منه: وصف كل أخ بـ «إلا الفرقدان». والتقدير غير الفرقدين. والدليل على أن «إلا» وما بعدوا وصف في هذا البيت وفي البيت الذي قبله والآية التي قبلهما هو أن ما بعد إلا تابع في الإعراب لما قبلها فلو أريد الإخراج لنصب ما بعد إلا لأن الكلام تام وموجوب فلا وجه للاتباع مع قصد الإخراج.

(١) يعني أن العامل يجوز فيه أن يفرغ للعمل فيها بعد «إلا» أياً كان نوعه ما لم يكن مصدراً مؤكداً للعامل فلا يفرغ له العامل وما ورد من ذلك ـ الآية ـ فهو مؤول.

(٢) بأن «ظناً» هنا ليس مصدراً توكيدياً بل هو نوعي، وذلك لأن الظن نوعان: ظن بمعنى اليقين ومنه: (يظنون أنهم ملاقوا ربهم)، و« ظن» بالمعنى المتعارف عليه وهو المراد هنا بدليل: (وما نحن بمستيقنين).

(٣) لم أقف له على قائل، والشاهد منه حذف عامل المستثنى منه المتروك أي المحذوف ليفرغ العامل فيه للعمل فيما بعد «إلا» وذلك في قوله: «إلا نهاراً» لأن الأصل: لا تغتذي إلا نهاراً فالعامل: نغتذي وهي محذوفة وهذا تخريج الفارسي وجزم ابن مالك بأنه أصوب من التخريج على أن الأصل: وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه. ونص عبارة ابن مالك: (وقد يحذف على رأي عامل المتروك). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٥٤) مصدر سابق.

(٤) هذا البيت لغيلان ذي الرُّمة. انظر: اللسان، مادة «بلد» (٤/ ٦٣) مصدر سابق، وديوان ذي الرُّمة ص ٦٣٨ مصدر سابق. والشاهد منه: قليل بها الأصوات إلا بغامها، حيث وصف بـ «إلا» وما بعدها المعرف بأداة الجنس وهو «الأصوات»، =

(.............. لَا يَنْحَذِفُ مَنْعُوتُهَا وَبَعْدَهَا لَا يُوصَفُ)
(مَا قَبْلَهَا وَمَا أَتَى لِذَلِكْ مُوَهِّمًا أَوَّلَهُ ابْنُ مَالِكْ)
(مَا بَعْدُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا يَعْمَلُ عَمَّا تَلِي بِالأَجْنَبِي لَا تُفْصَلُ)

(لا ينحذف منعوتها)(١) **وبعدها لا يوصف ما قبلها**(٢) **وما أتى لذلك موهما أوله ابن مالك)** بإنه حال أو صفة بدل محذوف كما رأيت رجلاً إلا راكباً.

(ما بعد فيما قبلها لا يعمل)(٣) فلا يقال: ما قومك زيداً إلا ضاربون(٤).

(عما تلى بالأجنبي لا تفصل) بل بغيره كقوله:

أصخْ فالذي تُوصَى به أنْتَ مفلح ولا تك إلا في الصلاح منافسا(٥)

= فالتقدير: قليل بها الأصوات غير بغامها، والمعرف بأداة الجنس شبيه بالمنكر لأن التعريف بها كلا تعريف. انظر: المساعد ١/ ٥٧٩ قلت: مراد ابن عقيل بأن التعريف بـ «أل» الجنسية كلا تعريف هو أنما بعدها أشد توغلاً في التنكير المعنوي من المجرد منها ألا ترى أنك لو قلت: جاء رجال، فلفظ «رجال» دل على مجموعة يسيرة، أما لو قلت: جاء الرجال، تقصد جميعهم، فإن «مدلول اللفظ» كثير، وكلما كثر الاشتراك توغل الاسم في التنكير، كلما قل اشتد توغلاً في التعريف. ومن هنا كان لفظ اللّه هو أعرف المعارف لعدم المشاركة.

(١) يعني أن «إلا» الواقعة هي وما بعده نعتاً لا يجوز حذف الاسم الذي هي وما بعدها وصف له فلا يحذف الموصوف وتقام هي وما بعدها مقامه فلا يقال: قام إلا زيد، تريد قام القوم إلا زيد، وإن كان ذلك جائزاً في «غير» لأنها متأصلة في الوصفية بخلاف «إلا». ونص عبارة ابن مالك: (ولا تكون كذلك ـ يعني واصفة ـ دون متبوع موصوف). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٨٠) مصدر سابق.

(٢) يعني أنها لا تأتي صفة ما قبلها بعدها.

(٣) يعني أن ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها.

(٤) الأصل: ما قومك إلا ضاربون زيداً، فلا يجوز تقديم زيداً والإتيان به بعد إلا.

(٥) لم أعثر له على قائل، والشاهد منه: «ولا تك إلا في الصلاح منافساً» حيث فصل بين «إلا» والمستثنى بها بمعمول المستثنى وهو الجار والمجرور، فالتقدير: ولا تك إلا منافساً في الصلاح. وهذا النوع من الفصل جائز، والممنوع هو الفصل بالأجنبي لا بمعمول المستثنى.

(وإن تكن إلّا بمعنى الواو فاعطف بها في قول كلّ راوِ)
(وبعد نفي أوْلِها المضارعا والماضي قبل الفعل أو قد واقعا)
واستثنى مجرورا بغير مُعْرَبا بما لِمُسْتَثْنى بإلّا نُسِبا

(وأن تكن «إلا» بمعنى الواو فاعطف بها في قول كل راوِ)[١] نحو: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾[٢]﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[٣] **(وبعد نفي)** بشرط كون الاستثناء مفرغاً **(أولها**[٤] **المضارع)** بلا شرط نحو: ما زيد إلا يقوم لشبهه بالاسم الذي هو أولى بها لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً به **(والماضي بعد الفعل)** نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٥]، **(أو قد واقعا)**.

(واستثنى مجروراً بغير معربا بما[٦] **لمستثنى بإلا نسباً)** من الإعراب إلا أن

---

(١) يعني أن «إلا إذا كانت بمعنى الواو بأن كان ما بعدها داخلاً حكم ما قبلها فإنها تفيد العطف لأنها صارت بمعنى الواو.

(٢) جزء من الآيتين ١٠ ـ ١١ من سورة النمل وأتى به شاهداً على أن «إلا» بمعنى الواو فهي عاطفة. ووجه ذلك في الآية أن المعنى: (لا يخاف لديّ المرسلون)، (من بدل حسناً بعد سوء) أي من اتبع السيئة الحسنة محتها فهذا لا يخاف هو الآخر.

(٣) جزء من الآية ١٥٠ من سورة البقرة والشاهد منها كالشاهد من التي قبلها، ووجهه أن: (إلا الذين ظلموا) معطوف على «الناس» فهو من عطف الخاص على العام.

(٤) يعني «إلا»، ومراده بهذا البيت أنها قد لا يليها الاسم فيليها الفعل الواقع بعد نفي لكن إن كان مضارعاً فيمكن أن يليها بلا قيد لشبهه بالاسم أما إذا كان ماضياً فلا يليها إلا إذا كان مسبوقاً بجملة فيها فعل أو بـ «قد» لأنها تقربه من الحال، والحال قريب من المضارع فتقريره البيت: أول «إلا» الفعل الوارد بعد نفي المضارع مطلقاً والماضي الواقع بعد فعل وارد قبل «إلا» أو المقترن بـ «قد». ونص عبارة ابن مالك: (ويليها ـ يعين إلا ـ في النفي فعل مضارع بلا شرط وما مسبوق بفعل أو مقرون بـ «قد»). التسهيل مع شرحه كلاهما لابن مالك (٢/ ٢٩٧) مصدر سابق.

(٥) جزء من الآية ٣٠ من سورة يس.

(٦) معرباً حال من غير و «مجروراً» مفعول استثنى، والمعنى أن «غير» سيثتنى بها تفجر مستثناها بالإضافة وتعرب هي بما يعرب به المستثنى بـ «إلا» فتنصب في نحو: قام القوم غير زيد وترفع في نحو: ما قام غير زيد، وقس على ذلك.

. . . .

نصبها على الحال[١] أو على الاستثناء[٢] أو على التشبيه بظرف المكان ولا يجوز فتحها مطلقاً لتضمنها معنى «إلا» خلافاً للفراء[٣].

---

(١) القول بأنها منصوبة على الحال هو قول الفارسيّ واختاره ابن مالك. هكذا قال الأشموني وعليه فالتقدير في: قامت القوم غير زيد: قام القوم مغايرين زيداً. انظر: الأشموني مع الصبان (٢/ ١٦٢) مصدر سابق.

(٢) هذا مذهب المغاربة، واختاره ابن عصفور. نفس المصدر ونفس الصفحة. قلت: يكاد ظاهر بيت ابن مالك ـ هنا ـ ينادي بأنه يختار هذا القول وذلك لقوله بما لمستثنى بـ «إلا» نسبا. والمستثنى بـ «إلا» منصوب على الاستثناء فإذا كانت غير معربة بما أعرب به المستثنى بـ «إلا» فلتنصب على الاستثناء كما نصب هو عليه. بل ظاهر كلامه أيضاً في التسهيل وفي الكافية، ونص التسهيل: (فصل يستثنى بـ «غير» فتجر المستثنى معربة بما له بعد «إلا» وقال في الكافية:

وغير يستثنى بها ويُعْرَبِ   بما لمستثنى بـ إلاّ ينسبُ

وبالإضافة أجررن ما استثنى   بها كقام القوم غير مَغْنِ

وقال في شرحها: غير اسم ملازم للإضافة وقد أوقعته العرب موقع «إلا» فاستثنت به ولم يكن بد من جر ما استثنته للإضافة وأعرب هو بما أعرب الاسم الواقع بعد «إلا» على ما مضى من التفصيل. التسهيل مع المساعد (١/ ٥٠٠) مصدر سابق، والكافية وشرحها (٢/ ٧١٤).

(٣) هذه العبارة وردت في التسهيل بنصها وزاد ابن مالك بعدها: (بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني). فالحاصل أن الصور أربع.

الأولى: أن يكون الكلام تاماً هي مضافة إلى معرب نحو: جاء في القوم غير زيد ففتحها والحالة هذه محل إجماع إلا أن الفتحة عند الجمهور فتحة إعراب وتحتمل كلا من الإعراب والبناء عند الفراء.

الثانية: أن يكون الكلام غير تام وهي مضافة إلى معرب نحو: ما قام غير زيد ففتحها والحالة هذه لم يقل به غير الفراء فيما أعلم.

الثالثة: أن يكون الكلام تاماً وهي مضافة إلى مبني نحو: قام القوم غيرك.

الرابعة: أن يكون الكلام غير تام وهي مضافة إلى مبني نحو: ما جاءني غيرك ففتحها في هاتين الحالتين ـ مذهب الفراء وتبعه ابن مالك.

=

(مَعْنَى الذي استثنته غيرُ اعتبرا   فـي تـابـع وهـكـذا إلا يُـرَى)

(معنى الذي استثنيته غير اعتبرا في تابع)[١] ما[٢] وقيل: المعطوف فقط قال:

لم يبق غير طريد غير منفلت   أو موثق في حبال القد مسلوب[٣]

(وهكذا إلا يرى) على الأصح كقوله:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة   تغنَّتْ على خضراءَ سُمْرٍ قُيودُهَا[٤]

= ولعل الحامل لابن مالك على وافقته للفراء ما حكاه الفراء عن بعض بني أسد وقضاعة من قولهم: ما جاءني غيرك. وما جاءني أحد غيرك. انظر: المساعد (١/ ٥٩٠-٥٩١) مصدر سابق. ولبعضهم:

ولا يجوز فتح غير مطلقاً   لضمنها إلا على ما ينتقى
وإنما يجوز فتحها لأنّ   تضاف للمبنى نحو «غير أن»

يريد قول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت   حمامة في غصون ذات أوغال

(١) معنى مبتدأ خبره جملة: اعتبر، وفي تابع: متعلق بـ «اعتبر»، والمعنى: «أن تابع الاسم المجرور بإضافة «غير» إليه لك فيه وجهان: مراعاة لفظه ومراعاة معناه أي محله، فلو قلت: ما جاءني غير زيد وعمر، فلك في عمر وجهان: أن ترفعه عطفاً على محل «زيد» على جهة المعنى إذ المعنى ما جاءني إلا زيد، ولك أن تجره مراعاة للفظ.

(٢) أي أيّ تابع سواء كان معطوفاً أم لا.

(٣) الشاهد منه «أو موثق» لأنه عطف على «طريد» فإذا رفع فهو على المحل على جهة المعنى، أي لم يبق إلا طريد، وإذا جر فهو عطف على اللفظ.

(٤) هذا البيت صرح الشنقيطي بعدم العثور على قائله، انظر: الدرر ١٩٥ مصدر سابق، والواقع أنه لعلي ابن عمير لجرمي. انظر: الأضداد لابن الأنباري ص ٢٠٩ مصدر سابق. والشاهد منه: أن المستثنى بـ «إلا» المحمولة على «غير» قد يراعى فيه المحل على جهة المعنى، فـ «سمر» بالجر نعت «حمامة» وهي فاعل «هاج» إلا أن المعنى: ما هاج هذا الشوق غير حمامة سمر قيودها، وجملة: تغنت على خضراء، نعت للحمامة وسمر قيودها وصف ثانٍ لها، ومن النحاة من جعل «سمر» نعتاً للشجرة المحذوفة الموصوفة بأنها خضراء وعليه فالمراد بالقيود: عروق الشجرة، وعلى الأول فالمراد بها رجلا الحمامة لأنهما مكان القيود منها، وهناك توجيه ثالث وهو: أن =

(ومثلُ غيرِ بَيْدَ في المنقطع وغيرُ «أَنّ» بعدهَا لم يقع)

(وعلِّلَنْ ببَيْدَ شبهنْ بمَعْ «بيد» وباء «بيد» ميما قَدْ وَقَعْ)

ولِسوى................ ....

(ومثل غير بيد في) الاستثناء **(المنقطع)**[(١)] **وغير «أن»)** وصلتها **(بعدها لم يقع)** كهذا كثير المال بيد أنه بخيل. وأما قوله صلى اللّه عليه وسلم: «نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»[(٢)] فمؤول **(وعللن ببيد شبهن بمع)** وفسر بهما قوله عليه الصلاة والسلام: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد».

(بيد وباء بيد ميما قد وقع[(٣)] **ولسوى)** كـ «رضى» لا بمعنى «قَصْدَ» كقوله:

فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشير وفارس الفرسان[(٤)].

= سمر وصف للحمامة ولكنه جر لمجاورته خضراء. أفاده ابن عقيل في المساعد، ونص عبارة ابن مالك: (واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها ـ يعني غير ـ وبـ «إلا» جائز). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٩١) مصدر سابق.

(١) يعني أن «بيد» مثل «غير» ولكن الاستثناء بها منقطع دائماً فليس من جنس المستثنى منه، وقوله: «وغير أن بعدها لم يقع» معناه: أن «بيد» هذه تلازم الإضافة إلى المصدر المنسبك من أنّ ـ بالفتح والتشديد ـ وصلتها. ونص عبارة ابن مالك: (ويساويها ـ يعني «غير» ـ بيد مضافاً إلى «أن» وصلتها). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٩٣) مصدر سابق.

(٢) هذا الحديث لم أعثر عليه بهذه الرواية التي أسقطت فيها «أن» وهي رواية بيد كل أمة ـ أقول: لم أعثر عليه بهذه الرواية إلا بعد جهد جهيد، وقد أخرجه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه بدون «أن» إلا أنه أخرجه بنفس رواية ابن بون هنا بإثبات «أن» في كتاب أحاديث الأنبياء في الباب الرابع والخمسين منه وهو الحديث الحادي والعشرون من هذا الباب. والشاهد منه: بيد كل أمة، حيث لم تضف «بيد» إلى المصدر المنسبك من «أن» وصلتها وهو مؤول بأن الأصل بيد أن كل أمة: كما ورد في باقي الروايات التي اطلعت عليها في البخاري وغيره.

(٣) فيقال فيها «ميْدَ».

(٤) البيت أنشده ابن منظور في اللسان، مادة «سوا» (١٩/) ولم يعزه لأحد، والشاهد =

. . . . سُوَى سَوَاء اجعلا   على الأصح ما لغير جعلا

ولا بمعنى «مستو» نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[(١)] **(سوى)** كهدى **(سواء)** كسماء لا بمعنى «وسط» ولا تمام ولا مستو **(اجعلا على الأصح ما لغير جعلا)**، من الأحكام مطلقاً[(٢)] وتنفرد[(٣)] بلزوم الإضافة[(٤)] وبوقوعها صلة دون شيء قبلها[(٥)] ظرفاً في الغالب لا لازماً خلافاً لزاعمي ذلك[(٦)].

= منه: مجيء «سوى» بمعنى قصد، فتخرج عن باب الاستثناء. قال ابن منظور: (وسوى الشيء قصده وقصدت سوى فلان أي قصدت قصده) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(١) جزء من الآية في سورة طه: (فنأتينك بسحر مثله فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى): أي مكاناً مستوياً.

(٢) أي سواء كان الاستثناء منقطعاً أو متصلاً.

(٣) أي عن غير.

(٤) بخلاف «غير» فإنها قد تقطع عن الإضافة كما سيأتي في قول ابن مالك في باب الإضافة:

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا   قبلا وما من بعد قد ذكرا

(٥) نحو: جاء الذي سواك، ولا يقال: جاء الذي غيرك، وهذا هو مراده، وذكره الأشموني أيضاً عقب عليه الصبان قائلاً: فيه نظر إذ الظاهر أن «غيراً» كـ «سوى» في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالإضافة. الصبان (٢/ ١٦٥) مصدر سابق، قلت: فالتقدير المراد عند الصبان ـ إن شاء اللّه ـ جاء الذي هو سواك وجاء الذي هو غيرك فتكون غير مساوية لـ «سوى في هذا».

(٦) القول بأنها تلازم الظرفية هو قول جمهور البصريين إلا أنهم استثنوا من ذلك حال ضرورة الشعر، والقول بأنها تستعمل ظرفاً في الغالب هو قول الرماني والعكبري. انظر: الأشموني (٢/ ١٦٤) مصدر سابق، وإلى هذا أشار عبد الودود بقوله:

لدى أبي البقاء والرماني   سوى تجي في غالب الأحيان

ظرفاً ونادراً كغير وحظل   مجيئها كـ «غير» عمرو الأجل

وقال: ظرفيتها قد لزمتْ   غالباً إلا الضرورة اقتضتْ

ومراده بـ «عمر» سيبويه، والمعروف أن هذا قول جمهور البصريين كما تقدم ولعلهم تبعوا فيه إمامهم سيبويه.

واستثن ناصبا ....

كقوله: وإذا تباعُ كريمة أو تُشْتَرى فسواك بائعُها وأنت المشتري[(١)]

وقوله: أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذاً لصبور[(٢)]

وقوله: ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا[(٣)]

وقوله: وأنني والذي تحج له الناس بجدوى سواك لم أثق[(٤)]

وقوله: ذكرك اللَّه عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات[(٥)]

(واستثن ناصبا)[(٦)] الاستثناء وجوباً على الخبرية واسمها عائد على البعض

---

(١) هذا البيت لأبي المولى وهو محمد بن عبد اللَّه بن سلمة المدني. انظر: العيني ٣/ ١٢٥ مصدر سابق، والشاهد منه: وقوع «سوى» في موضع رفع على الابتداء فتخرج عن النصب على الظرفية.

(٢) هذا البيت لمجنون ليلى. انظر: الدرر ١/ ١٧١ مصدر سابق، وديوان المجنون ص ١٣٩ وقيل: بل هو لأبي دهبل الجمحي. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد رقم ٩٥٨ مصدر سابق، والشاهد منه: «ليس بيني وبينها سوى ليلة» حيث وقعت «سوى» في موضع رفع اسماً لـ «ليس».

(٣) هذا البيت من أبيات للفند الزماني مطلعها:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

انظر: العيني (٣/ ١٢٢) مصدر سابق، والخزانة (٢/ ٥٧) مصدر سابق. والشاهد منه: خروج «سوى» عن الظرفية لأنها هنا فاعل يبقى.

(٤) هذا البيت للنمر بن تولب: انظر: معجم شواهد النحو الشعرية. الشاهد رقم ٢٨١٢، وديوان النمر ص ١١٣ مصدر سابق. والشاهد منه: خروج «سوى» عن الظرفية لأنها مجرورة بإضافة «جدوى» إليها إذ المعنى: لم أثق بجدوى غيرك.

(٥) لم أقف له على قائل وقال عنه العيني: احتج به ابن مالك وغيره ولم أرَ أحداً منهم عزاه إلى قائله. انظر: العيني (٣/ ١٢) مصدر سابق. والشاهد منه خروج «سوى» عن الظرفية في قوله عند ذكر سواه. و «سوى» هنا مجرورة بإضافة «ذكر» إليها، فالمعنى عند ذكر غيره.

(٦) يعني أنك إذا قلت: جاء القوم ليس زيدا، فـ «ليس» هنا تفيد الاستثناء ومنصوبها بعدها منصوب على أنه خبرها واسمها ضمير يعود على لفظ بعض مفهوم من الكل الذي هو «القوم» فيكون التقدير: قام القوم ليس هو ـ أي البعض الذي قام ـ زيدا، =

.... بـ «ليس» و «خلا» وبـ «عدى» و «بيكون» بعد «لا»
واجرر بسابقي يكون إن ترد ....

المدلول عليه بالكل السابق على الأصح **(بـ «ليس»)**(١) فعلاً على الأصح. **(و «خلا» وبـ «عدى»)** ناصباً له على المفعولية(٢) جوازاً وفي تفسير فاعلها ما سبق وهل الجملة حالية أو استئنافية قولان(٣)؟ **و (بيكون)** فعلاً على الأصح **(بعد(٤) «لا» واجرر بسابقي يكون إن ترد)**(٥) الجر خلافاً لسيبويه في «عدى» قال:

خلا اللّه لا أرجوا سواك وإنما   أعد عياك شعبة من عيالكا(٦)

= وفي هذا التوجيه ما فيه ـ وإن حكم عليه بأنه هو الأصح ـ وذلك من وجهين.
الأول: إطلاق البعض على الكل إلا واحدا.
الثاني: عود ضمير على غير مذكور وهو البعض.

(١) تقدم عندك الخلاف في فعلية «ليس» عند قول ابن مالك:
بتا فعلت وأتت ويا أفعلي   ونون أقبلن فعل ينجلي

(٢) يعني أنك إذا قلت: جاء القوم عدا زيدا أو خلا زيدا، فالكل من خلا وعدا يفيد الاستثناء، وزيدا المنصوب بعده ينصب على أنه مفعول به. وهذا مراده. وأشار بقوله: (وفي تفسير فاعلها ما سبق) إلى أن فاعل عدا وخلا ضمير يعود على البعض المفهوم من الكل فيكون التقدير: جاء القوم خلا هو ـ أي البعض المفهوم من القوم ـ زيدا ومر بك قبل قليل أن في هذا التوجيه ما فيه.

(٣) على القول بأنها حالية فمحلها: نصب، وعلى القول باستئنافيتها فلا محل لها من الإعراب، ولبعضهم:
وما أتى مستأنفا من الجمل   فما له قطعا الإعراب محل

(٤) يعني أن «يكون» يستثنى بها بشرط أن تكون مسبوقة بـ «لا» فتقول: جاء القوم لا يكون زيدا، ويكون مستثناها منصوباً على الخبرية واسمها ضمير يعود على البعض المفهوم من الكل فيكون التقدير: قام القوم ـ لا يكون ـ هو أي البعض الذي قام ـ زيدا.

(٥) يعني خلا وعدى.

(٦) هذا البيت للأخطل. انظر: الأعلم الشنتمري (٢/٢٦) مصدر سابق، وديوان الأخطل ص ٢١٣ مصدر سابق. والشاهد منه: خلا اللّه حيث جرّت «خلا» ما بعدها.

. . . .   وبعد «ما» انصب وانجرار قد يرد
وحيث جرا فهما حرفان   كما هما إن نصبا فِعْلانِ
وكَخَلَا حَاشَا. . . . .

وقال: أبحنا حيهم قتلا وأسرا   عدا الشمطاء والطفل الصغير[١]

(وبعد «ما») المصدرية وجوباً عند الأكثر[٢] قال:

تمل الندامى ما عداني فإنني   بكل الذي يَهْوى نديمي مولع[٣]
وقوله: ألا كل شيء ما خلا اللّه باطل   وكل نعيم لا محالة زائل[٤]

وفي كون الموصول والصلة في موضع نصب على الحال أو الظرف أو الاستثناء خلاف[٥] **(أنصب وانجرار قد يرد)** بها عند الكسائي ومن وافقه على تقدير «ما» زائدة شذوذاً.

(وحيث جرا فهما حرفان)[٦] اتفاقاً **(كما هما إن نصبا)** في الحالتين **(فعلان)** جامدان لوقوعهما موقع «إلا» . و **(كـ «خلا» «حاشا»)** في جميع ما تقدم من

---

(١) هذا البيت للمهلهل من قصيدته في رثاء كليب والتي مطلعها:
أليلتنا بذي حسم أنيري   إذا أنت انقضيت فلا تحوري
والشاهد منه: عدا الشمطاء حيث جرّت «عدا» ما بعدها ففيه رد على سيبويه.

(٢) يعني أن محل جواز جر ما بعد «خلا» و «عدا» هو ما إذا لم تتصل بهما «ما» فإن اتصلت بهما تعين نصب ما بعدهما.

(٣) لم أقف له على قائل، وقال العيني: (احتج به جماعة من النحاة كتبهم ولم يعزوه إلى أحد). العيني (١/ ٣٦٣ـ ٣٦٤) مصدر سابق. الشاهد منه: ما عداني حيث نصبت عدا ما دخلت عليه وهي مسبوقة بـ «ما» والمنصوب هنا: الضمير وهو منصوب محلاً.

(٤) هذا البيت تقدم أنه للبيد، والشاهد منه هنا «ما خلا اللّه باطل» حيث نصبت «خلا» الواقعة قبلها «ما» أقول نصبت ما بعدها.

(٥) لا خلاف في كون الجملة هنا في محل نصب وإنما الخلاف في وجه النصب فقيل على الحال، وقيل: بل على الظرف، وعليه فيكون المعنى: قاموا وقت مجاوزتهم زيدا، ويرى ابن خروف أنه على الاستثناء كانتصاب «غير». راجع الأشموني (٢/ ١٦٨ـ ١٦٩) مصدر سابق.

(٦) يعني أن «عدا» و «خلا» إذا جرّا ما بعدهما فيكونان حينئذٍ حرفي جر وإذا نصبا ما بعدهما فهما فعلان.

. . . . ولا تصحب «ما»   وقيل «حاش» و «حشا» فاحفظهما

الأحكام على الأصح قال:

حاشا قريشا فإن اللّه فضّلَهُمْ   على البرية بالإسلام والدين[(١)]

(ولا تصحب «ما») غالباً ومن غير الغالب قوله:

فأما الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أكرمهم فعالاً[(٢)]

وحمل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة[(٣)].

(وقيل «حاش»[(٤)] و«حشا»)[(٥)] وهل هاتان اللغتان في الاستثنائية أو

---

(١) هذا البيت أورده العيني وقال: لم أقف على قائله. انظر: العيني (٣/ ١٣٧) مصدر سابق. ويرى الشنقيطي أنه للفزردق. انظر: الدرر (١/ ١٩٦) مصدر سابق، وقال صاحب معجم شواهد النحو الشعرية ولم أجده في ديوان الفرزدق. انظر الشاهد رقم ٢٠١٦ مصدر سابق. والشاهد منه «حشا قريشاً» حيث نصبت «حشا» ما بعدها مما دل على أنها فعل ففيه رد على سيبويه وجمهور البصريين الذين يرون أنها لا تخرج عن الجر فمذهب سيبويه فيها عكس مذهبه في «عدا» التي قال: إنها لا تخرج عن النصب. راجع: الأشموني (٢/ ١٦٨ـ ١٦٩) مصدر سابق، وقال عبد الودود:

عمرو «عدا» جرا بها قد منعا   والعكس في حاشا له قد وقعا

(٢) هذا البيت نسبه كل من الشيخ خالد والشنقيطي والعيني للأخطل. انظر: التصريح (١/ ٣٦٥) مصدر سابق، والدرر (١/ ١٩٧) مصدر سابق، والمقاصد للعيني (٣/ ١٣٦) مصدر سابق، وذكر البغدادي أن العيني نسبه للأخطل وتبعه في ذلك السيوطي وأنه هو راجع ديوان الأخطل مرتين فلم يجده فيه، واللّه أعلم بحقيقة الحال. انظر: الخزانة (٢/ ٣٦) مصدر سابق. والشاهد منه: ما حاشا قريشا حيث سبقت «حاشا» بـ «ما» وهو من غير الغالب.

(٣) ورد بهذا اللفظ في مسند أحمد من حديث ابن عمر بزيادة «ولا غيرها» رقم ٥٤٤٩ وأشار بقوله: «حمل عليه» إلى أن الحديث ليس شاهداً صريحاً لاحتمال أن يكون المعنى ما استثنى فاطمة ولا غيرها فيكون مدرجاً من أحد الرواة.

(٤) بحذف الألف الأخيرة التي تلي الشين.

(٥) بحذف الألف الأولى التي تلي الحاء.

(ونَصَبُوا في ما النساء» بـ «عدا» مضمرة أو «ما» كـ إلا وجدا)
(بلَيسَ يوصَفُ........................ ....)

التنزيهية وفي اسمية التنزيهية وفعلتيها خلاف(١).

(ونصبوا في) قولهم: كل شيء مهه **(ما النساء)** وذكرهن **(بـ «عدا»)** بعد «ما» **(مضمرة أو «ما» كإلا)** معنى **(وجدا)**(٢) **بليس يوصف)** المستثنى منه منكراً أو

---

(١) اعلم أن «حاشا» على ثلاثة أقسام:
١ ـ استثنائية وتقدم أنها إن جرت ما بعدها فهي حرف جر وإن نصبته فهي فيه فعل.
٢ ـ تنزيهية نحو: حاش للّه، واختلف فيها هل هي فعل أو اسم ولم يقل أحد بحرفيتها وعلى الفعلية فهي بمعنى «جانب» بفتح النون فعل ماض أي جانب يوسف المعصية لأجل اللّه، وهذا التأويل وإن كان متأتياً مع بعض التكلف في «حاش للّه ما علمنا عليه من سوء» فهو غير متأتٍ مع حاش اللّه ما هذا بشرا، لأن المقام مقام ابنهار من حُسن به بدلا من اللفظ بفعله، أي مغنيا عنه بديل قراءة ابن مسعود: حاشا اللّه، بإضافة حاشا إلى لفظ الجلالة والإضافة من خواص الأسماء وقراءة ابن السمال: حاشا اللّه، بالتنوين، وهو أيضاً من خواص الأسماء، أي تنزيهاً للّه كقولهم: رعيا لزيد.
٣ ـ أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، ومنه على الراجح أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة أي ما استثنى فاطمة. راجع: الأشموني مع الصبان (٢/ ١٧٠ـ ١٧١) مصدر سابق، وإلى الخلاف في فعليته التنزيهية واسميتها أشار مم بقوله:

«حاشا» سمى مرادف تنزيها قلها لمن نوهته تنويها
دليله قراءة التنوين ولا يكون الوهم كاليقين
ومن أضافها بلا اشتباه للّه فهي كـ «معاذ اللّه»
وحاش للّه على البناء لشبهه بـ «حاشا» الاستثناء
وهي لدى الكوفي والمبرد فعل وذا لم يك بالمعتمد
قالوا ومعنى حاشا للّه أبى معصية لأجله وجانبا
وذاك لا يمكن في التي استقر من بعدها للّه ما هذا بشر
لأن ذا المقام للتعجب من فرط حُسن يوسف المهذب

(٢) أعلم أن العرب تقول: كل شيء مهه ما النساء وذكرهن، ومعنى هذا أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فيمتعض حينئذٍ فلا يحتمله. وعلى هذا فـ «مهه» معناه: يسير. وللنحاة في إعراب «ما النساء» بالنصب توجيهان:
الأول: أن «النساء» منصوب بـ «عدى» محذوفة فيكون الأصل: ما عدى النساء وذكرهن.
الثاني: أن ما مثل إلا فينصب بها ما بعدها على الاستثناء فيكون المعنى إلا النساء =

(.............. على رأي وَلَا يكونُ فالضمير طبق ما تلا)
(وقد يقال: «ليس إلا» إن وجد في اللفظ مَا دَلَّ على الذي قصد)
(وأَوْلِ في الغالب «سيما» و «لا» ....)

معرفاً بأل الجنسية **(على رأي ولا يكون فالضمير)** المستتر فيها **(طبق ما تلا)**[(١)] كأتتني امرأة ليست أو لا تكون هند، وجاء القوم ليسوا ـ أو لا يكونون ـ اخوتك **(وقد)** يحذف المستثنى بإلا بعد ليس، فـ **(يقال: ليس إلا)** أو ليس غير، بالضم وبالفتح أو لا يكون غير وإنما يكون ذلك **(إن وجد في اللفظ ما دل على الذي قصد)** كقبضت عشرة ليس إلا[(٢)] أو ليس غير[(٣)].

(وأول في الغالب «سيما» و «لا»)[(٤)] ومن غير الغالب قوله:

= وذكرهن، وقد اعتمد أبي مالك التوجيه الأول ونص عبارته: (والنصب في ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة خلافاً لمن أول ـ ما ـ بـ «إلا»). التسهيل مع المساعد (١/ ٥٨٦ـ ٥٨٧) مصدر سابق.

(١) يعني بهذا أن كلا من جملة ليس ولا يكون يمكن أن يكون وصفاً للمستثنى منه بشرط أن يكون المستثنى منه منكراً أو مصحوب «أل» الجنسية. وهذا الرأي الذي أشار إليه ابن بون هنا بقوله: «على رأي» هو رأي سيبويه والخليل إلا أنهما نصا على أن ذلك قليل وهو ما يفهم من عبارة ابن مالك ونصها: (ولقد يوصف ـ على رأي ـ المستثنى منه منكراً أو مصحوباً بـ «أل» الجنسية بـ «ليس ولا يكون» فيلحقها ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة. التسهيل مع المساعد (١/ ٥٨٩) مصدر سابق، وقول ابن بون: (فالضمير طبق ما تلا) معناه أن الضمير الذي ترفعه ليس أولاً يكون لا بد أن يكون مطابقاً للمستثنى منه الموصوف بالجملة، ومراد ابن مالك بـ «علامة»: علامة التأنيث في نحو: مررت بامرأة ليست أو لا تكون هند.

(٢) أي ليس إلا هي.

(٣) أي ليس غيرها.

(٤) اعلم أن «سيما» مفعول ثانٍ لـ «أول» و «لا» مفعول أول له، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت: أي إيت بلفظ «سيما» تاليا «ولا». والمعنى أن «سيما» الغالب فيها أن يأتي قبلها بـ «ولا» فيقال: ولا سيما، ومن غير الغالب حذف الواو فيقال: لا سيما، أو حذف الواو «ولا» فيقال: سيما، وإذا علمت هذا فاعلم أيضاً أنك لو قلت: ما =

(.................. واجرر وارفعن ما بَعْدُ انْجَلِي)

(وانصبْ منكرا جوازاً وَوُصِلْ بالظَّرف..............)

فه بالعقود وبالإيمان لا سيما عقد وفاء به أعظم القُرَبِ[١]

(واجرر) بالإضافة على تقدير «ما» زائدة **(وارفعن)** خبر مبتدأ محذوف على تقدير «ما» موصولة محذوفة صدر الصلة **(ما بعد انجلى)**[٢].

(وانصب)[٣] بعدها على التمييز أو تقدير «ما» زائدة كافة عن الإضافة، وروي بالأوجه الثلاثة:

ألا رب يومَ لك منهنَّ صالح ولا سيما يوما بدارةِ جُلْجُلِ[٤]

(منكرا جوازا ووصل بالظرف). كقوله:

= جاء القوم «ولا» «سيما» زيدا فمعناه أن زيدا أولى بعدم المجيء منهم، ولكونها مسبوقة بـ «لا» فقد تكلم سيبويه عليها في «باب» لا التي لنفي الجنس، ومن النحاة من نظر إلى مخالفة ما بعدها بالأولوية لما قبلها فعدها من أدوات الاستثناء بجامع المخالفة وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي، والحق أن عدها من أدوات الاستثناء غير صحيح لعدم وقوع إلا موقعها ولأنها تسبق بالواو، ولأن ما بعدها مخالف لما قبلها في أولويته بالحكم وليس في أصل الحكم بخلاف أدوات الاستثناء. ونص عبارة ابن مالك (والمذكور بعد «لا سيما» منبه على أولويته بالحكم للمستثنى). التسهيل مع المساعد (١/٥٩٦) مصدر سابق.

(١) لم أعثر له على قائل. والشاهد منه تجرد «لا سيما» من الواو وهو نادر.

(٢) يعني أنك إذا قلت: ولا سيما زيد، فـ «سي» مضافة إلى زيد، و «ما» زائدة لا تمنع المضاف من أن يجر المضاف إليه، أما إذا رفعت «زيد» فتكون «ما» موصولاً، و «زيد» خبر مبتدأ محذوف هو صدر الصلة، فالتقدير: لا سيما هو زيد فتقرير البيت: أجرر أو ارفع ما انجلى أي ظهر بعد «سيما».

(٣) قوله: «وانصب منكرا.. الخ»، معناه أن ما بعد «سيما» إذا كان اسماً منكراً فلك فيه إضافة إلى الوجهين السابقين وجه ثالث هو النصب على التمييز.

(٤) هذا البيت من معلقة امرؤ القيس، انظر ديوانه ١٠ مصدر سابق. والشاهد منه جواز الأوجه الثلاثة فيما جاء بعد «لا سيما» إذا كان منكراً وهو هنا «يوم» فقد رويت بالنصب والرفع والجر.

(.......................... .... والفعل وَرُبَّما جُعلْ)
(مُخَفَّفاً وقد يقال لَا سِوَى ما وكذا لا مِثْلَ ما بعض رَوَى)
(وانصبْ ومعناها: خصوصا حيثما حالاً وشرطاً سَبَقَتْ «لا سيما»)

يسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب(١)

ويعجبني النفل لا سيما ليلة الجمعة. **(والفعل)** كـ: يعجبني كلامك لا سيما تعظ. وقوله:

فُق الناسَ بالخيرِ لا سيما يُنيلُكَ من ذي الجلالِ الرِّضَى(٢)

(وربما جعل مخففا)(٣) كقوله:

فه بالعقود وبالإيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القُرَبِ(٤)

وقوله: ولِلْماءِ الفضيلة كلَّ حين ولا سيما إذا اشتد الأوارُ(٥)

(وقد يقال لا سوى ما)(٦) بدلاً من «لا سيما» **(وكذا لا مثل ما بعض روى وانصب)** على المفعولية المطلقة **(ومعناها)** حينئذٍ: **(خصوصاً حيثما حالا وشرطا سبقت لا سيما)**(٧) نحو يعجبني زيد لا سيما راكب أو هو راكب أو إن ركب.

---

(١) لم أعثر له على قائل. والشاهد منه: لا سيما لدى، حيث اتصلت «لدى» وهي ظرف بـ «لا سيما»، ومعنى البيت: أن الكريم يسره حمد الناس له خصوصاً إذا كان الحامد ممن يتقلب في نعيم هذا الكريم.

(٢) لم أعثر له على قائل. والشاهد منه: لا سيما ينيلك. حيث اتصلت «ينيلك» هي فعل بـ «لا سيما»، ونص عبارة ابن مالك: (وقد توصل بظرف أو جملة فعلية). التسهيل مع المساعد (١/٥٩٨) مصدر سابق.

(٣) يعني أن الياء من لا سيما قد لا تشدد بل تخفف مفتوحة.

(٤) لم أقف له على قائل. والشاهد منه تخفيف «سيما».

(٥) لم أقف له على قائل. والشاهد منه تخفيف «سيما».

(٦) يعني أن لا سيما قد يقال فيها «لا سوى ما» وأن العرب قد تستعمل «مثل ما» استعمال «لا سيما». نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٧) قوله حالاً وشرطاً مفعول به لـ «سبقت» متقدم عليها، و «معناها» مبتدأ و «خصوصاً»: خبره على جهة إرادة اللفظ، والمعنى: أن «لا سيما» إذا جاءت قبل الحال، أو قبل الشرط فإنها ستكون منصوبة على أنها مفعول مطلق وأن معناها: خصوصاً.

الحــال

الحال وصف: فضلة. . . . .

(الحال) لغة الهيئة ويُذكر ويُؤنث لفظاً ومعنى فقط[١]. قال:

على حالة لو أن في القوم حاتما ... على جوده لضنَّ بالماء حاتم[٢]

وقال: فما تدوم على حال تكون به ... كما تلون في أثوابها الغول[٣]

وقال: إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء ... فدَعْهُ وواكلْ أمرَه واللَّياليا[٤]

واصطلاحاً (وصف). (فضلة)[٥].

---

(١) يعني أن الحال يذكر لفظاً ومعنى فيقال: حال حسن، ويؤنث لفظاً ومعنى فيقال: حالة حسنة، ويذكر في اللفظ ويؤنث في المعنى فيقال حال حسنة، فهذه ثلاثة حالات جائزة والرابعة ممنوعة وهي أن يؤنث في اللفظ يذكر في المعنى فيقال: حالة حسن.

(٢) وهذا البيت نسبه كل من ابن منظور والعيني للفرزدق. انظر: اللسان، مادة «حتم» ١٥/ ٤ مصدر سابق، والعيني ٤/ ١٨٦ مصدر سابق. والشاهد منه: «على حالة» حيث أنَّث الحال لفظاً ومعنى.

(٣) هذا البيت من قصيدة كعب التي يمدح بها رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم. انظر: ديوانه ص ٨ مصدر سابق، والخزانة ٤/ ٥٢٧ مصدر سابق، والشاهد منه: «فما تدوم على حال تكون به» حيث ذكر الحال لفظاً فجرد من التاء. ومعنى فأعيد عليه ضمير المذكر وهو الهاء من «به».

تنبيه:

أصل: تلون: تتلون فحذفت إحدى التائين لقول ابن مالك الآتي:

وما بتائين ابتدى قد يقتصر ... فيه على تا كتبين العبر

(٤) تقدم الكلام على هذا البيت. والشاهد منه: هنا. إذا أعجبتك الدهر حال. حيث ذكر الحال لفظاً فقيل: حال ولم يقل حالة وأنثت معنى بدليل أنها فاعل أعجبت» وقد أتى لها الفعل بتاء التأنيث.

(٥) مراده بالفضلة هنا ما ذكر بعد تمام الجملة مما الأصل فيه أن يستغنى عنه وإن وجب ذكره لعارض كالحال السادة مسد الخبر كـ: ضربي العبد مسيئاً. والحال التي توقف المعنى على ذكرها نحو: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) فلا استغناء عن «كسالى» لتوقف المعنى عليها. وليس المراد أن يكون دائماً صالحاً للطَرح. راجع =

. . . . منتصب مُفهِمُ في حالٍ» كفرداً أَذْهَبُ

(منتصب)(١)

(مفهم في حال كفرداً أذهب)(٢).

= الأشموني مع الصبان مصدر سابق. ولبعضهم:

أراد في الحال بمعنى الفضلة ما سيق من بعد تمام الجملة

لا الطرح إذ في قوله تعالى «قاموا» توقف على «كسالى»

(١) انتقد على ابن مالك قوله: «منتصب» من وجهين:

الأول: أن الانتصاب حكم فإدخاله في حد الحال مردود، قال في السلم:

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

والثاني: أنه أراد بالانتصاب إخراج النعت لأنه وصف فكان ينبغي له أن يضيف قيداً آخر: منتصب ملازم للانتصاب لأن النعت قد يكون وصفاً منتصباً نحو: لقيت رجلاً كريماً. فلا يخرج إلا بقيد ملازمة النصب هذا واعلم أن الحال قد يخرج عن النصب فيجر بالباء الزائدة كقوله:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها

فالأصل: فما رجعت خائبة. وقد يجر بـ «من» كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ على قراءة من ضم النون من «نتخذ» وهي قراءة سبعية. أي نتخذ من دونك حال كوننا أولياء لمن يتخذوننا فالمفعول الأول لـ «نتخذ» ضمير مستتر تقديره «نحن» وقد صار نائباً عن الفاعل والمفعول الثاني من دونك فلم يبق في «من أولياء» إلا أن تعرب على أنها حال و «من» زائدة. وهذا يخالف قراءة من فتح النون من «نتخذ» فأسند الفعل إلى الفاعل، فـ «من أولياء» مفعول أول، و «من دونك» مفعول ثاني .والله أعلم.

(٢) الحال على قسمين:

الأول: الحال المؤسسة وهي التي تضيف معنى جديداً نحو: جاء زيداً راكباً. فكونه راكباً معنى زائد على المجيء، فالتأسيس زيادة المعنى. وهذا النوع من الحال يفهم «في حال» أي: جاء زيد في حال ركوب.

الثاني: المؤكدة نحو: (ولّى مدبراً) وهذا النوع لا يفهم «في حال» فلا يقال: «ولّى» في حال «إدبار» لأن كونه فيحال إدبار مفهوم من كونه وَلّى.

تنبيه:

قال ابن متال في الفرق بين التوكيد والتأسيس:

تقوية المعنى بـ «توكيد» علم والزيد للمعنى بـ «تأسيس» وُسِمْ

وكـونُـه مـنـتـقـلا مـشـتـقـا يـغـلـب لـكـن لـيـس مُـسْـتَـحِـقَّـا

(وكونه منتقلاً مشتقاً) من المصدر ليدل على متصف به **(يغلب**(١) **لكن ليس مستحقا)** لذلك فقد جاء غير منتقل مؤكداً أو دالاً عامله على تجدد ذات صاحبه أو صفته أو صفة للقديم نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾(٢)، و «خلق اللّه الزرافة يديها أطول من رجليها»(٣)، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾(٤)، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾(٥) ومـا عـدا ذلـك موقوف على السماع.

---

(١) يعني أن الحال يغلب فيه أمران:
الأول: أن يكون منتقلاً نحو: جاء زيد ضاحكاً، فالضحك صفة منتقلة أي غير ملازمة.
الثاني: أن الغالب فيه أن يكون مشتقاً من المصدر. وقوله: «ليدل على متصف به» معناه: أن الحال إنما جيء به مشتقاً من المصدر ليدل على شيء متصف بلك المصدر، و «ضاحكاً» من المثال الآنف الذكر مشتقاً من الضحك ليدل على أن زيداً متصف بالضحك.

(٢) جزء من الآية ٣٣ من سورة مريم.
وهو شاهد لعدم انتقال الحال الدالة على التوكيد، والحال هنا «حيا» وهي مؤكدة لأن كونه «حيا» معلوم من «أبعث» فهو توكيد له، وعدم الانتقال هنا واضح لأن الحياة بعد البعث صفة ملازمة غير منتقلة فلا موت بعد البعث ألبتة.

(٣) «يديها» بدل بعض من «الزرافة» والحال هنا «أطول» وهذا مثال لما دل فيه عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لأن هذه الصفة تبقى ملازمة للزرافة مدة حياتها.
راجع الصباني ١/ ١٧٥ مصدر سابق، ومن أمثلتها قول الشاعر:
وجـاءت بـه سـبـط الـعـظـام كـأنـمـا عـمـامـتـه فـوق الـرجـال لـواء

(٤) جزء من الآية ١٨ من سورة الأنعام.
وجاء به مثالاً لما دل عامله على تجدد صفة صاحبه والحال هنا «مفصلاً» وصاحبها «الكتاب» والعامل أنزل وهو دال على تجدد صفة الكتاب والصفة هي الإنزال، فالتجدد في الكتاب إنزاله لا ذات، فهو قديم بلا محالة. والدليل على عدم الانتقال أن الكتاب أنزل مفصلاً وبقي ـ كذلك ـ مفصلاً فكون مفصلاً صفة ملازمة له غير منتقلة عنه.

(٥) جزء من الآية ٨ من سورة آل عمران.
وجاء به شاهداً على أن الحال لا يكون منتقلاً إذا كان صفة للقديم الذي هو اللّه جَلَّ وعلا، والحال هنا «قائماً بالقسط».

ويكثر الجمودُ في سِعْرٍ وفي ... مُبْدِي تَأوُّلٍ بلا تَكلُّفِ
كبعه مداً بكذا يداً بيدْ ... وكر زيد أسدا أي كأسَدْ

(ويكثر الجمود في) الحال الدالة على **(سعر وفي)** كل حال **(مبدى تأول)** بالمشتق **(بلا تكلف)** أن دل على مفاعلة أو ترتيب، أو تشبيه **(كبع)** البرَّ[(١)] **(مدا بكذا)** أي مسعراً أي مبيعاً على الأصح **(يداً بيد)** أي متقابضين، وكلَّمته فَاه إلى فيَّ أي متشافهينَ، لا جاعلا فاه إلى في[(٢)] أو مِنْ فيه إلى في[(٣)] على الأحسن، ولا يقاس عليه خلافاً لهشام. وادخلو رجلاً رجلاً أي مترتبين، وعلمته الحسابَ باباً باباً أي مرتباً.

(وكر زيد أسدا) وبدت الجارية قمراً وتثنَّتْ غُصْناً ـ أي شجاعاً[(٤)] ومضيئة[(٥)] ومعتدلة[(٦)]. وقيل: هذه الأمثلة على حذف مضاف[(٧)] وإليه يرشد قول الناظم **(أي كأسد)**[(٨)] ويقل جموده موصوفاً. أو دالاً على عدد، أو طور واقع فيه تفضيل، أو نوعاً لصاحبه أو فرعاً نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[(٩)]

---

(١) البر: القمح، والحال الدالة على السعر هنا هي (مد) إذ معناه: مسعراً ولا شك أنها من الجامد الذي يمكن تأويله بالمشتق بغير تكلف، فقوله: (مبدى تأول.. إلخ) من عطف العام على على الخاص خلافاً لابن هشام في زعمه أن (مدا) حال جامدة لا يمكن تأويلها بالمشتق. راجع الأشموني مع الصبان ٢/١٧٦ مصدر سابق.

(٢) أي فتخرج المسألة عن الحال لأن «فاه» مفعول به لـ «جاعلاً».

(٣) أي فتخرج المسألة عن الحال إلى النصب بنزع الخافض.

(٤) بيان لتأويل «أسدا».

(٥) بيان لتأويل «قمراً».

(٦) بيان لتأويل «غصنا».

(٧) وهو لفظ مِثْلَ وعلى هذا فهذا فالمضاف هو الحال لأنه لما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فيكون الأصل: كر زيد مثلَ أسد، وبدت الجارية مثل قمر، وتثنت مثل غصن.

(٨) لأن قوله «كأسد» بمثابة: مثل أسد.

(٩) جزء من الآية ١٧ من سورة مريم.

=

والحالُ إنْ عُرِّفَ لفظا فاعتقدْ تنكيرَه معنى...............

﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾(١). وهذا بُسْراً أطيب منه رطباً(٢). وهذا مالك ذهباً(٣). وهذا حديدك خاتماً(٤)، ومنه: ﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ﴾(٥).

(والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره) محافظة على ما استقر من لزوم التنكير ولئلا يتوهم كونه نعتاً إذا كان صاحبه منصوباً وحمل عليه غيره **(معنى)**.

= وجاء به مثالاً للحال الجامد الموصوف. والحال هنا «بشرا» وهو موصوف بـ «سويا». وصاحب الحال: الضمير المستتر في «تمثل» فاعلاً له. فالمعنى: تمثل لها هو أي الملك حال كونه بشرا سوياً. فـ «تمثل» هنا بمعنى تشخص وظهر. وقيل تمثل بمعنى: تصور، فتخرج المسألة عن الحال (لأن بشرا) يكون ـ حينئذٍ ـ منصوباً بنزع الخافض وهو الباء، أي تصور في «بشر». راجع الصبان ٢/ ١٧٧.

(١) جزء من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.
وهو مثال على الحال الجامدة الدالة على عدد أي تم ميقات ربه حال كونه أربعين ليلة.

(٢) هذا مثال للحال الدالة على طور أي حال واقع فيه تفضيل له أو عليه فكل من «بسرا» و «رطبا» حال جامدة. والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسرا أطيب منه في حال كونه رطباً.

(٣) ذهبا حال جامدة وصاحب الحال: مالُك فالحال هنا: نوع لصاحبها، فالحال نوع من الأموال هو الذاهب.

(٤) هذا مثال لما كان فيه الحال فرعاً من صاحب الحال وهو: «حديدك» والحال «خاتما» فالخاتم فرع من الحديد.

(٥) جزء من الآية ٧٤ من سورة الأعراف.
فـ «بيوتا» حال وصاحبها «الجبال» فالبيوت فرع من الجبال.

تنبيه:

أشار ابن مالك إلى هذه المواطن في الكافية فقال:

ويكثر الجمود في سعر وفي تشبيه أو تفاعل غير خفي
كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد أسد أي كأسد
كذاك في تقسيم أو ترتيب أو تنويع أو ما مثلَ ذابه عنوا
كاقسمه أثلاثا وبابا وبابا تعلم المحاسب الحساب
وقد زكى ذا عنجدا وعنبا ومالَك أقبض فضّة وذهبا
وأحمد طفلا أجل من على كهلا ومعنى كل هذا منجلى

والعنجد: الزبيب. والعسجد: الذهب. انظر: الكافية مع شرحها ٢/ ٧٢٩ـ ٧٣٢ مصدر سابق.

.... كوحدك اجتهد

(كوحدك اجتهد) أي متوحداً على القول بأنه ليس بظرف[(١)]. و «جاءوا الجماءَ الغفير» أي جميعاً، ومنه عند الحجازيين العدد من الثلاثة إلى العشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم ويجعله التميميون توكيداً[(٢)]، وربما عومل بالمعاملتين[(٣)] مركب الأعداد وقَضَّهم بقضيضهم. وأجازه يونس والبغداديون مطلقاً والكوفيون إن ضمن معنى الشرط كعبدُ اللّه المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ[(٤)].

---

(١) مذهب سيبويه أن وحدك حال من الضمير المستتر في «اجتهد» فاعلاً له، وهذا النوع من الحال وإن كان معرفاً في اللفظ فإنه مؤول بالنكرة بغير تكلف إذا المعنى: اجتهد حال كونك متوحداً ويرى يونس أن «وحدك» منصوب على الظرفية بدليل واضح وهو أن العرب أخبروا به مع بقائه منصوباً نحو: زيد وحده. ولا يخبر مع البقاء على النصب إلا الظرف. راجع الأشموني مع الصبان ٢/ ١٧٨ مصدر سابق.

(٢) اعلم أنك إذا قلت: جاء القوم خمستهم فقد أضفت العدد إلى ضمير المعدود وهو القوم وهو المعبر عنه هنا بضمير ما تقدم. ومن العرب من ينصب العدد على الحال فيقول خمستَهم. ومنهم من يرفعه وصرح ابن بون بأن الرفع على التوكيد وتبع في ذلك ابن مالك في التسهيل بنص عبارته بينما جزم في الكافية بأنه على البدل فقال:

وأسرعوا خمستهم قد نقلا ... بالنصب حالا وبرفع بدلا

وقال في شرحها (والرفع على البدل من الواو) الكافية مع شرحها ٢/ ٧٣ مصدر سابق.

(٣) هما: النصب على الحال والرفع على التوكيد ولا شك أن الإعراب على العجز وأنت خبير بأن مركب العدد مبني إلا أنه إذا أضيف قد يعرب كما سيأتي في العدد في قوله:

وإن أضيف عدد مركب ... يبقى البنا وعجز قد يعرب

ولا شك أن ثمرة المعاملتين اللتين ذكرهما هنا إنما تظهر عند من يعرب المركب المضاف دون من يبقيه مبنياً وهذا هو الصواب فلا تلتفت إلى غيره بل هو ظاهر عبارة ابن عقيل. راجع المساعد ٢/ ١٣ مصدر سابق.

(٤) المحسن، والمسيء كل منهما حال على هذا الإعراب الكوفي، ووجه تضمنهما معنى الشرط أن المعنى هنا: عبد اللّه إذا أحسن أحسن منه إذا أساء.

وَمَصْدَرٌ منكَّرٌ حالاً يقع   بكثرة كبغتة زيد طلح
ولم يُنَكَّرْ غالباً ذو الحال إنْ   لم يتأخَّرْ أو يُخَصَّصْ. . . . .

(ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة) من غير قياس[١] لا معمول «حال» محذوفة خلافاً للمبرد والأخفش ولا يطرد فيما هو نوع للعامل **(كبغتة)**[٢].

(ولم ينكر غالباً ذو الحال) لأنه كالمبتدأ معنى **(إن لم يتأخر)** كقوله:

وبالجسم مني بيناً لو علمتِه   شُحوب وإنْ تُسْتَشْهَد العينُ تشهد[٣]

وقوله: لمية موحشاً طلَلُ   يَلُوحُ كأنه خلل[٤]

(أو يخصص) بوصف أو إضافة أو عملٍ كقوله:

---

(١) إنما كان مجيء المصدر حالاً غير مقيس لأن الأصل في الحال أن تكون عين صاحبها، بمعنى أنها صالحة لأن تخبر عنه إذا جعل مبتدأ والمصدر لا يخبر عن العين إلا على وجه المبالغة نحو: زيد عِلْم إذا جعلته نفس العلم مبالغة ولما جاز زيد ضاحك جاز لقيت زيداً ضاحكاً ولما لم يجز زيد ضَحِك ـ إلا على ندور بقصد مبالغة ـ لم يجز لقيت زيداً ضَحِكا.

(٢) يعني أن المبرد والأخفش يريان أن ما ورد مما هو ظاهر في مجيء المصدر حالاً ليس على ظاهره بل معمول حال محذوفة، وهذه الحال المحذوفة عندهما جملة فعلية. فالتقدير: «في جاء زيد ركضا» جاء زيد يركض ركضا. راجع الأشموني مع الصبان ٢/ ١٧٩ مصدر سابق.

(٣) لم أعثر له على قائل وقال عنه العيني: (أقول: لم أقف على اسم قائله). العيني ٣/ ١٤٧ مصدر سابق. والشاهد منه: أن صاحب الحال يجوز أن يكون نكرة إذا أخر عن الحال، والحال هنا: بين وصاحبها شحوب وعامل الحال: بالجسم وجملة لو علمته اعتراضية بين الحال وصاحبها والأصل: يوجد بالجسم مني شحوب حال كونه بينا.

(٤) قال البغدادي بعد أن أتى بالبيت على رواية ابن بون هنا ـ وقد قيل إنه لكثير عزة. انظر: الخزانة ١/ ٥٣٣ مصدر سابق. والبيت موجود في ديوان كثير ص ٥٠٦ مصدر سابق، إلا أنه برواية (لعزة) ونسب إليه في أكثر المصادر بهذه الرواية. وممن نسبه إليه بها الشيخ خالد والعيني وابن منظور. انظر: التصريح ١/ ٣٧٥ مصدر سابق، والمقاصد للعيني ٣/ ١٦٣ مصدر سابق، واللسان، مادة «خلل»، وهنالك شاهد على نفس المسألة ينسب لغيلان إلا أنه ليس على هذا الراوي وليس من هذا البحر. وهو لمية موحشا طلل قديم: عفاه كل اسحم مستديم. وهذا البيت لغيلان قطعاً. انظر: الخزانة ١/ ٥٣١ مصدر سابق. وعلى كل فالشاهد منه هنا لمية موحشاً طلل حيث تقدمت الحال على صاحبها فالأصل يوجد طلل لمية حال كونه موحشا.

. . . . أو يَــبِــنْ
من بعدِ نفي أو مضاهيه كلا   يبغى امرؤ على امرىء مستسهلا

نجّيتَ يا رب نوحا واستجبت له   في فلك ماخر في اليمِّ مشحونا(١)

و﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾(٢) وعجبت من ضربِ أخوك شديداً(٣).

(أو يبن من بعد نفي) كقوله:

ما حُـمَّ من مَـوْتٍ حِـمًى واقـيـا   ولا تـرى مـن أحـدٍ بـاقـيـا(٤)

(أو مضاهيه) وهو النهي والاستفهام **(كلا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا)** وقوله:

لا يـركـنَـنْ أحـد إلـى الإحـجـام   يـوم الـوغـى مـتـخـوفـا لـحـمـام(٥)

---

(١) لم أعثر له على قائل، وقال عنه العيني: (احتج به جمعة من النحاة ولم أرَ أحداً منهم عزاه إلى قائله وبعده بيت آخر وهو قوله:

وظـل يـدعـوا بـآيـات مـبـيـنـة   في قومه ألف عام غير خمسينا

والشاهد منه هنا أن: مما يسغ مجيء الحال من النكرة أن تكون مخصصة بوصف والحال هنا «مشحونا» وهو حال من فلك وهو نكرة إلا أنه مخصص بوصفه بـ «ماخر».

(٢) جزء من الآية ١٠ من سورة فصلت.

وأتى به شاهد على أن صاحب الحال قد يكون منكراً إذا كان مخصصاً بإضافة وصاحب الحال هنا (أربعة) وهي مضافة إلى (أيام) والحال: (سواءً).

(٣) هذا مثال للنكرة المخصصة بالعمل والنكرة هنا ضرب وهو مصدر، و (أخوك) فاعله، و (شديدا) حال.

(٤) لم أعثر له على قائل. والشاهد منه: ما حم من موت حما واقيا: حيث جاء صاحب الحال منكرا وهو سياق نفي وصاحب الحال هنا: «حمى» والحال: واقيا. والمعنى ما قدر حمى يحمي من الموت حال كونه واقيا منه.

(٥) هذا البيت لقطري بن الفجأة وذكر الشيخ خالد أن ابن الناظم نسبه خطأ للطرماح. انظر: التصريح ١/ ١٧٧ مصدر سابق. وممن نسبه لقطري: ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٧٣١ مصدر سابق، والشنقيطي في الدرر ١/ ٢٠٠ مصدر سابق، والبغدادي في الخزانة ٤/ ٣٥٩ مصدر سابق، والشيخ محيي الدين في عدة السالك ٢/ ٣١٤ مصدر سابق، وبعده:

(أو وصفُه بها للأصل خالفا أو يك فيها شارك المعرَّفا)

(وسوَّغُوا بأن تَكُونَ واويه «كقرية من قبل» وهي خاويهْ)

وقوله: يا صاح هل حُمَّ عيش باقيا فترى لنفسك العذرَ في إبعادك الأمَلا[(١)]

(أو وصفه بها للأصل) كهذه بقرة متكلمة **(خالفا أو يك فيها شارك المعرفا)**[(٢)] كجاء عبد اللّه وأناس منطلقين.

(وسوغوا) مجيء الحال من النكرة **(بأن تكون واويه كقرية من قبل وهي خاويه)**[(٣)] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ

= فلقد أراني للرماح دريئة من عن يمني تارة وأمامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي
ثم انصرفت وقد أَصَبتُ ولم أُصَبْ جذع البصيرة قارح الإقدام

والشاهد منه هنا: أن صاحب الحال قد يكون منكراً إذا سبقه شبه النفي وهو هنا: النهي وصاحب الحال: أحد والحال: «متخوفا» «ولا يركنن» نهي.

(١) هذا البيت نسبه ابن مالك لرجل من طيىء ولم يعينه. انظر: التصريح ١/ ٣٧٧ مصدر سابق. والشاهد منه: «هل حم عيش باقيا» حيث جاء صاحب لحال منكرا مسبوقا بشبه نفي وهو هنا الاستفهام، وصاحب الحال «عيش» والحال: باقيا. والمعنى: هل قدر عيش حال كونه باقياً.

(٢) يعني ابن بون بهذا البيت: أن مما يسوغ مجيء الحال من النكرة، أمران:
الأول: أن يكون وصفه أي صاحب لحال بها ـ يعني الحال ـ خارجاً عن المعتاد ومثل لهذا بـ: هذه بقرة متكلمةً، و «متكلمة» حال من «بقرة» وهي نكرة والذي سوغ مجيء الحال هو أن وصف البقرة بأنها متكلمة مخالف للأصل عادة.
الثاني: أن يكون صاحب الحال المنكر شارك غيره مما هو معرف في الاتصاف بالحال ومثل لهذا بـ: جاء عبد اللّه وأناس منطلقين. فـ «منطلقين» حال من «أناس» وهي نكرة إلا أنها يشاركها في الاتصاف بالحال عبد اللّه وهو معرف. ونص عبارة ابن مالك: (وهو يعد مواطن تنكير صاحب الحال: «أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة»). التسهيل مع المساعد ٢/ ٢٠ مصدر سابق.

(٣) يعني بهذا البيت أن مما يسوغ مجيء الحال من النكرة: أن تكون الحال جملة مربوطة بالواو لأن ربطها بالواو رفع توهم كون الجملة نعتاً وليست حالاً. راجع شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٤ مصدر سابق.

وسبقَ حال ما بحرف.........   ....

﴿خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[١] وقوله:

مضى زمن والناس يستشفعون بي   فهي لي إلى «ليلى» الغداةَ شفيع[٢]

ومن غير الغالب «صلَّى رسول اللَّه عليه وسلم جالساً وصلَّى وراءه رجال قياماً»[٣] وعليه مائة بيضا[٤] وهل يطرف أم لا قولان.

(وسبق حال ما) أي صاحبها الذي **(بحرف)** غير زائد[٥] لأن تعلق العامل بالحال ثانٍ[٦] عن تعلقه بصاحبها فحقه إذا تعدى إليه بواسطة أن يتعدى إليها بها[٧]

---

(١) جزء من الآية ٤٥ من سورة الحج. وصاحب الحال (قرية) هي نكرة. والحال جملة وهي (خاوية على عروشها)، وقد ربطت بصاحبها بالواو مما رفع احتمال أن تكون الجملة نعتية.

(٢) هذا البيت لمجنون ليلى قيس ابن الملوح وهو في ديوانه ص ١٩١ مصدر سابق، ومن نسبه لقيس ابن ذريح فإنه واهم إذ محبوبة ابن ذريح لُبْنَى وليست ليلى. وممن وقع في هذا الوهم أبو عبيد البكري في سمط الآلىء ص ١٣٣ مصدر سابق، والسيوطي شرح شواهد المغني ص ٢٨٥ مصدر سابق.

(٣) محل الشاهد منه: «وصلى وراءه رجال قياماً حيث جيء بصاحب الحال منكراً بدون مسوغ، والحال: قياماً وصاحبها: رجال». قال ابن مالك: (وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات). شرح الكافية ٢/ ٧٤٠ مصدر سابق.

(٤) بيضا: حال من (مائة) وهي نكرة خالية من أي مسوغ. قال ابن مالك: (قال سيبويه ومثل ذلك ـ يعني مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ ـ: عليه مائة بيضاً). نفس المصدر نفس الصفحة. والمراد بـ: بيضا: الدراهم .واللَّه أعلم.

(٥) يعني أن محل منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر هو ما إذا لم يكن حرف الجر زائداً فيجوز تقديمها عليه نحو: ما رأيت راكباً من أحد، فـ «من» هنا زائدة وقد جرت صاحب الحال الذي هو «أحد» والحال «راكباً» والذي سوغ التقديم هنا أن وجود الزائد كلا وجود.

(٦) أي فرع ثانٍ عن تعلقه بصاحبها ومراده بهذه العبارة وما بعدها هو بيان علة منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر. ووجه ذلك أن تعلق العامل بالحال فرع ناتج من أصل هو تعلق العامل بصاحبها.

(٧) وعليه فكان الأصل أن يقال في: مررت بزيد جالساً: مررت بزيد بجالس لأن العامل لما تعدى إلى صاحب لحال بالباء وجب أن يتعدى إلى الحال به لولا وجود المانع.

.... جُرَّ قَدْ أبوا ولا أمنعه فقد ورد

لكن منع من ذلك[١] أنَّ العامل لا يتعدى بحرف جر إلى شيئين فجعلوا عوضاً من ذلك التزامَ التأخير[٢]، وأجازه[٣] الكوفيون إن كان صاحبه ضميراً[٤] أو معه معطوف، أو الحال فعلاً كمررت جالسين بزيد وعمر وجالسة بها، أو تضحك بهند **(جر قد أبوا ولا أمنعه)** مطلقاً تبعاً لأبي علي وابنَيْ كيسان وبرهان ولأنه كالمفعول به معنى وأيضاً **(فقد ورد)** السماع به كقوله:

تسلَّيتُ طُرّاً عنكُم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكمُ عندي[٥]

وقوله: غافلا تَعْرِضُ المنية للمرء فيدعى ولاتَ حين إباء[٦]

وقوله: مشغوفةً بك قد شُغِفْتُ وإنما حُمَّ الفراق فما إليك سبيل[٧]

---

(١) أي من جر الحال بالحرف الذي جر به صاحبها.

(٢) يعني أنهم جعلوا التزام تأخير الحال عن صاحبها المجرور بالحرف عوضاً عما كان واجباً من التزام جر الحال بالحرف الذي جر به صاحبها والذي منع منه أن العامل لا يتعدى بحرف جر واحد إلى معمولين.

(٣) يعني تقديم الحال على صاحبها المجرور.

(٤) لأن الضمير لا يظهر عليه شيء فكأنه منصوب.

(٥) لم أقف له على قائل وأورده العيني ولم يعزه. والشاهد منه: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف والحال «طرا» وصاحبها «كم» وهو مجرور بـ «عن» ومعنى «طراً» جميعاً.

(٦) لم أقف له على قائل وأورده العيني لم ينسبه لأحد. والشاهد منه: «غافلاً تعرض المنية للمرء» حيث قدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف والحال «غافلاً» وصاحبها المرء وهو مجرور بالباء والأصل: تعرض المنية للمرء حال كونه غافلاً عن تذكرها.

(٧) قال العيني احتج به جماعة من النحاة ولم أرَ واحداً منهم عزاه إلى قائله العيني ٣/ ١٦٢ مصدر سابق. والشاهد منه هنا: «مشغوفة بك قد شغفت» وقيل أن: نبين وجه الاستشهاد لا بد أن تعلم أن التاء من شغفت مضمومة وأن الكاف من بك مكسورة وإذا علمنا ذلك فمشغوفة حال من الكاف من بك فهو شاهد على تقيم الحال على صاحبها المجرور بحرف، ومعنى البيت: قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بي ولكن قدر الفراق فلا سبيل لي إليك ولا سبيل لك إليّ وقد حذف «بي» لدلالة «بك» عليه.

(وكُلَّمَا انتصب أو ما ارتفعا ....

وقوله: إذا المرء أعيته المروءةُ ناشئا فإدراكها كهلا عليه عسير[١]

وأما سبق المجرور بالإضافة فممتنع ولو غير محضة نحو: هذا شارب السويق ملتوتا[٢].

(وكلما انتصب)[٣] كقوله:

يُقَطِّعُ وصلَها سيفي وإني فجعت بخالد طُرّاً كلابا[٤]

(أو ما ارتفعا) كقوله:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجر إلا ليال قلائل[٥]

---

(١) هذا البيت من أبيات مصدر البغدادي بنسبتها إلى رجل من قريع ثم نقل عن ابن جني أنه المغلوط ابن بدر القريعي، ثم ختم الكلام على قائلها بنقله عن ابن صالح العدوي في كتابه العباب من أنها للمخبل السعدي. انظر: الخزانة ١/٥٣٦ مصدر سابق. فاللَّه أعلم أي ذلك أصح. وعلى كل فالشاهد من البيت تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف والحال «كهلا» وصاحبها: الهاء من عليه.

(٢) ملتوتا حال من السويق، وقد جُرَّ بإضافة «شارب» إليه، ولا يجوز تقديم ملتوتا على السويق فلا يقال هذا ملتوتا شرب السويق ولا يخفى عليك أن شارب وصف فإضافته غير محضة. هذا ويرى ابن مالك جواز التقديم والحالة هذه. راجع شرحه لكتابه التسهيل ٢/٣٣٥ مصدر سابق.

(٣) يريد بهذا البيت أنه لا يمنع تقدم الحال على صاحبها المنصوب ولا على صاحبها المرفوع.

(٤) هذا البيت للحارث بن ظالم. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٠ مصدر سابق، والمساعد ٢/٢٣ مصدر سابق، والرواية فيهما: وقطع وصلها... والشاهد منه: والشاهد منه: تقديم الحال على صاحبها المنصوب. والحال «طرا» وصاحبها «كلابا» فالأصل فجعت كلابا طرا بخالد.

تنبيه:

الهاء في «وصلها» تعود على سلسلة أحاطها أحد الملوك بقبة ضربها بجواره لخالد المذكور خوفاً عليه من فتك الحارث فطرقه الحارث ليلاً فقطع السلسلة بسيفه واقتحم عليه بيته وقتله.

(٥) هذا البيت للنابغة الذبياني. انظر: التصريح ٢/١٥٣ مصدر سابق، وديوان النابغة =

. . . . فَـسَـبْـقُ حـالِـه لَـهُ لَـنْ يُـمْـنـعـا)

وقوله: فسقى ديارَك غيرَ مفسِدها   صَوْبُ الربيـع وديمـة تَـهْـمِـي[١]

(فسبق حاله له لن يمنعا) خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقاً[٢]

واستثنى بعضهم ما كان فعلاً[٣] كقوله:

لن يراني حتى يرى صاحب لي   أَجْتَنِي سخطَه تشيب الغرابا[٤]

ومن المرفوع الظاهر المتأخر رافعه عن الحال كقوله:

سريعا يهون الصعب عند ذوي النهى   إذا بـرَجَاءٍ صادقٍ قابلـوا اليأسا[٥]

= ص ١١٩ مصدر سابق. والشاهد منه تقديم لحال على صاحبها المرفوع والحال سالماً وصاحبها: أبو حجر.

تنبيه:

الأصل فما كان بين الخير وبيني فحذفت الواو مع معطوفها على ما سيأتي في قول ابن مالك في عطف النسق:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت   والواو إذ لا لبس. . . . . . . إلخ

(١) هذا البيت لطرفة. والشاهد منه: تقديم الحال على صاحبها المرفوع والحال غير مفسدها وصاحبها «صوب الربيع» أي سقى ديارك صوب الربيع حال كونه غير مفسدها.

(٢) أي سواء تقدمت الحال على صاحبها وعاملها نحو: راكبة لقيت هند. أم تقدمت على صاحبها فقط بأن توسطت بينه وبين العامل نحو: لقيت راكبة هند. وسواء كانت جملة فعلية تركب هند. أم إسماً كما تقدم.

(٣) أي ما كان من الحال جملة فعلية.

(٤) لم أقف له على قائل، وأورده ابن مالك في شرحه لكتابه التسهيل ٢/ ٣٤٠ مصدر سابق، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٢٣ مصدر سابق. والشاهد منه هنا: تقديم الحال الذي هو جملة فعلية على صاحبه المنصوب والحال جملة. تشيب وصاحبها «الغرابا» وهو منصوب بـ «يرى» الثانية في البيت وهي التي بعد «حتى». والأصل: لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى يرى الغراب يشيب ومن المعلوم أن الغراب لا يشيب فالمراد البالغة في الابتعاد عما يجلب سخط صاحبه أبداً.

(٥) لم أقف له على قائل، أورده ابن عقيل في المساعد ٢/ ٢٤ مصدر سابق، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢. والشاهد منه: تقديم الحال على كل من صاحبها المرفوع وعامله الرافع له والحال سريعاً وصاحبها «الصعب» وهو فاعل «يهون» فقد تقدمت الحال على صاحبها المرفوع وعامله الذي رفعه. والأصل: يهون الصعب حال كونه سريعاً إذا قابل أولوا النهى ـ أي العقول ما صادمهم من اليأس بالرجاء الصادق.

(وأَخِّرَنَّ ما يُرى منحَصِراً ولو بـ «إلَّا» صَدِّرْ المصدَّرَا)

و «شتى تؤب الحلبة».

(وأخرن ما يرى منحصرا) من الحال وصاحبها بإنما اتفاقا بل **(ولو بـ «إلا»)**[(١)] وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[(٢)] فحال من الكاف والتاء للمبالغة **(صدر المصدرا)** منهما[(٣)] نحو: كيف جاء

---

(١) اعلم أنه نسبة الحال من صاحبها كسبت الخبر من المبتدأ، فكما أن الأصل في الخبر أن يجيء بعد المبتدأ فكذلك الأصل في الحال أن يتأخر عن صاحبه وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما هو ثابت في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل، أو الخروج عنه، ومما يوجب البقاء على الأصل: أن يكون المحصور الحال سواء كان الحصر بـ «إنما» أو بـ «إلا»، ومما يوجب البقاء على الأصل أيضاً ولم يذكره ابن بون أن يكون هناك مضاف إلى صاحب الحال نحو: عرفت مجيء هند مسرعة. فلا يجوز تقديم «مسرعة» على هند لما فيه من الفصل بين المتضايفين ومما يوجب الخروج عن الأصل: أن يكون المحصور صاحب الحال سواء كان الحصر بـ «إنما» أو بـ «إلا» أيضاً ومما يوجب الخروج عن الأصل. ولم يذكره ابن بون. إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال فيجب تأخير صاحب الحال عن الحال وإن كان في ذلك خروج عن الأصل نحو: جاء زائرَ هند أخوها، فالحال «زائر» وصاحبها «أخو» وهو مضاف إلى ضميرها» وهذا الضمير يعود إلى هند، وهند قد لابست الحال فهو مضاف إليها فلا يجوز أن يقال: جاء أخوها زائر هند. ونص عبارة ابن مالك: (ويجوز تقديم الحال على صاحبه ما لم يمنع منع من تقديم كالإضافة إلى صاحبه أو من التأخير كاقترانه بـ «إلا» على رأي وكإضافته إلى ضمير ما لا بأس صاحب الحال. التسهيل مع شرحه لابن مالك ٢/ ٣٣٤ فا بعدها، مصدر سابق.

تنبيه:

إذا كان ابن بون فاته هنا ما فاته فقد فات ابن مالك التعرض للمحصور بـ «إنما» فالكمال للّه وحده.

(٢) جزء من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

وظاهر الآية هنا أن «كافة» حال من «الناس» وقد قدم الحال المحصور بـ «إلا» على صاحبه وعلى هذا فسيكون معنى الآية: وما أرسلناك إلا للناس جميعاً. إلا أن ابن بون وجهه هنا بأن كافة» حال من الكف من «أرسلناك»، وعلى هذا فمعنى «كافة» كافاً للناس عن الوقوع فيما لا يرضي اللّه، والتاء للمبالغة في الكف كالتاء في «علّامة» و «نسَّابة» كما سيأتي في قول ابن بون في التأنيث عند الكلام عن التاء:

وبالغت وقد تجيء للنسب وعاقبت وعربت لدى العرب

(٣) أي من الحال وصاحبها، فما كان منهما يستحق التصدير صدر.

ولا تُجزْ حالاً مِنَ المضافِ لَهْ   إلا إذا اقتضَى المضافُ عملهْ
أو كان جزءَ ماله أضيفا   أو مثلَ جُزئِه فلا تحيفا

زيد[(١)]، ومن[(٢)] ضربت مكتوفاً؟

(ولا تجز حالاً من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه[(٣)] **(إلا إذا اقتضى المضاف عمله)**[(٤)] نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[(٥)] وقوله:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا   إلى الروع يوما تاركي لا أباليا

وهذا شارب السويق ملتوتا **(أو كان جزء ما له أضيفا)** نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[(٦)]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، **(أو مثل جزئه)** في الاستغناء به عنه نحو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[(٧)] **(فلا تحيفا)**

---

(١) «كيف»: حال من «زيد» ويجب تقديمها لأنها أداة استفهام تستحق صدر الكلام.

(٢) «من» صاحب الحال ولا يجوز تقديم الحال عليها الذي هو «مكتوفا» لأن «من» تستحق.

(٣) هذه العبارة أخذت من الأشموني بنصها. وعقب عليه الصبان قائلاً أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه، لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب. الصبان ٢/ ١٨٤ مصدر سابق.

(٤) يعني أن الحال الأصل فيها أن تأتي من المضاف وهو أول المتضايفين فإذا قلت جاء غلام زيد راكباً. فـ «راكباً» حال من «غلام» وليست حال من «زيد».

(٥) جزء من الآية ٤ من سورة يونس.
والحال هنا جميعاً وهي من المضاف إليه وهو «كم» لأن المضاف وهو «مرجعكم» هو العامل في الحال لأنه اسم مصدر ميمي بمعنى الرجوع. نفس المصدر ونفس الصفحة، والضمير في «عمله» الصحيح أنه راجع على الحال أي: إذا اقتضى المضاف، أي استوجب عمل الحال، أي العمل فيها وهو نصبه لها. الأشموني ٣/ ٨٥ مصدر سابق.

(٦) جزء من الآية ٤٧ من سورة الحجر. والحال من المضاف وهو «هم» لأن الأول وهو الصدور جزء من الثاني وهو «هم».

(٧) جزء من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
وهو شاهد على مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان الأول كالجزء من الثاني في الاستغناء به عن، والحال هنا «حنيفا» وهي من «إبراهيم» و «ملّة» وإن لم تكن جزءاً من إبراهيم فهي كالجزء منه إذ يصح اتبع إبراهيم حنيفاً.

والحال إن يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفَا   أو صِفَةٍ أشبهتْ المُصَرَّفَا
فجائز تقديمُه....................   ....

(والحال إن ينصب بفعل صرفا[١] **أو صفة أشبهت المصرفا)**[٢] في معناه وحروفه وقبول علامات الفرعية[٣] **(فجائز تقديمه)** ما لم يمنع من ذلك مانع[٤] على الأصح[٥]، ....

(١) بخلاف المنصوبة باسم الفعل كـ (نزال) والمنصوبة بالفعل الجاد نحو: ما أحسن زيدا مقبلا. فلا يجوز تقديم «مقبلا» على «أحسن» لأن أحسن فعل تعجب وهو جامد فلا يقال: مقبلا ما أحسن زيدا.

(٢) نحو ضارب من هذا ضارب زيدا مكتوفاً لأن «ضارب» تضمنت معنى «ضرب» وحروفه فيجوز هذا مكتوفا ضارب زيدا بخلاف «في الدار» من زيد في الدار جالساً لأن في تضمنت معنى الفعل الذي هو «استقر» أو نحو إلَّا أنها خالية من حروفه فلا يجوز تقديم الحال عليها فلا يقال زيد جالساً في الدار إلا على الندور كما سيأتي.

(٣) هذا يخرج نحو: زيد أفصح الناس خطيباً لأن أفعل التفضيل وإن كانت مشتقة إلا أنها شبيهة بالجامد من حيث إنها لا تقبل علامات الفرعية من تثنية وجمع وتأنيث. ونظَّر الصبان في هذا بأن من الأفعال الجامدة ما لا يقبل علامات الفرعية كـ «نعم» و «بئس» و «ليس» و «عسى». راجع الصبان ٢/١٨٦ مصدر سابق.

(٤) قال الأشموني ـ في أثناء تنبيهاته ـ قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدراً مقدراً بالحرف المصدري نحو: سرني ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو: لأصبر محتسباً، ولأقو من طائعاً أو صلة «أل» أو لحرف مصدري نحو: أنت المصلى فذا. ولك أن تنتقل قاعداً. الأشموني مع الصبان ٢/١٨٨، ١٨٩، مصدر سابق، وإلى هذا أشار عبد الودود بقوله:

تقديمُ حال العامل المصرف إن   لم يكن صَحِبَ لامَ حلف
وابتدا أو صلة الحرف أو «أل»   أو مصدر أول بالفعل قبل

(٥) مقابل الأصح: قول الجرمي من البصريين فقد منع تقديم الحال ولو كان العامل فيها فعلاً متصرفاً محتجاً بأن الحال شبيه بالتمييز خلافاً للكوفيين في بعض الحالات ورد الجميع بالسماع. راجع المساعد ٢/٢٦ مصدر سابق، ولبعضهم:

وجائز تقديمُ حال نصبا   بعامل صُرِّفَ والجرمي أبى

.... كمسرعا ذا راحـــل.................
كتلك ليت وكأن............ ....
.... ونَـــدَرْ نحوُ: سعيد مستقراً في هَجَرْ

ولو فصل بالمبتدأ خلافاً للأخفش(١) ولبعضهم في المؤكدة(٢) وللمغاربة في المصدرة بالواو(٣) (كمسرعا ذا راحل).

(كتلك)(٤) ﴿بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾(٥) (ليت)(٦): ليت هند مقيمة عندنا (وكأن)، كقوله:

كأنَّ قلوبَ الطير رَطْباً ويابسا لدى وكرِها العُنَّابُ والحَشفُ البالِ(٧)

(وندر) تقديم حال غير ظرف أو مجرور(٨) على عاملها الظرف أو المجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا في هجر) وقوله:

---

(١) يعني أن الأخفش منع تقديم الحال على عاملها المتصرف إذا أدى ذلك إلى الفصل بين الحال وعاملها بالمبتدأ، وكأن ابن مالك قصد بالمثال الرد عليه لأن «مسرعاً» «حال» والعامل فيها راحل وهو خبر فقد فصل بينهما بالمبتدأ الذي هو «ذا» فالحاصل أن الأخفش يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف ما لم يؤدِ ذلك إلى الفصل بين العامل والحال بالمبتدأ.

(٢) نحو: ولي مديرا، لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد، وهذه الحال مؤكدة لعاملها وصاحبها كما سيأتي.

(٣) نحو: جاء زيد والشمس طالعة فلا يقال عندهم: والشمس طالعة جاء زيد لأن هذه الواو وإن كانت واو الحال فإنها شبيهة بواو العطف وتلك لا تقع صدرا.

(٤) لأن تلك اسم إشارة وهو مضمن معنى «أشير» دون حروفه.

(٥) جزء من الآية ٥٢ من سورة النمل.

(٦) لأن ليت ضمنت معنى «اتمنى» دون حروفه.

(٧) هذا البيت لامرؤ القيس. انظر: التصريح ١/ ٣٨٢ مصدر سابق، وديوان امرؤ القيس ص ٣٨ مصدر سابق، والشاهد منه: أنّ الحال المنصوب بعامل ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم على عامله والحال هنا: رطبا، ويابسا: والعامل فيهما كأن وقد ضمنت معنى أُشبهُ دون حروفها، والبيت في وصف عقاب يقول إن قلوب الطير عند وكرها أي عشها كثيرة فمنها ما هو جديد كالعناب ومنها ما هو قديم كالحشف، أي رديء التمر البالي من: بلى الثوب إذا خلق.

(٨) بخلاف ما إذا كان الحال ظرفاً أو مجروراً فيجوز تقديمه ولو عامله ظرفاً أو مجروراً.

(والحالَ في «فيها زهير كاتباً» رَجِّحْه..............)

بنا عاذَ عَوْف وهْوَ بادي ذلَّةٍ لديكم فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصراً[(١)]

وقوله: رَهْطُ ابنِ كوز محقبي أَدْراعِهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حذام[(٢)]

وخرج عليه قراءة بعضهم: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌ بِيَمِينِهِۦ﴾[(٣)]، ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ وهل يقاس مطلقاً؟ أو لا مطلقاً؟ أو إن كان صاحبه ضميراً. ولا يتقدم على الجملة خلافاً لابن برهان فيما إذا كان ظرفاً نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ وللأخفش إن تقدم معه الخبر نحو: «فدى لك أبي وأمي».

(والحال في فيها زهير كاتباً) فيها ونحوه مما تكرر فيه الظرف أو المجرور الذي يصلح كل منهما أن يكون خبراً لم يكرر المخبر عنه **(رجحه)** على الخبرية[(٤)]، لوروده في التنزيل نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ

---

(١) لم أعثر له على قائل، وقال عنه العيني: أقول لم أقف على قائله، قيل إن قائله مجهول. العيني ٣/ ١٧٢ مصدر سابق. والشاهد منه: تقديم الحال الذي ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً على عامله الذي هو ظرف، والحال هنا جملة وهو باديء ذلة والعامل فيه «لديكم».

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني ٣/ ١٧٠ مصدر سابق. والشاهد منه رهط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم «حيث تقدمت الحال على عاملها المجرور، والحال هنا «محقبى» والعامل «فيهم» وصاحب الحال رهط.

(٣) جزء من الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٤) يعني أنك إذا أتيت بمبتدأ وجئت معه بظرف مكرر أو مجرور كذلك ووصف صالح للرفع على الإخبار والنصب على الحالية ترجح في هذا الوصف نصبه على الحالية على رفعه على الخبرية إذ إن كلا من الظرف أو المجرور صالح للإخبار عن المبتدأ نحو: فيها زهير كاتباً فيها فقد تكرر الجار والمجرور وهو «فيها» وهو صالح للإخبار عن «زهير» إذ يمكنك أن تقول فيها زهير، والوصف الصالح للإخبار والنصب على الحال هو «كاتباً».

. . . . .وامنَعْ «فيك زيد راغبا»
ونحوُ: زيد مفردا أنفع من عمرو معانا. . . . .

لوروده في التنزيل نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾(١)، ونحو: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾(٢) **(وامنع فيك زيد راغباً)**(٣) بالنصب خلافاً للكوفيين في المسألتين(٤).

(ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) وبكر قائماً أحسن منه جالساً، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين(٥) متحدي المعنى(٦) أو مختلفيه(٧)

---

(١) جزء من الآية ١٠٨ من سورة هود وأتى به شاهداً على نصب «خالدين» لأنه توفرت فيه الشروط المتقدمة لرجحان النصب وهي: تكرار المجرور: «ففي الجنة»، و «فيها».

(٢) جزء من الآية ١٧ من سورة الحشر وفيه ما في الآية قبله رجحان نصب «خالدين» على رفعه.

(٣) سواء تكررت فيك أم لا لأن «فيك» هنا غير صالحة لأن تخبر عن زيد فلا يمكنك أن تقول: زيد فيك. فتعين رفع «راغب» خبراً عنه ونص عبارة ابن مالك: (ولا تلزم الحالية في نحو: فيها زيد قائماً فيها بل تترجح على الخبرية وتتعين يعني الخبرية في نحو: فيك زيد راغب خلافاً للكوفيين في المسألتين) التسهيل مع المساعد ٢/ ٣٣، ٣٤ مصدر سابق.

(٤) فأوجبوا النصب في الأولى لأن الرفع لم يرد في القرآن وجوزوا النصب في الثانية بدليل نصب «مصاب» في قول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابله

نفس المصدر ونفس الصفحة.

(٥) اسم التفضيل في الأول: «أنفع» وفي الثاني «أحسن» والحالان في الأول: مفرداً و «معانا» وفي الثاني: قائماً وجالساً، والاسمان في الأول: زيد وعمرو، وفي الثاني: بكر والهاء من منه.

(٦) مثاله: بكر قائماً. . . إلخ. لأن الاسمين هنا «بكر» والهاء «منه» ومدلولهما واحد وهو ذات بكر.

(٧) مثاله: زيد مفرداً أنفع. . . إلخ لأن الاسمين هنا مختلفي المعنى إذ الأول دال على ذات عمرو والثاني دال على ذات زيد. وكان الأصوب لابن بون ـ واللّٰه أعلم ـ أن يقول: مختلفي المعنى أو متحديه لما فيه من اللف والنشر المرتب.

.... مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهُنْ

(وقد يعامل بذلك الخبرْ   مشبها به كما قد اشتهرْ)

فُضِّلَ أحدهما في حالة على الآخر في أخرى[١] (مُنتَجَاز لن يهن) على أن اسم التفضيل عمل في الحالين[٢] خلافاً للسيرافيِّ في أن المصوبين بكان مضمرة بعد إذا أو إذْ[٣].

(وقد يعامل بذلك) الذي عومل به أفعل التفضيل (الخبر مشبهاً به كما قد اشتهر)[٤] في قوله:

تُعيِّرُنَا أننا عالة ونحنُ   صعاليكَ أنتم ملوكا[٥]

---

(١) فقد فضل عمرو في حال انفراده عن الأعوان على زيد في حال كونه معانا، كما فضل بكر في حال قيامه عليه في حال جلوسه.

(٢) هذا في معنى الاستثناء من ما تقدم عندنا من أن أفعل التفضيل وإن كانت مما تضمن معنى الفعل وحروفه إلا أنها لا تقبل علامات الفرعية فمن ثم لا يتقدم عليها الحال الذي هي عاملة فيه وهي هنا قد نصبت حالين متوسطة بينهما.

(٣) فالتقدير عنده: زيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معانا أو زيد إذ كان مفرداً أنفع من عمرو إذ كان معانا فإن أردت الاستقبال قدرت «إذا» وإن أردت المُضِيَ قدرت «إذ» فالمنصوب عنده منصوب بـ «كان» وليس بـ «أنفع». وصرح الأشموني بأن «كان» نصبته عند السيرافي على أنه خبر لها فهي ناقصة.
ويرى الصبان نقلاً عن بعضهم أن السيرافي يرى أنها تامة وما بعدها منصوب على أنه حال. وعبارة ابن بون هنا تحتمل الأمرين. راجع الصبان ٢/١٨٩ مصدر سابق.

(٤) يعني أن الخبر الذي شبه به مبتدؤه قد يعامل معاملة اسم التفضيل في نصبه لحالين تقدم عليه أحدهما وتأخر عنه الآخر فتقول زيد فقيرا عمرو غنيا، تريد أن جود زيد في حال فقره مثل جود عمرو في حال غناه. فالخبر في المثال: عمرو وقد نصب حالين هما «فقيرا» و «غنيا» وإنما نصب «عمرو» الحالين لما فيه من معنى التشبيه. ونص عبارة ابن مالك: (واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً وقد يفعل ذلك بذي التشبيه). التسهيل مع المساعد ٢/٢٩، ٣٠ مصدر سابق.

(٥) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «ونحن صعاليك أنتم ملوكا» حيث نصبت =

والحال قد يجيء ذا تَعَدُّدِ لِمفرد فاعلم وغيرِ المفرد

(والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد)(١) على الأصح لشبهه بالخبر والنعت(٢) قال:

عليَّ إذا ما زرت ليلى بخلوة زيارةُ بيت اللَّه رجلان حافيا(٣)

(فاعلم وغيرِ المفرد) اتفاقاً بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾(٤) ونحو: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ بِأَمْرِهِۦٓ﴾(٥)، أو بتفريق، ويرد كلُّ حال إلى ما يليق بها إن ظهر المعنى كقوله:

= «أنتم» وهي خبر شبه به مبتدؤه الذي هو «نحن» أقول: نصبت حالين تقدم عليها أحدهما وتأخر عنها الآخر وهما: «صعاليك» و «ملوكاً». والمعنى: نحن في حال صعلكتنا أي فقرنا نشبهكم في حال كونكم ملوكاً.

(١) يعني أن الحال يتعدد من مفرد بمعنى أن يكون صاحب الحال مفردا وتأتي بأحوال متعددة نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً مستبشراً.

(٢) في أن الكل يتعدد، أما الخبر فقد تقدم في قول ابن مالك:

وأخبروا باثنين أو بأكثر عن واحد كهم سراة شعرا

وأما النعت فسيأتي في قوله أيضاً:

واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها أقطع معلنا

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أُتْبِعَتْ

(٣) هذا البيت لقيس بن الملوح، انظر: ديوانه ص ٣٠١ مصدر سابق.
والشاهد منه: تعدد الحال مع اتحاد صاحبها والحال هنا: «رجلان» «حافيا» وهما حالان من «الياء» من «على» أو من فاعل «زيارة» وهو ياء محذوفة أي زيارتي.
ولبعضهم: الحال فيه من «على» فاعرف أن فاعل الزيارة المنحذف.

(٤) جزء من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم.
وأتى به شاهداً على تعدد الحال التي تعدد صاحبها وجيء بها مجتمعة فلم تفرق، والحال هنا: «دائبين» وصاحباها: الشمس والقمر.

(٥) جزء من الآية ٥٤ من سورة الأعراف.
وأتى به شاهداً على ما جاء بالآية التي فوق شاهدا عليه، فـ «مسخرات» حال من: الشمس والقمر والنجوم.

وعـامـل الـحـال بـهـا قـد أُكِّـدَا ....

لـقـيَ ابـنـي أخـويـه خـائـفـا مُـنْـجـديـه فـأصـابـو مـغـنـمـا(١)

وقوله: لقيتُ سعدَ ذاتَ هوى معنا فـزدت وعـاد سـلـوانـا هـواهـا(٢)

وقوله: خرجت بها أمشي تجر وراءنا عـلـى أثـريـنـا ذيـل مـرط مـرجـل(٣)

وإلَّا جعل(٤) الأول للثاني، والثاني للأول على الأصح «كلقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً».

(وعامل الحال) وصاحبها **(بها قد أكدا)**(٥) لفظاً ومعنى نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ

---

(١) لم أعثر له على قائل وصرح العيني بأنه مجهول القائل. العيني ٣/ ٢١٥ مصدر سابق. والشاهد منه: «لقي ابني أخويه خائفاً منجديه» حيث جيء بالحال متعددة وصاحبها متعدد ورد كل حال إلى اللائق به فـ «خائفاً» حال من «ابني» و «منجديه» حال من «أخويه».

(٢) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «لقيت سعاد ذات هوى معنى» حيث تعددت الحال وتعدد صاحبها ورد كل حال إلى الصاحب اللائق به وإن أدى ذلك إلى الإخلال باللف والنشر المرتب، فـ «ذات»: حال من «سعاد» و «معنى»: حال من التاء من «لقيت». والمعنى: كنت أنا وسعدى متحابين، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة، وأما هي فعاد هواها سلوانا.

(٣) هذا البيت لامرؤ القيس من معلقته. انظر: ديوانه ص ١٤ مصدر سابق. والشاهد منه: «خرجت بها أمشي تجر وراءنا» حيث جيء بحالين من اسمين ورد كل واحد منهما إلى اللائق به، والحال الأول: جملة «أمشي» وهي حال من التاء من «خرجت» والحال الثاني: جملة «تجر وراءنا...» وهي حال من الهاء من «بها».

(٤) أي وإلَّا يمكن رد كل حال إلى ما يليق به بسبب عدم ظهور المعنى فاجعل الأول من الحالين للثاني من الاسمين، والثاني من الحالين للأول من الاسمين على الأصح، هذا هو مراده، وقيل الصواب جعل أول الحالين لأول الاسمين، وثانيهما لثانيهما، وهو مذهب طائفة واختاره السيوطي مراعاة للترتيب. راجع الصبان ٢/ ١٩١ مصدر سابق.

(٥) يعني بهذا البيت أن الحال قد تكون مؤكدة عاملها وصاحبها وذلك صادق بحالتين:
الأولى: أن تؤكدهما لفظاً ومعنى بأن تكون الحال ملاقية لعاملها في الاشتقاق، كالآية: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، فـ «رسولا» حال من الكاف في «أرسلناك» وهي في نفس الوقت مؤكدة لكل من العامل وصاحبها.
الثانية: أن تؤكد في المعنى دون اللفظ، نحو: (ولّى مدبراً)، فـ «مدبراً» حال من =

. . . . في نحو لا تعث في الأرض مفسدا
وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر
وموضعَ الحال تجيء جملهْ . . . .

﴿لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾[١] وقوله:

أَصِخْ مصيخا ل أبدى نصيحتَه والزمْ توقيَ خلطِ الجد باللَّعِبِ[٢]

وجاءوا الجميعُ جميعاً، أو معنى فقط **(في نحو لا تعث في الأرض مفسدا)**، و ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٣]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[٤]، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾[٥].

(وإن تؤكد) الحال مضمون **(جملة)** بأن كانت[٦] معقودة اسمين، معرفين، جامدين، ابن مالك: جموداً محضاً لبيان يقين، أو فخر، أو تحقير، أو تعظيم، أو وعيد، أو تواضع. **(فمضمر عاملها)** وجوباً تقديره «أحق» ونحوه إن كان المبتدأ غير «أنا» وإلا فتقديره حقني ونحوه لا الخبر مؤولاً بمسمى، خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً خلافاً لابن خروف **(ولفظها يؤخر)**.

(وموضع الحال تجيء جملة) خبرية غير مصدرة بدليل استقبال، أو شبهها[٧]

= فاعل «ولى» وهو ضمير مستتر وهي في نفس الوقت توكيد لكل من العامل والضمير الذي هو صاحبها.

(١) جزء من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٢) لم أعثر له على قائل، وقال عنه العيني: لم أقف على اسم قائله. العيني ٣/ ١٨٥ مصدر سابق، والشاهد منه: «أصخ مصيخاً»، فـ «مصيخاً» حال من فاعل «أصخ» وهو ضمير مستتر وهي في نفس الوقت توكيد لكل من الحال وصاحبها.

(٣) جزء من الآية ١٠ من سورة النمل.

(٤) جزء من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٥) جزء من الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٦) المراد بالمضمون: نسبة الحكم إلى المحكوم عليه.

(٧) أي شبه الجملة والمراد به: الظرف والجار والمجرور.

.... كجاء زيد وهْوَنَا ورِحْلَهْ

متعلقاً بمحذوف وجوباً[١] **(كجاء زيد وهونا ورحلة)**[٢] ورأيت الهلال بين السحائب[٣]، ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[٤] ولذا[٥] غلط من أعرب «سيهديني في قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾[٦] حالاً، وقوله:

اطلب ولا تضجرَ من مطلب ... فآفة الطالب أن يضجرا[٧]

وأما قولهم: «وجدت الناس أخبر تَقْلُه»[٨] فالتقدير: مقول فيهم ذلك،

---

(١) يعني أن شبه الجملة إذا وقع حالاً فلا بد أن يكون متعلقاً بعامل محذوف واجب الحذف.

(٢) هذا مثال لوقوع الحال جملة والحال هنا جملة: وهونا ورحلة.

(٣) هذا مثال لشبه الجملة وهنا: الظرف (بين) والعامل هنا: مستقراً أو نحوه وهو واجب الحذف. أي: رأيت الهلال حال كونه مستقراً بين السحائب.

(٤) جزء من الآية، وهو مثال لوقوع الجار والمجرور في محل الحال، والتقدير: فخرج على قومه حال كونه في زينته.

(٥) أي ولكون جملة الحال لا تكون طلبية ولا تصدر بدليل استقبال غلط... إلخ.

(٦) جزء من الآية ووجه الإتيان به هنا: بين غلط من أعرب جملة «سيهديني» حالاً مع كونها مصدرة بدليل استقبال وهو: السين.

(٧) هذا البيت من كلام بعض المحدثين وبعده:

أما ترى الحبل من تكراره ... في الصخرة الصماء قد أثرا

ومثله يساق تمثيلاً ولا يساق استشهاداً، ووجه الإتيان به هنا بيان غلط من أعرب جملة: «ولا تضجر» حالاً على أن «لا» ناهية والواو للحال وفات هذا المعرب أن «لا» إذا كانت ناهية فإن الجملة حينئذٍ طلبية وتلك لا تقع حالاً، والصواب أن الواو عاطفة على حد ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾. راجع الأشموني ٢/ ١٩٣ مصدر سابق، والعيني ٣/ ٢١٨ مصدر سابق.

(٨) هذه الجملة من كلام أبي الدرداء رضي اللَّه عنه، ومعناها: جرب الناس فإنك إذا جربتهم كرهتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم. وظاهر العبارة وقوع جملة «أخبر تقله» حالية مع أنها جملة طلبية، وهي مؤولة هنا بأنها معمول حال محذوفة، أي وجدت الناس مقولاً فيهم: أخبر تقله ومن أجاز وقوع جملة الطلب حالاً ـ كالفراء ـ لا يحتاج فيها إلى تأويل. راجع المساعد ٢/ ٤٣ مصدر سابق.

وذاتُ بدء بمضارع ثَبَتْ حوت ضميراً ومن الواو خلت

(كذا إذا نفته «لا» أو «ما ....)

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[١] فمحمول على عدم التزلزل[٢].

(و) جملة حالية **(ذات بدء بمضارع)** عارٍ من «قد» **(ثبت حوت ضميراً)** يربطها بصاحبها **(ومن الواو خلت)**[٣] نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾[٤] **(كذا)**[٥] **إذا نفته «لا»** نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٦] **(أو «ما»)** كقوله:

---

(١) جزء من الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٢) لما قدم لك أن شبه الجملة ـ وهو الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقع حالاً فلا بد أن يكون متعلقاً بعامل محذوف وجوباً وكان ظاهره هذه الآية أن العامل هنا قد ذكر ولم يحذف ـ وهو «مستقراً» ـ أجاب عن ذلك بأن «مستقراً» هذه ليست هي مستقراً الواجبة الحذف لأن تلك إنما وجب حذفها لأن قولك: رأيت زيداً مستقراً عندك معنى الاستقرار فيه معنى مطلق شامل للتزلزل وعدمه وهذا هو المراد بالكون المطلق والآية ليست منه وتقريب ذلك أن عرش بلقيس عرش عظيم وقد حمل إلى سليمان من مكان بعيد في فترة أقل من لمح الطرف، فلم رآه سليمان مستقراً بين يديه أي غير متزلزل مع بعد المسافة وثقل المحمول وقلة فترة حمله قال ما قال. والله أعلم. راجع التصريح مع حاشية يّس ٢/٣٨٨ مصدر سابق.

(٣) يعني أن الجملة الحالية المبدوءة بمضارع مثبت عارٍ من «قد» تربط بالضمير ولا تربط بالواو.

(٤) الآية ٤ من سورة المدثر.

أتى به شاهداً على أن الجملة الحالية المبدوءة بالمضارع المثبت العاري من «قد» تربط بالضمير وليس بالواو، والجملة هنا: «تستكثر»، والمعنى: لا تعط لتأخذ أكثر مما أعطيت، وقيل: إن هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) أي كذا يجب في الجملة الحالية أن تربط بالضمير وأن تكون خالية من واو الحال في المواطن التالية وهي ستة تضم إلى السابقة في بيت ابن مالك فالمجموع سبعة تربط بالضمير ولا تربط بالواو.

(٦) جزء من الآية ٨٤ من سورة المائدة.

والشاهد منه: أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت مصدرة بـ «لا» النافية فإنها ترتبط بالضمير وعامل تربط بالواو. والجملة هنا: «لا تؤمن بالله».

(.............. ومـــع ماض «بإلا» قد حصرته امتَنَعْ)

وذات واو بـعـدهـا انـو مبـتـدا لـه الـمضـارعَ اجعلـنَّ مُسْنَدَا

عهدتك ما تصبوا وفيك شبيبة فمالك بعد الشيب صبا متيماً(١)

(ومع ماض «بإلا» قد حصرته امتنع)(٢) نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝١١﴾(٣) خلافاً لمن جعل ترك الواو أكثرياً تمسكا بقوله:

(٤)نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا(٥)

(و)إن أتتك جملة من هذه المذكورات السبع (ذات واو بعدها) أي الواو (انو مبتدأ له المضارع) والماضي (أجعلن مسندا)(٦) على الأصح نحو: قمت وأصك عينه(٧). وقوله:

فـلـمـا خـشـيـت أظـافـرهـم نـجـوتُ وأرهـنـهـم مـالـكـاً(٨)

---

(١) لم أقف له على قائل، والشاهد منه: «عهدتك ما تصبو» حيث جردت الجملة الحالية المبدوءة بمضارع منفي بـ «ما» من الواو وربطت بالضمير الذي هو فاعل تصبو.

(٢) المعنى: امتنع ربط جملة الحال بالواو إذا كانت مصدرة بماضٍ قد حصر بـ «إلا».

(٣) جزء من الآية ١١ من سورة الحجر.

(٤) أي ولم يجعله لازماً.

(٥) هذا البيت نسبه الشيخ خالد لزهير بن أبي سلمى. انظر: التصريح وليس فيما جمع الأعلم من شعره ضمن الشعراء الستة، ولعل الحامل للشيخ خالد على نسبته لزهير هو أنه في مدح رجل اسمه: «هرم» وأكثر أشعار زهير في مدح هرم بن سنان. وعلى كل فالشاهد منه: «إلا وكان لمرتاع بها وزرا»، حيث ربطت الواو الجملة الحالية المصدرة بفعل ماضٍ محصور بـ «إلا».

(٦) يعني أنه إذا جاء ما ظاهره أن الجمل السابقة مربوطة بالواو فعليك أن تقدر مبتدأ بعد الواو، وأن تجعل الجملة التي بعده مسندة إلى هذا المبتدأ أي مخبرة عنه، وحينئذٍ ستكون الجملة الاسمية ولا مانع من ربط الجملة الاسمية بالواو.

(٧) فالتقدير: قمت وأنا أصك عينه.

(٨) هذا البيت لعبد اللّه بن همام السلولي، وقبله بيت تقدم في باب «ظن» وأخواتها:

فـقـلـت أجـرنـي أبـا خـالـد ولا فـهـبـنـي أمـرأً هـالـكـا

والضمير في «أظافرهم» راجع على عبيد اللّه بن زياد وأعوانه، وكان فر منه فأخذ به =

....

وقوله: عُلِّقْتَهَا عرَضا وأقتل قومَها زعما وربِّ البيت ليس بمزعَمِ [(١)]

وقوله: أصابوا من دَمِي وتواعدوني وكنت ولا يُنَهْنِهُنِي الوعيدَ [(٢)]

وقوله: أَكْسَبَتْه الْوَرِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعَى لأبْ [(٣)]

وقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[(٤)].

= عريفه وهو مالك، وأبو خالد هو يزيد ابن معاوية وكان أجاره من عامله ابن زياد.
والشاهد هنا: «نجوت وأرهنهم مالكاً» حيث ربطت الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت ـ أقول: ربطت بالواو في الظاهر وهي مؤولة، والتأويل هنا: وأنا أرهنهم مالكاً.

(١) هذا البيت من معلقة عنترة. انظر: ديوانه ص ١٤٣ مصدر سابق، والتصريح ١/٣٩٢ مصدر سابق. والشاهد منه: «وأقتل قومها» فهي جملة حالية مبدوءة بمضارع مثبت فكان حقها أن تجرد من الواو وتربط بالضمير إلا أن التأويل هنا وأنا أقتل قومها فتكون الجملة اسمية وتلك تربط بالواو.

(٢) هذا البيت لمالك بن رقبة (بالباء الموحدة) كما في العيني أو رقية بالياء المثناة من تحت كما في التصريح وهو من جملة أبيات قالها في أثناء فراره من بني الزبير في فترة ملكهم للعراق والحجاز وكانوا قتلوا أحد أقاربه وطلبوه هو، وقبل البيت الشاهد:

بغاني مصعب وبنو أبيه فأين أحيد منهم لا أحيد
أسود في الحجاز على أسود خوادر لا تنهنهها الأسود

وبعده:

شقيت بهم على طول التنائي كما شقيت بأحمرها ثمود

والشاهد منه: وكنت ولا ينهنهني الوعيد، لما فيه مما ظاهره اقتران المضارع المنفي بـ «لا» الواقع صدر الجملة الحالية ـ بالواو، وهو مؤول بإضمار «أنا» فالأصل وكنت وأنا لا ينهنهي الوعيد.

(٣) هذا البيت لمسكين الداري والشاهد منه: «ولقد كان ولا يدعى لأب». والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

(٤) هذه القراءة بتخفيف النون و «لا» هنا نافية، فتعين أن تكون الجملة حالية فأولوها بإضمار مبتدأ تقديره: وأنتما لا تتبعان. . أما قراءة التشديد فـ «لا» فيها ناهية، والواو عاطفة جملة طلبية على جملة طلبية وعامل إشكال في هذا، لأن «استقيما»: أمر، و «لا تتبعان»: نهي، وكلاهما طلب.

وجملة الحال سوى ما قُدِّمَا　　بواو.................

وقوله: نعم امرأ هرم.. إلخ[١].

(وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها **(بواو)** فقط وتسمى واو الحال، وواو الإبتداء وقدرها سيبويه والأقدمون «بإذْ» لا يريدون أنها بمعناه بل إنها قيد في العامل كما أن «إذ» كذلك قال تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴿١٤﴾﴾[٢]، وقوله:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر　　للحرب دائرة على ابني ضمضم[٣]

---

(١) تقدم الكلام عليه، والشاهد منه هنا «إلا وكان لمرتاع بها وزراً» حيث ربطت جملة الحال المصدرة بماضٍ محصور بـ «إلا» ـ بالواو، وقد تقدم أنها لا تربط إلا بالضمير، فيضمر مبتدأ هنا لتكون الجملة اسمية، وعليه فالتقدير: إلا وهو كان.

تنبيه:

أشار مم إلى مقابل الأصح في هذه الشواهد فقال:

الواو في «علقتها» كن قاطفهْ　　قيل ضرورة وقيل عاطفهْ

وأولوا مضارعا بالماضي　　وذاك في التصريح ذو إيماضِي

ونجل عصفور شذوذاً جعلا　　واو «ولا» من قوله: «كنت ولا»

والعطف فيه: مذهب الجرجاني　　واردده‍ما بمقرإ الذكواني

لأنه عن الشذوذ ناء　　وعطف الاخبار على الإنشاء

كما عزا الصبان للدمامي　　من قاد صعب النحو بالزمام

وشارح اللُّبِّ له استبانا　　جوازُ «إلا» بعدها «وكانا»

وذا من التوضيح صيده سنح　　وكل ذلك مقابل الأصح

راجع: التوضيح مع التصريح ١/ ٣٩١ فما بعدها، والصبان ٢/ ١٩٤ فما بعدها.

(٢) جزء من الآية ١٤ من سورة يوسف وأتى بها شاهداً على ربط جملة الحال من غير ما تقدم بالواو، والجملة هنا «ونحن عصبة».

(٣) هذا البيت لعنترة. انظر: ديوانه ص ١٥٤ مصدر سابق. والشاهد منه: ربط جملة الحال بالواو في قوله:

.... ولم تدر　　للحرب دائرة على ابني ضمضم

والجملة هنا مصدرة بمضارع منفي بـ «لم» وهي من غير ما تقدم.

.... أو بمضمر أَوْ بهما

(أو بمضمر) يرجع إلى صاحب الحال لفظاً(١) أو تقديراً(٢)، قليلاً في الاسمية حتى قيل بندوره(٣) نحو: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٤) وقوله: «مررت بالبر قفيز بدرهم»(٥)، وكثيراً في غيرها(٦) كقوله:

وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل(٧)

(أو بهما) معاً في الإسمية، والمصدرة بليس باكثرى، وفي غيرهما بكثرة(٨)

---

(١) كما في الآية.

(٢) كما في المثال الذي بعدها.

(٣) يعني أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير قليل حتى قال بعض النحاة بندوره ومراده بهذا البعض ـ واللّه أعلم ـ: الفراء والزمخشري، قال الأشموني في تنبيهاته: (وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزمخشري). الأشموني ٢/١٩٨ مصدر سابق، وفي المساعد ٢/٤٦ أن الزمخشري رجع في الكشاف إلى قول الجمهور.

(٤) جزء من الآية ١٢٣ من سورة طه.
وهو شاهد لربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً ـ بالضمير، والجملة هنا: «بعضكم لبعض عدو» وهي حال من الواو في «اهبطوا»، والضمير الذي ربط الجملة «كم» من «بعضكم» والمأمورون بالهبوط: آدم وحواء وإبليس والحية على الصحيح، وتقدير الحال: اهبطوا متعادين. راجع الأشموني الصبان ٢/١٩٦ مصدر سابق.

(٥) أي قفيز منه بدرهم، فهذا مثال لما قدر فيه الضمير الرابط.

(٦) أي في غير الجملة الاسمية، وهو الجملة الفعلية، ويعني بهذا أن ربط الجملة الفعلية الواقعة حالاً بالواو كثير.

(٧) هذا البيت للنابغة. انظر: ديوانه ص ١١٣ مصدر سابق، والشاهد منه ربط الجملة الفعلية الواقعة حالاً ـ بالضمير وهي: «قد غير البلى معارفها». فهي حال من «الدار» ورابطها: الهاء من «معارفها».

(٨) يعني أن ربط الجملة الاسمية، والفعلية المصدرة بـ «ليس» ـ بالواو والضمير معاً أكثر من ربطهما بالضمير فقط، وأما غيرهما ـ مما لم يتقدم ـ فاجتماع الواو والضمير فيه كثير وانفراد الضمير فيه كثير أي مستويان في الكثرة هذا هو مراده واللّه أعلم.
ونص عبارة ابن مالك: (واجتماعهما ـ يعني الواو والضمير ـ في الاسمية والمصدرة بـ «ليس» أكثر من انفراد الضمير). التسهيل مع المساعد ٢/٤٥، ٤٦ مصدر سابق.

(والماضي غير ما مضى بقد قُرِنْ ....)

نحو: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾(١)، ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾(٢)، وقوله:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطَه   فتناولته واتقتنا باليد(٣)

ونحو: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾(٤).

(والماضي غير ما مضى) وهو المحصُور «بإلا»، والذي قبل «أو» **(بقد قرن)**(٥) غالباً حتى قيل بلزومه لفظاً أو تقديراً(٦) كقوله:

---

(١) جزء من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.
وقد ربطت جملة الحال ـ وهي: (وأنتم عاكفون في المساجد) ـ بالواو، والضمير، وهو «أنتم»، وصاحب الحال: الواو من «تباشروهن».

(٢) جزء من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.
وقد ربطت جملة الحال المصدرة بـ«ليس» بالواو والضمير وهو الهاء من «آخذيه»، وصاحب الحال: «الخبيث» من قوله قبل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾ الآية.

(٣) وهذا البيت من قصيدة تنسب للنابغة الذبياني، ديوانه ص ٣٤ مصدر سابق، إلا أن أكثر أهل العلم بالشعر يرون أنها ـ أو أكثرها ـ مما انتحل عليه.
والشاهد منه: «ولم ترد إسقاطه» حيث ربط جملة الحال المصدرة بمضارع منفي بـ «لم» ـ أقول: ربط «بالواو والضمير» والضمير هنا الهاء من «إسقاطه» وصاحب الحال: النصيف، وهو: الخمار.

(٤) جزء من الآية ٩٣ من سورة الأنعام.
والشاهد فيه كالشاهد مما قبله، فجملة الحال: «ولم يوح إليه بشيء» وقد ربطت بالواو والضمير وهو: الهاء من «إليه»، وصاحب الحال الياء من «إلى».

(٥) يعني أن ما لم يتقدم من الجمل المبدوءة بماضٍ فالغالب فيه أن يقرن بـ «قد» وهذا مقيد بما إذا وجد الضمير فإن لم يوجد فالإتيان بـ «قد» لازم، وإليه الإشارة بالشرط التالي. والذي تقدم من الماضي هو المحصور بـ «إلا» والذي قبل «أو».
ونص عبارة ابن مالك: (وثبوت «قد» قبل الماضي غير التالي لـ «إلاّ» والمتلو بـ «أو» أكثر من تركها إن وجد الضمير. التسهيل مع المساعد ٢/ ٤٧ مصدر سابق.

(٦) قال ابن عقيل: (وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنه لا بد من «قد» =

. . . .   والزمه إن بمضمر لم يقترن)

وقفت بربع الدار قد غير البلى   معارفها والساريات الهواطل[١]

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ﴾[٢] ومن غير الغالب: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ﴾[٣]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾ ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾[٤] وندر قوله:

متى يأت هذا الموت لم ألف حاجة   لنفسي إلا قد قضيت قضاءها[٥]

(والزمه[٦] **إن بمضمر لم يقترن)** كقوله:

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم   وقد حان من شمس النهار غروب[٧]

= ظاهرة أو مقدرة، والقول بالتقدير حكى عن الفراء والمبرد، والصحيح أنه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون «قد»، والتقدير تكلف بلا دليل، وهذا قول الكوفيين، ومذهب الأخفش ونسب إلى الجمهور). نفس المصدر ونفس الصفحة.

(١) تقدم أنه للنابغة، والشاهد منه هنا: اقتران الماضي بـ «قد» في قوله «قد غير البلى».

(٢) جزء من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.
والشاهد منه: «وقد أخرجنا من ديارنا» حيث اقترن الماضي بـ «قد».

(٣) جزء من الآية ٤٢ من سورة هود.
والشاهد منه: «وكان في معزل» حيث لم يقترن «كان» بـ «قد» مع أنه صدر جملة حالية ولم يحصر بـ «إلا» ولم يأت قبل «أو».

(٤) جزء من الآية ١٧ من سورة يوسف.
والشاهد فيه كالشاهد من جزء الآية الذي قبله، فجملة: «قالوا يا أبانا» حالية ولم يؤتِ قبلها بـ «قد» مع أن الفعل الذي صدرت به ماضٍ غير محصور بـ «إلا» ولا آتٍ قبل «أو».

(٥) هذا البيت لقيس بن الحطيم. انظر: الخزانة ٣/١٦٨ مصدر سابق وديوان قيس ص ٤٩ مصدر سابق. والشاهد منه: اقتران الماضي المحصور بـ «إلا» بـ «قد» وهو واقع صدر جملة حالية، واقترانه بـ «قد» ـ والحالة هذه ـ نادر.

(٦) أي اقتران الماضي بـ «قد»، والمعنى أن الماضي إذا لم يقرن بالضمير فالإتيان معه بـ «قد» لازم لا غالب.

(٧) هذا البيت من معلقة علقمة التي مطلعها: =

(وليس للجملة مهمى تُكْشَفْ بها الحقيقة................

وقوله: نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[(١)]

(وليس للجملة مهمى تكشف بها الحقيقة)[(٢)] . أي حقيقة ما قبلها مما يفتقر إلى ذلك نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[(٣)] وقوله:

= طحى بك قلب في الحسان طروب بعيد الشبب عصر حان مشيب

والشاهد منه هنا: «وقد حان من شمس النهار غروب» حيث اقترن «حان» بـ «قد» و «حان» هنا: فعل ماضٍ واقع صدر جملة حالية وهو غير محصور بـ «إلا» ولا متلو بـ «أو» وقد جرد من الضمير فاقترانه بـ «قد» لازم.

(١) هذا البيت نسب لمعاوية ابن أبي سفيان رضي اللّه عنهما في كثير من المصادر، وممن نسبه إليه: الشنقيطي والعيني والشيخ خالد. انظر: الدرر ٢/ ٦٧ مصدر سابق، والعيني ٣/ ٤٧٨ مصدر سابق، والتصريح ٥/ ٥٩ مصدر سابق.

ولم أزل من هذه النسبة في شك مريب منذ كنت في أوائل فترة الطلب حتى وجدت ابن مالك يقول: في باب الإضافة ومثال الفصل بالتابع قول الشاعر لمعاوية ابن أبي سفيان رضي اللّه عنهما:

نجوت وقد بل المرادي سيفه .... إلخ البيت

انظر: شرح الكافية ٢/ ٩٩٠ مصدر سابق.

والمراد بـ «ابن أبي طالب»: علي رضي اللّه عنه، والمراد بالمرادي: ابن ملجم الخارجي قاتل علي، وكان قد تآمر مع اثنين من الخوارج على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص، وبهذا تعلم أن الصواب: نجوت بفتح التاء لا بضمها.

(٢) يعني بهذا البيت أن الجملة المفسرة لما قبلها لا محل لها من الإعراب، وهذا هو المشهور، وقيل: بل محلها محل ما تفسره واختاره الشلوبين. راجع المساعد ٢/ ٤٩. ٥٠. قال المجرادي في لاميته:

وقال الشلوبين: المفسِّرُ مثلما يفسِّر في الإعراب والحق ما خلا

وقال محنض بابه:

وجملة التفسير ما له محل وقيل: ما نال المفسَّر تَنَلْ

(٣) جزء من الآية ٥٩ من سورة آل عمران.

والشاهد منه: «خلقه من تراب«وهي جملة مفسرة لقوله: «إن مثل عيسى عند اللّه كمثل آدم».

.... محل يعرفْ)

(وهكذا ما اعترضت وهي التي مفيدة تقويةً للصلة)

لكلفتني ذنب امرىء وتركته كذي العر يكوي غير وهو راتع[(١)]

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[(٢)]، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[(٣)]، **(محل يعرف)** على المشهور.

(وهكذا ما اعترضت[(٤)]**، وهي التي مفيدة تقوية للصلة)** كقولهم: «أحب الذي جوده ـ والكرم زين ـ مبذول للناس»[(٥)]، وقوله:

---

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان ابن المنذر، و «العر» ـ بالضم ـ: قروح القوباء تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض. راجع المساعد ٢/ ٥٠ مصدر سابق.

والشاهد منه: «كذي العر يكوى غيره» حيث وقعت جملة «يكوى غيره» بعد «كذي العر» فهي مفسرة لها فلا محل لها من الإعراب.

(٢) جزء من الآية ٤٩ من سورة القمر.

والشاهد منه أن جملة «خلقناه» مفسرة لـ «خلقنا» محذوفة عاملة في «كل شيء» فالتقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، ومن يرى أن الجملة المفسرة تتبع ما قبلها فإن كان ذا محل فهي ذات محل يرى أن جملة «خلقناه» في محل رفع لأنها تفسر الجملة المقدرة وتلك في محل رفع خبر لأن، وهذا رأي الشلوبين كما تقدم.

(٣) جزء من الآية ٥ من سورة النحل.

والشاهد فيها: أن جملة «خلقها» مفسرة لـ «خلق» عاملة في «الأنعام» فلا محل لها، والتقدير: وخلق الأنعام خلقها.

(٤) أي فلا محل له هي الأخرى، ويعني بهذا البيت والذي بعده أن جملة الاعتراض لا محل لها من الإعراب وأنها هي التي تفيد تقوية العلاقة بين جزأي صلة الموصول إذا كان الاعتراض بينهما، بين المسند والمسند إليه، أو الشرط وجزائه كذلك.

ونص ابن مالك: (فصل: لا محل إعراب للجملة المفسرة، هي الكشافة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك، ولا الاعتراضية، وهي المفيدة تقوية بين جزأي صلة أو إسناد أو مجازاة) التسهيل مع المساعد ٢/ ٤٩، ٥١ مصدر سابق.

(٥) هذا مثال للفصل بين جزأي صلة الموصول بجملة الاعتراض. =

(أو المجازاة والإسناد وما   يرى مشابها لما تقدما)

هذا الذي ـ وأبيك ـ يعرف مالكا   والحق يدفع ترهات الباطل[(١)]

(أو المجازاة) كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[(٢)] **(و)** جزئي **(الإسناد)** كقوله:

لقد أدركتني والحوادث جمة   أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل[(٣)]

وقوله: وفيهن والأيام يعثرن بالفتى   نوادب لا تمللنه ونوائح[(٤)]

(وما يرى مشابهاً لما تقدما) كقوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾[(٥)]، وقوله:

= وجزءا الصلة هنا: «جوده» و «مبذول للناس» وهما: مبتدأ وخبره، والاعتراض: الكرم زين، فالأصل: أحب الذي جوده مبذول للناس والكرم زين لأهله، ولا شك أن الاعتراض هنا مقوٍ لمضمون الجملة التي اعترض بين جزأيها، لأنها دالة على حب من هو كريم والاعتراض مدح للكرم.

(١) هذا البيت لجرير. انظر: الدرر ٦٥ مصدر سابق، وديوان جرير ص ٥٨٠ مصدر سابق. والشاهد أن جملة الاعتراض لا محل لها وأنها تقع بين جزأي صلة الموصول مقوية معناها. والاعتراض هنا: «وأبيك» وأصلها: وأقسم بأبيك.

(٢) جزء من الآية ١٣٥ من سورة النساء. والاعتراض بين الشرط ـ وهو إن يكن غنياً أو فقيراً ـ والجواب وهو: (فلا تتبعوا الهوى)، وجملة الاعتراض: (فالله أولى بهما).

(٣) هذا البيت من أبيات تنسب لرجل من بني دارم، ويقال إن اسمه جويرية ابن زيد، أو جويرية ابن بدر، وكان أسره بنو عجل فلما مدحهم بالأبيات فكوا إساره. انظر: الدرر ١/٢٠٥ فما بعدها. والشاهد منه اعتراض الجملة بين مسند وهو «أدركتني» ومسند إليه وهو «أسنة قوم».

(٤) هذا البيت لمعن بن أوس. انظر: الخزانة ٣/٢٥٨ مصدر سابق. والشاهد منه: أورد جملة الاعتراض بين مسند وهو «فيهن» (خبر) ومسند إليه وهو: «حوادث» (مبتدأ) والاعتراض: والأيام يعثرن بالفتى. قال مختص بابه:

واعترضوا من بين جزأي ابتدا   وبين شرط وجواب وجدا

(٥) الآية ٧٥ من سورة الواقعة فما بعدها.

وقد اعترضت جملة: «وإنه لقسم... إلخ بين القسم الذي هو «لا أقسم... إلخ«وجوابه الذي هو «إنه لقرآن كريم».

(وميزنها من الحال بأن لم يأت مفرد بها والفاء)

كأن وقد أتى حول كميل أثافيها حمامات مثول[١]

وقوله: قد بدلت والدهر ذو تبدل هيفا، دبورا بالصبا والشمأل[٢]

وكذلك لا محل للواقعة جواباً لقسم، والواقعة صلة بحرف، أو اسم، والابتدائية، والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً، أو جازم غير مقرونة بالفاء، والتابعة لما لا محل لها[٣].

(وميزنها من الحال بأن لم يأت مفرد بها) أي بدلها[٤]، **(و)** بجواز اقترانها بـ **(الفاء)** كقوله:

---

(١) هذا البيت من جملة أبيات لأبي الغول الطهوي. انظر: الدرر ١/٢٠٦ مصدر سابق، والشاهد: اعتراض جملة «وقد أتى حول كميل» بين «كأن» واسمها وخبرها وهما: «أثافيها حمامات».

(٢) واحتمال الحالية في جملة «وقد أتى حول كميل» وارد، فيكون التقدير: كأن أثافيها حمامات مثول، والحال أنها قد أتى عليها حول كميل.

(٣) فالحاصل أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعة ذكر اثنين منها في متن الأبيات وهما: التفسيرية والاعتراضية وذكر خمسة في الطرة، فالواقعة صلة تعتبر واحدة سواء كانت صلة اسم أو صلة حرف، والواقعة جواب شرط واحدة سواء كانت جواب شرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء.
وقاعدة الجمل مع المحل أنها متى ما أمكن أن يحل المفرد محلها كانت ذات محل، متى ما لم يحل محلها لم تكن ذات محل وقد جمع بعضهم الجمل التي لا محل لها في بيت فأجاد، والبيت هو:
آليت: أي أقسمت ـ والقسم بر لو تاب من عصى العز انتصر
فـ «آليت» قسمية، و «أي أقسمت»: تفسيرية، و «القسم بر» اعتراضية، و «لو تاب» جواب للقسم، و «عصى» صلة لـ «من» و «العز» جواب الشرط، و «انتصر» معطوفة على «العز» ولا محل لها فهي لا محل لها.

(٤) يعني أن جملة الاعتراض تمتاز عن جملة الحال بأن الاعتراضية لا يحل المفرد محلها ـ كما تقدم في الهامش ـ بخلاف جملة الحال.

(. . . . . ولـــــن)
(وحرف تنفيس وكونه طلب وجملتان عرضا لدى العرب)

اعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كلما قدرا[١]

(ولن) نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾.

(وحرف تنفيس) كقوله:

وما أدري وسوف أخال أدري أقوم آل حصن، أم نساء[٢]

(وكونها طلب) ونحو: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[٣]، وقوله:

سجية تلك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع[٤]

(وجملتان عرضا لدى العرب) خلافاً لأبي علي، ويرده قوله تعالى: ﴿وَمَآ

---

(١) تقدم الكلام عليه في باب «إنْ». والشاهد منه هنا أن جملة الاعتراض تمتاز عن جملة الحال بجواز اقتران الاعتراضية بالفاء دن الحالية، والاعتراضية هنا «فعلم المرء ينفعه» وقد اعترضت بين «اعلم» ومفعولها الذي هو أن سوف يأتي.

(٢) هذا البيت من قصيدة لزهير في هجاء الحارث بن ورفاء وقومه: بني حصن. انظر: ديوان زهير ص ٧٣ مصدر سابق. والشاهد منه: امتياز جملة الاعتراض عن جملة الحال بجواز اقترانها بحرف التنفيس وهو هنا «سوف» فقد اعترضت جملة «وسوف أخال أدري» بين «ما أدري» و «أقوم».

(٣) جزء من الآية ٢٤ من سورة البقرة.
والشاهد منه: أن جملة الاعتراض تمتاز عن الحالية بكون الاعتراضية قد تكون طلبية والحالية لا تكون إلا خبرية كما تقدم، وجملة الاعتراض هنا: «قل إن الهدى هدى اللّه» وقد اعترضت بين «ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم» و «أن يؤتى» لأن «أن يؤتى» في محل المفعول لأجله لـ «تأمنوا».
فالمعنى ـ واللّه أعلم ـ: ولا تأمنوا إلا لمن تبع دينكم خشية أن يؤتى أحد. . . إلخ.

(٤) لم أقف له على قائل، والشاهد منه امتياز جملة الاعتراض عن جمل الحال بوقوعها طلبية في قوله: «فاعلم» لأنها اعتراض بين اسم إن ـ وهو: الخلائق ـ وخبرها وهو جملة: «شرها البدع».

....

﴿أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾(١).

(١) الآية ٤٣ من سورة النحل فما بعدها.
وأتى به شاهداً على اعتراض جملتين وهما هنا: فاسألوا أهل الذكر» و «إن كنتم لا تعلمون» وقد اعترضتا بين «أرسلنا» الجار والمجرور المتعلق بها وهو «بالبينات» ومن اعتراض الجملتين قول زهير:

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالى
لقد باليت مطغن أم أوفى ولكن أم أو من لا تبالى

ونص عبارة ابن مالك: (وقد تعرض جملتان خلافاً لأبي علي). التسهيل مع المساعد ٥٣/١ وظاهر عبارته هو وعبارة ابن بون أن الاعتراض لا يتجاوز جملتين، وظاهر عبارة محنض بابه وصريح عبارة الجرداني أنه يتجاوز الجملتين كما صرح مختص بابه بأن الاعتراض قد يتخلله اعتراض. فقال محنض بابه:

ورجحن تعديد ذات الاعتراض وربما أتى اعتراض في اعتراض

وقال المجرادي:

وقد تعرض جملتان فصاعدا خلافاً لقوم قد نفوه وأبطلا

وقد سبقهما إلى كل ذلك ابن هشام ونص عبارته: وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلى قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٤ ـ ٤٦].
بل نقل هو وابن مالك عن الزمخشري أنه أجاز الاعتراض بسبع جمل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]. انظر: المعنى ص ٤١٩ـ ٤٢٠ وص ٤٤٠ مصدر سابق. مثل ابن هشام لتخلل اعتراض لاعتراض ببيت زهير:

وما أدري سوف إخال أدري أقوم............. إلخ

ووحه ذلك أن «سوف» وما بعدها: اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام وجملة «إخال»: جملة معترضة داخل هذا الاعتراض. راجع المغني ص ٤٣٨ مصدر سابق.

تنبيه:

لامية المدرادي في الجمل مطبوعة ضمن كتاب مجموع المتون المطبوع في المغرب، أما نظم محنض بابه فهو مخطوط وتوجد منه نسخة بخط شيخنا العلاّمة أتاه بن بجطية برد الله ثراه، وكنت درستها عليه لله الفضل والمنّة، وهي موجودة ضمن مكتبته.

والحال قد يحذف ما فيها عمل   وبعض ما يحذف ذكره حظل

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) جواز الدليل حالي: «كراشد» لقاصد سفر، أو «مأجوراً» لقادم من حج، أو مقالي نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[١].

(وبعض ما يحذف ذكره حظل)[٢] كان جرت مثلاً، أو بينيت ازدياد ثمن أو غيره[٣] شيئاً فشيئاً، مقرونة بالفاء أو بثم، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ أو غيره «وحظيين بنات وصليفين كنات»[٤] و «بعه بدرهم فصاعدا»[٥]، و «اشتره بدينار فسافلا»[٦]، و «تصدق بدرهم فصاعداً» أو «تصدق بدينار فسافلا»[٧]، و «أتميميامرة»، و «قيسيا أخرى»[٨]، وقوله:

أفي الولائم أبناءً لواحدة   وفي العوادة أبناءً لعلات[٩]

---

(١) الآيتين ٣، ٤ من سورة القيامة.
والشاهد منهما: حذف عامل الحال المدلول عليه بدليل مقالي. والحال: «قادرين» وعامله المحذوف «نجمعها» مدلول عليه بـ «نجمع» قبله. فالتقدير: بلى نجمعها قادرين.

(٢) يعني أن من عامل الحال ما لا يجوز ذكره بحال بل يجب حذفه.

(٣) أي غير الثمن كالصدقة، أو غير الازدياد كالنقصان.

(٤) هذا مثال لم يحذف عامله وجوباً لكونه ورد في مثل محذوفاً والأمثال لا تتغير.
وحَظيين من حظيت المرأة عند زوجها: صارت ذات مكان عنده، وصلفين من صلفت: ضد حظيت والكنات: جمع كنة: زوجة الابن، والعامل المقدر: «عرفتم» أي عرفتم حال كونكم حظيين بنات... راجع المساعد ٢/٥٣٩ مصدر سابق.

(٥) بينت ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً، والعامل المقدر «ذهب»: أي بعه بدرهم فذهب الثمن صاعداً.

(٦) بينت نقصان ثمن شيئاً فشيئاً، والعامل المقدر انحط الثمن حال كونه سافلا.

(٧) أي فذهب المتصدق به صاعداً، أو انحط المتصدق به سافلاً.

(٨) هذا مثال لما جيء به بدلاً من اللفظ في توبيخن والعامل المحذوف «توجد» أو «تتحول»: أفاده الأشموني ٢/١٩٩ مصدر سابق، وابن هشام ـ التوضيح ١/٣٩٣ مصدر سابق.

(٩) هذا البيت لم أعثر له على قائل وقد نسب في هوامش شرح الكافية ١/٧٦٦ لهند بنت =

(أن لم ينب عن غيره ولم يقف   عليه معنى جوزن أن يحذف)

وقوله:

أفي السلم أعيار أجفاء وغلظة   وفي الحرب أمثال النساء العوارك[١]

(أن لم ينب عن غيره) «كقربي العبد مسيئاً» و «شربي السويق ملتوتا» **(ولم يقف عليه معنى)**[٢] نحو: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾[٣]، وقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً   كاسفا باله قليل الرجاء[٤]

(جوزن أن ينحذف).

= عتبة نقلاً عن بعض المصادر، وبالرجوع إلى هذه المصادر تبين أن النسبة خطأ بل بيت هند هو البيت الذي يليه فتنبه؟ وعلى كل فالشاهد منه: حذف عامل الحال التي جيء بها بدلاً من اللفظ بالعامل في توبيخ/وقد ورد هذا في الشطر الأول وفي الشطر الثاني، فالتقدير أتوجدون في العوادة أي الخيل العائدة أبناء لعلات أي متفرقين.

(١) هذا البيت لهند بنت عتبة تعير به قومها في فرارهم يوم بدر، نص على ذلك الهيلي في الروض الأنف، والشاهد منه كالشاهد من الذي قبله فالتقدير: أتوجدون في السلم أعيارا جفاءً وغلظة وتوجدون في الحرب أمثال النساء العوارك. أي الحيض.

(٢) يعني هذا البيت أن الحال يجوز حذفه ـ لأنه فضلة ت وهذا مقيد بقيدين:
الأول: أن لا ينوب عن غيره فإن ناب عنه فلا كضربي العبد مسيئاً لإنابته عن الخبر كما تقدم.
الثاني: أن لا يتوقف المعنى على ذكره فإن توقف عليه منع حذفه كالآية، والبيت الآتيين. ونصب عبارة ابن مالك: (ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها أو يتوقف المراد على ذكرها). التسهيل مع المساعد ٢/٣٩ مصدر سابق.

(٣) جزء من الآية ١٤٢ من سورة النساء.
والشاهد منه أن الحال إذا توقف عليها المعنى منع حذفها، والحال هنا «كسالى».

(٤) هذا البيت لعدي بن الرعلاء الغساني. انظر: اللسان مادة: موت ٢/٣٩٦ مصدر سابق، والخزانة ٤/١٨٧ مصدر سابق. وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعش كئيبا   كاسفا....... إلخ البيت

والشاهد منه: أن الحال إذا توقف عليها المعنى وجب ذكرها. فـ «كئيبا» حال وقد توقفت الفائدة على ذكرها.

(وأوله فروع فعل واقترن بعامل فيه وجوبا في الزمن)

(وأوله)[١] **فروع فعل)**[٢] في التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث **(واقترن بعامل) (فيه وجوباً في الزمن)**[٣] تحقيقاً أو تقديراً «كجاء زيد ركباً»، ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[٤]، ﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[٥] وفيما مثل به المعنى من نحو: «جاء زيد راكباً أمس». نظر.

---

(١) أي الحال.

(٢) يعني بهذا أن الحال يجري في مطابقته لصاحبه وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فإذا رفع الحال ضميراً يعود على صاحبه وجب أن يطابق الحال صاحبه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهذا هو الغالب في الحال فتقول: جاء زيد راكباً وجا الزيدان راكبين وجاء الزيدون راكبين، وجاءت هند راكبة، كما تقول: زيد ركب والزيدان ركبا والزيدون ركبوا.. وكما لا يجوز لك أن تقول: الزيدان ركب، فلا يجوز لك أن تقول جاء الزيدان راكبا وهلما جرا... أما إذا رفع السير ـ وهو الاسم الظاهر المضاف إلى الضمير العائد على صاحب الحال ـ ورفعه له غير غالب ـ فإن المطابقة غير كاملة نحو: مررت بالدار قائماً سكانها. راجع الأشموني ٢/ ٢٠٠ مصدر سابق.

(٣) يعني أن الحال لا بد أن تقارن عاملها في الزمن إما تحقيقاً بأن يكون وقتهما الذي وقعا فيه واحداً وإما تقديراً كالآيتين.

(٤) جزء من الآية ٧٣ من سورة الزمر.
وجاء به مثالاً للحال المقارنة لعاملها في الزمن تقديراً، لأن وقت الدخول غير وقت الخلود. فيكون التقدير ـ والله أعلم ـ أدخلوها مقدراً خلودكم فيها.

(٥) جزء من الآية ٢٧ من سورة الفتح.
وهو مثال لما مثل به في الآية قبل، لأن الحق والتقصير لا يقارنان الدخول فهما بعده، بخلاف آمنين إذ هي مقارنة للدخول. أفاده الصبان. نفس المصدر ونفس الصفحة.